أبحاث صرفية

الأستاذ الدكتور
خديجة زبار الحمداني



www.darsafa.net

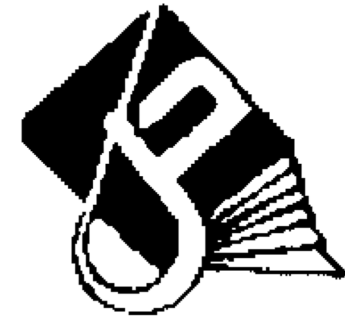
أبحاث صرفية

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى

2010 م- 1431هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2856/ 6/ 2009)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية/ خديجة زياد الحمداني.- عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

(   ) ص

ر . أ (2856/ 6/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة// اللغة العربية/

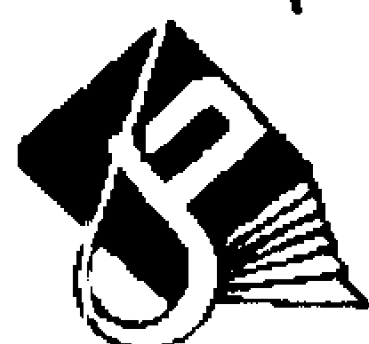
* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقــوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ



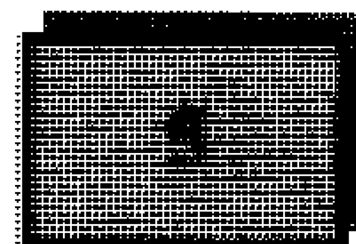
دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
ص.ب 922762 عمان -- 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-526-9 ردمك

محتويات الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد الله حمداً يليق بجلال وجهه الكريم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

فإن الموضوعات الصرفية لم تنل تلك العناية الوافية التي نالتها موضوعات اللغة الأخرى، فالكثير منها ما زال يحتاج إلى البحث والتقصي ليخرج إلى النور ليكون ضيفاً كريماً بين أيدي الباحثين. والخوض في مسائل التصريف ليس أمراً يسيراً، لأن الباحث لا يعرف نتائجه إلا بعد صبر ومعاناة وعليه فإن هذا الكتاب الذي أضعه بين يدي القارئ مجموعة أبحاث ما كتبته على مدى أربع سنوات يجمع بين هذه الأبحاث آصرة واحدة هي أنها عبارة عن قضايا صرفية تربطها وحدة منهج هو العرض والتحليل لمجموعة من الأفكار الصرفية يمكن لطلبة العلم الإفادة منها في المستوى الصرفي الذي يتسم بالصعوبة.

وقد راعيت في الفصل الأول منه جانب الموازنات الصرفية، سواء بين الكتب الصرفية، كما يتجلى ذلك فيما عقدته من موازنات بين كتابي "فعلت وأفعلت" لكل من أبي حاتم السجستاني والزجاج". وموازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء وحلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأنباري، فضلاً عمّا ما قمنا به من موازنة بين سيبويه والأخفش ليبين من خلاله ما خالف الأخفش سيبويه من قضايا صرفية.

وتناولت في الفصل الثاني، الدلالة الصرفية على وفق منظور تطبيقي للأبنية الصرفية في الكلام وما يحدد هذا التطبيق من خلال أثر الدلالة في تحول الأبنية الصرفية أو ارتباط الدلالة بالقياس العام للأبنية.

ثم انصب اهتمام الفصل الثالث للقضايا الصرفية التي تحتاج إلى تحليل للوصول إلى النتائج منها أسباب التحول في الميزان الصرفي وصيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة تحليلية وفق الاستعمال المعجمي، وياء النسب وأثرها في بنية الكلمة - دراسة تحليلية... إلخ.

أما الفصل الرابع فقد أسس على الشجر في القرآن الكريم واخترت من ذلك شجرتين درستهما دراسة صرفية هما شجرتا "؛الزقوم والزيتون" وحاولت من خلال ذلك أن نستوحي دلالتهما في القرآن الكريم مستصحبين بعض ما توصل إليه اللغويون والمفسرون في هذا المجال لأن ما دام القرآن من عند الله تبقى إشاراته للطبيعة حقاً مطلقاً وعلماً يقيناً وكل ما يحتاجه المسلمون هو سبر أغوار هذه الآيات والتعمق في النظر والتأمل والبحث العلمي لتكشف لهم العلوم.

وأخيراً أتمنى من الله تعالى أن أكون قد وفقت ولو قليلاً في خدمة طلبة العلم ولاسيما الذين لهم الاهتمام بالمستوى الصرفي في الكلام لأنه يوضح لهم قسماً من القضايا الصرفية المنضوية في صفحات الكتب التي تحتوي على معالجات تزيل الكثير من الغموض الذي قد يعرض ذهن الدارس. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأستاذ الدكتورة خديجة زبار الحمداني

1

الفصل الأول

موازنات صرفية

- المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت) لكل من أبي حاتم السجستاني (ت 225هـ) والزجاج (ت 311هـ).
- المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود" للأنباري.
- المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش: دراسة صرفية موازنة

الفصل الأول

موازنات صرفية

بين كتابي (فعلت وأفعلت)

لكل من أبي حاتم السجستاني ت 355هـ والزجاج ت 311هـ

أ. كتب فعلت وافعلت لماذا؟

مما لاشك فيه أن المعجمات الكبرى الموجودة بين أيدينا لم تظهر بهذه الصورة إلا بعد أن مرت بأطوار متعددة حتى وصلت إلى ما هي عليه، لذلك تعد كتب (فعلت وأفعلت) مرحلة مهمة جداً سبقت ظهور تلك المعجمات، إذ كانت لها خير معين، فقد أغنتها بالمادة العلمية التي حوتها بين طياتها. وبطبيعة الحال أن هذا الاحتواء لهذه المادة، كان مقصوراً، لأن علماء اللغة في البدء كانوا يجمعون مفردات اللغة عن طريق مشافهة العرب الفصحاء من أجل حفظ اللغة لما يعترضها من تغيرات سلبية قد تصيبها لأسباب مختلفة وكان نتيجة لذلك أن ظهر في القرنين الأول والثاني عدد من الكتب اللغوية، التي تعالج موضوعات معينة من مجالات اللغة العربية ومن هذه الكتب:

1- كتاب الأيام والليالي والشهور للفراء " ت 207".

2- كتب في الخيل والزرع والرحل والدلو لأبي عبيدة "ت210هـ".

3- كتب في السلاح والدارات وأسماء الوحوش للأصمعي " ت 216"... إلخ.

وإلى جانب ذلك، امتد جهدهم إلى جمع ظواهر اللغة ومفرداتها في كتب صغيرة، ومن هذه الكتب، فعلت وأفعلت إذ تعد هذه الكتب الركيزة الأولى لظهور الكتب العلمية الكبيرة القائمة على حسب المعاني والموضوعات منها الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم "ت 224"... إلخ.

وبطبيعة الحال إن ظهور كتب "فعلت وأفعلت" في تلك الحقبة الزمنية لا يعني أن علماء اللغة، قد أهملوا ذكر هذا الموضوع في خلال كتبهم اللغوية، فقد أفرد كثير منهم فصولاً "لا تخص هذا الموضوع ومن هؤلاء سيبويه "ت180هـ" إذ قال نقلاً عن الخليل وقد يجيء فَعلتُ وأفعلتَ المعنى فيهما واحدٌ. إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلتُ، وَيُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعَلتُ كما أنّه قد يجيء الشيء على أفعلتُ لا يُستعمل غيره، وذلك قِلتُه البيع وأقلتهُ وشَغَله وأشْغَله، وصرَّ أذنيهِ، أُذنيه وبكر وأبكر. وقالوا أبكرَ فأدخلوه مع أبكَرَ، وبكّر كأبكر، فقالوا أبكر، كما قالوا: أدْنف الرجل فبنوه على أفعل، وهو من الثلاثة ولم يقولوا دَنِفَ، كما قالوا مَرِضَ: وأبكر كبَكّرَ... وقالوا: حَرَثْتُ الظّهرَ وأحْرَثْتُه..."[1].

وكذلك من اللغويين الذي اهتموا بهذه الظاهرة ابن درستويه 347هـ، إذ قال "لا يكون فَعَل وأفْعَل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أنْ يجيء ذلك في لغتين مختلفين فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنّما سمعوا العرب تتكلم على طباعهم وما في نفوسها من معانيها وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون العلة والفرق فظنوا أنهما بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات، أنفسهم... وليس يجيء شيء من هذا الأعلى لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنيين مختلفين..."[2]. وقال ابن سيده "وقد يكون فعلت وأفعلت بمعنى واحد كأن كل واحد منهما لغة لقوم ثم تختلط فتستعمل اللغتان كقولك" قلته البيع وأقلته وشغله وأشغله وصر أذنيه وأصر إذا أقامها..."[3] ومن اللغويين الذين اهتموا بهذه الظاهرة وأفردوا لها في كتبهم على سبيل المثال لا الحصر "ثعلب ت 291هـ" في الفصيح وابن قتيبة

---

(1) الكتاب: 4/ 61 وينظر أيضاً "ما بعد ص 61.

(2) المزهر 384/1.

(3) المخصص 171/14.

"276هـ" في أدب الكاتب وابن دريد ت 321هـ في الجمهرة، وابن القوطية ت 367هـ" في الجمهرة، وابن القوطية ت 367هـ في (الأفعال) وابن القطاع ت 515هـ في (الأفعال)... إلخ. ومهما يكن من أمر، فإن معالجة اللغويين لهذه المسألة كان مبنيا على اعتبار أن نشوء هاتين الصيغتين باتفاق المعنى بينهما، كان نتيجة تداخل اللغات مع بعضها وهذا واضح من خلال ما ذكرناه من أقوال اللغويين المذكورة آنفاً، وقد أطلق ابن جني على هذه الظاهرة بتركيب اللغات[1].

وكان نتيجة لذلك أنْ ظهر كثير من الكتب التي تعالج هذه الظاهرة، بطبيعة الحال ولم يصل إلينا من هذه الكتب المطبوعة إلا اثنان هما:

1- فعلت وأفعلت، للزجاج ت 311هـ، نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي.

2- فعلت وأفعلت / أبي حاتم السجتاني ت 255هـ، الذي حققه الدكتور خليل العطية.

أما بقيّة الكتب فلم تصل إلينا وسأذكر هنا أسماء المؤلفين الذين صنفوا في هذا المجال، معتمدة في ذلك ما ذكره الدكتور خليل العطية في[2] مقدمة تحقيق الكتاب لأننا حاولنا أن نزيد عليها فلم نعثر على غيرها وهم على النحو الآتي:

1- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب 206هـ.

2- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء 207هـ.

3- أبو عبيدة معمر بن المثنّى 210هـ.

4- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري 215هـ.

5- أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي 216هـ.

---

(1) ينظر المحتسب 365/1.

(2) ينظر فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني 71 وما بعدها.

6- أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي 224هـ.

7- أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي 233هـ.

8- يعقوب بن السكيت 246هـ.

9- أبو العباس محمد بن الحسن بن دينار الأحول "كان حياً سنة 250هـ".

10- أبو حاتم السجستاني 255هـ.

11- أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج 310هـ.

12- أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد 321هـ.

13- عبد الله بن جعفر بن درستويه 347هـ.

14- أبو علي إسماعيل بن القاسم المعروف بالقالي 356هـ.

15- أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي 371هـ.

16- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري 577هـ.

17- أبو القاسم بن القاسم الواسطي 626هـ.

ويدل ذلك على اهتمام اللغويين البالغ بهذه الظاهرة اللغوية، سواء ما أفردوه في كتبهم من فصول تناولوها بالدراسة والاهتمام أو المؤلفات المتعددة، وهي ظاهرة تستحق الوقوف عليها والاهتمام بها، لأنها تدفعنا إلى السؤال الآتي لماذا وجدت صيغتان بالمعنى نفسه؟ وأرى كما ذكرنا سابقاً "أن هذا الأمر يعود إلى اختلاف اللهجات، فلهجة قبيلة ما تورد صيغة "أفْعَل" ولهجة قبيلة أخرى تورد صيغة "فعل" ثم جاء جامعو المعجمات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض من غير أن يعنوا في كثير من الأحوال بإرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه[1].

---

(1) فقه اللغة "وافي" /186.

بـ- مصادر الكتابين:

1- مصادر كتاب فَعَلت وأفْعَلت لأبي حاتم السجستاني:

لقد أكد أبو حاتم السجستاني في أول مؤلفة أنه عرض مادة كتابة على أستاذه عبد الملك بن قريب الأصمعي إذ قال "هذا كتاب فعل وأفعل": قال أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد عن عبد الملك بن قريب سألته عنه حرفاً حرفاً[1]. وهذا الذي قاله أبو حاتم يؤكد لنا أنه نقل أغلب مادة الكتاب مشافهة عن طريق أستاذه الأصمعي فقد ذكر اسمه في 68 موضعاً وكان أبو حاتم أحياناً يصرح باسم الأصمعي وأحياناً أخرى يذكر عبارة "قال" "نحو" قال: يقول أكثر العرب، كَنَنْتُ الدّرة والجارية وكل شيء صُنته فأنا أكُنّها وأنا كانٌّ وهي مكنونة قال: وكذلك كل شيء في معنى الصّون[2]. و (قال الأصمعي: يقال محَّ الثوب إذ أخلق ولا يقال: أمحَّ الثوب ولكن يقال: المسألة تَمُحُّ وجه الرجل أي تخلقه وكذلك يقال أمحَّ البلى الثوبَ فكأنّه مما ينفذ إلى مفعول)[3].

ولكنه لم يقتصر في عرض مادة كتابه على ما نقله من الأصمعي، بل أخذ أيضاً مادته عن طريق أستاذه أبي زيد الأنصاري فقد ذكر اسمه في 48 موضعاً نحو وسمعت أبو زيد يقول: أهل نجد يقولون: أكننتُ اللؤلؤة والجارية فهي مُكَنَّةٌ، وكننتُ الحديث وكلٌّ صواب، وكان يتسع في اللغات حتى ربما جاء بالشيء الضعيف فيجري ذلك مجري القويّ، وكان الأصمعي مولعا بالجيد المشهور ويضيق فيما سواه...[4]. و (قال أبو زيد: يقال نهج وخَلُقَ وكذلك يقال أسملَ الثوب أخلق فهو مُسمِل. قال أبو زيد سَمَلَ الثوب...)[5].

---

(1) فعلت وأفعلت السجستاني / 87.

(2) المصدر نفسه / 87 وينظر 289.

(3) نفسه / 88 وينظر 89.

(4) نفسه / 88 وينظر 89.

(5) نفسه /89.

وكذلك ذكر اسم أبي عبيدة في 21 موضعاً نحو... وكذلك قال أبو عبيدة يقال: نهج وخَلُق وكذلك قال يونس وأنشدونا

ألا يا قتلُ قد خَلُق الجديدُ وحُبّكِ ما يمِحُّ وما يبيدُ[1]

وأبياتاً سوى هذا... [2].

وقال أبو عبيدة (سلك فلانٌ فلاناً الطريق في معنى الأول)[3].

ونقل أيضاً عن أبي عمرو بن العلاء في (9) مواضع نحو قال وسمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سَفَقت الباب مثل سفَقت عينه وأنشد لرؤيه:

وما اشتلاها سفقةً للمنصفق...[4] (وقال وسمعت أبا عمرو يقول عَقم اللّهُ رحمها ولم أسمع أعقم بالألف، ويقال: رَحِم معقومة وعقيم وامرأة عقيم ورجل عقيم ورجل عاقر وامرأة عاقر)[5].

وقد ذكر إلى جانب هؤلاء، أسماء العلماء عدد من اللغويين، ولكن اعتماده عليهم قليل جداً وهم:

1. الخليل ذكر اسمه مرة واحدة فقط نحو (قال أبو حاتم: وهو القياس أن يكون فَعُل مثل كَرُم وظَرُف ولكنّه مدغم وأما حبذا فقال الخليل والأخفش إنما هو حبّ ذا الشيئان بمنزلة شيء واحد يرفع ما بعده...)[6].
2. سيبويه ذكر اسمه مرة واحدة نحو (يقال: اسطاع يُسطع بقطع الألف في الماضي وضم الياء في المستقبل وإنْ أباه الأصمعي لقلة اعتياد الناس له وهذا الذي ذكرت هو الأصل والمصدر يدلك على النطق به وذلك أنه يقال: إطاعة

---

(1) البيت للاعشي: ينظر ديوانه 321 ولسان العرب "خلق".

(2) فعلت وأفعلت السجستاني / 89.

(3) المصدر نفسه / 92.

(4) المصدر نفسه / 116.

(5) المصدر نفسه /132-133.

(6) نفسه / 98. ورأي الخليل هذا في كتاب سيبويه 180/2.

كما يقال: أجاد إِجادة وأعاد إعادة وما أشبهه. وإنما غلطهُ دخول السين مع قلّة الاعتياد له فجعله كسين استفعل التي ألفها في الفعل الماضي منه موصولة وياؤها في المضارع مفتوحة وليس ذلك كما ذكر حين يكون كسين استفعل التي للطلب والدعاء لأنها تدل على أنه استدعى أنْ يفعل به كقولك: استضرب واستشم والسين ها هنا في ذا الموضوع داخلة على إطاع لا معنى الطلب والدعاء فكما تقول: أطاع يُطيع فكذلك تقول استطاع يُسطيع، فالسين إنما هي عوض من حركة العين من أفعل وهذا قول سيبويه..[1].

3. حماد بن سلمة ذكر في موضع واحد نحو (ويقال: جَرَس الطائر والنحل إذا سمعتَ حركتها أو حركة أكل النحل ورق الشجر قال: وسمعتُ حماد بن سلمة يقول: نحلٌ جَرَشت العُرفط بالشين المعجمة فقلت له أنا: جرست: بالسين غير معجمة في النحل فقال: خذوها عنه فإنه أعلم بذا...[2].

4. أبو مالك عمرو بن كركرة، فقد أخذ عنه في موضعين نحو "قال أبو مالك كانبٌ كانزٌ قال أبو الحسن: يقال: تعكّش شعره إذا تلبّد بعضه على بعض...[3].

5. الأخفش فقد أخذ عنه في (7) مواضع نحو (وقال أبو زيد: أنتَنَ اللحمُ ونَتُنَ جميعاً ويقال للشيء المتغير مُنتِنٍ ولا يقال ناتن، قال أبو الحسن: قد يقال مُنتن ومِنتن ومُنتُنُ...)[4].

6. يونس بن حبيب: فقد أخذ عنه في موضع واحد نحو (قال أبو زيد: يقال نهج وخَلُق وكذلك قال أبو عبيدة يقال نهج وخَلُق وكذلك قال يونس...[5]. وقد

---

(1) فعلت وأفعلت "السجستاني"/126. ينظر رأي سيبويه في الكتاب 25/1.

(2) المصدر نفسه / 195.

(3) نفسه/124 وينظر ص 153.

(4) نفسه/135 وينظر أيضاً: 98، 116، 124، 126.

(5) فعلت وأفعلت (السجستاني)/89.

ذكر صاحب الكتاب اسمه في (32) موضعاً منها قوله (... ويقال طاع فلان لفلان أي سمح له بذلك وطِعت أنا مكسورة الطاء قال أبو حاتم إجراء مجرى خِفت أخاف خَوْفا...)[1] و (يقال أطرقت النعل فهي مُطْرَقة قلت: أفيقال طَرّقتها - بالتشديد - فقال: لا ولكن طَرَقْتُها بالتخفيف قال أبو حاتم: ولا يقال ذلك ولم اسمعه من أحد غيره وقال ومنه طارقتُ النعل. أبو حاتم: طارقتُ بين الثوبين إذا جعلت أحدهما على الآخر...)[2].

نلاحظ من هذا الإحصاء لأسماء اللغويين الذين ترددت أسماؤهم في أثناء الكتاب وهو تأكيد لما صرح به أبو حاتم السجستاني في بدء الكتاب من أنّه أخذ مادة كتابه من أستاذه الأصمعي مشافهة دون أن يذكر بقية أسماء اللغويين في هذا التصريح ويخيل إليّ، أنه جمع مادة الكتاب وتحاور بها مع أستاذه الأصمعي مشافهة ثم ثبت المواضع الصحيحة وأبعد ما هو خاطئ منها والدليل على ذلك قوله (سألته عنه حرفاً حرفاً)[3]. وهذا الأمر هو الذي جعله يصرح باسم الأصمعي بكثرة دون بقية اللغويين.

2- مصادر كتاب فَعَلت وأفْعَلت للزجّاج:

من خلال دراسة كتاب فعلت وأفعلت للزجاج، لم أجد إشارات الزجاج واضحة في ذكر أسماء اللغويين الذين اعتمدهم إلا لماما، وقد استطعنا أن نحصر مصادر كتابه على النحو الآتي وهي:

1. الأصمعي: فقد أخذ عنه في موضعين نحو (وقال الأصمعي وأبو عبيدة: فريت الشيء وأفريته إذا قطعتُه وفَشَعتُ الرجل وأفشعتهُ إذا ضربته بالسوطِ...)[4].

---

(1) المصدر نفسه / 136.

(2) نفسه 194 وينظر: 87، 91، 94، 95، 96، 98، 99، 124، 158، 138، 141.

(3) نفسه/87.

(4) فعلت وأفعلت (الزجاج)/32.

2. أبو عبيدة: فقد أخذ عنه في خمسة مواضع نحو (رابني الشيء وأرابني بمعنى واحد ورغَثْتُ الرجل وأرغَثْتُه إذا طعنته مرة بعد أخرى...)[1].

3. أبو زيد الأنصارْي: فقد أخذ عنه في (ثلاثة مواضع) نحو (.. قال أبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري: بَرَقَ الرجل وأبْرَقَ إذا أوْعَد وتَهدَّدَ وكذلك بَرَقَتْ والاختيار في هذا بَرَق الرجل وبَرَقت السماء...)[2].

هذا ما صرح به الزجاج من نقل عنهم وما عدا ذلك فهو لا يصرح بأسمائهم بل يذكر عبارة قال أهل اللغة نحو (يقال لاق الرجلُ الدَّواةَ وألا قها قال أهلُ اللغة: أصلُ هذا أنْ يحبس الأنفاسَ فيها...)[3].

وكذلك كان يقول قال النحويون دون أن يذكر أسماءهم نحو (... وبَاع الرجلُ الفرَس وأباعه بمعنى واحد، أبو عبيدة: وقال النحويون أبعتُهُ عرضته للبيع...)[4]. واستعمل الكلمتين (يقال وتقول) بكثرة نحو ذلك (تقول: بَشَرْتُ الرجل بخير وأبشرته أبْشُرُه وبشَّرْتُه مشدداً أيضاً من البشارَةِ وإنما قيل البشارة لأنّ الرجلَ إذا سمعَ ما يُحب حَسُنتْ بشرةُ وجهه...)[5] و (يقال: بشرْتُ الأديم وأبشرتُهُ وأديم مبشورٌ ومُبشَر إذا بُشِرَ)[6] و (يقال للحر وما في يده لا يعترض عليه فيه: قد بَهَلَتُ فلانا أبهَلهُ إذا خلَّيْتُهُ ويقال للعبد أيضاً أَبْهَلْتُهُ فهو مُبْهَل إذا خليته...)[7]. و (تقول: حَمَأتُ البئر أي أخرجتُ حَمْأَتَها، وأحمأتُها ألقيتُ فيها

---

(1) المصدر نفسه/18.
(2) نفسه/3.
(3) نفسه/3.7.
(4) نفسه/4.
(5) نفسه/3.
(6) نفسه/4.
(7) نفسه/5.

الحمأ وحَسَّ الرجل القوم إذا قتلهم، وحَسَّ الدَّابة بالمِحَسَّة وأَحسَّ بالشيء إذا عَلِمَ به...)[1].

نلاحظ من خلال ما ذكرناه أنّ الفرق واضح في إيراد مصادر الكتابين، إذ تبين لنا أن أبا حاتم السجستاني كان واضحاً في بيان أثر أستاذه في إيراد مادة الكتاب، وكان أميناً جداً في تدوين آرائه وآراء بقية أساتذته، وأساتذة شيخه الأصمعي ولاسيما أبو زيد الأنصاري وأبو عمرو بن العلاء، وهذا الأمر لم نجده عند الزجاج خلال عرض مادة الكتاب، إذ كان أسماء اللغويين الذين ورد ذكرهم في أثناء الكتاب، وأكثر ما كان يستعمل كلمة يقال أو تقول، لكي يتجنب ذكر الأسماء.

جـ- منهج الكتابين:

1- منهج أبي حاتم السجستاني في عرض المادة:

لم ينظم أبو حاتم السجستاني مادة كتابه على حسب الحروف الهجائية، إذا كانت المواد متداخلة فيم بينها، إذ استهلها بالمواد التي تبدأ بحرف الكاف نحو (قال: يقول أكْثَرُ العرب، كَنَنْتُ الدّرة والجارية وكلّ شيء صُنْتُهُ فأنا أَكُنُّها، وأنا كانٌّ وهي مكنونة...)[2]، وختم الكتاب بحرف الواو نحو (ويقال أوْلعه الله بذلك قال جرير في الراعي):

فأولع بالعِفاس بني نمير   كما أَوْلَعْتَ بالدَّبرِ الغُرابا[3]

العِفاس: اسم ناقه لهم، والعِفاس وَبَروع اسمان لناقتين لهم. ولا يقال: (ما هذا الولع إنما يقال ما هذا الوَلوع والوُلوع والإيلاع...)[4].

---

(1) فعلت وأفعلت (الزجاج) وينظر /13، 14، 15، 17، 19، 30، 21، 22، 204، 26، 27... الخ.

(2) فعلت وأفعلت (السجستاني)/87.

(3) ينظر ديوان جرير/63.

(4) فعلت وأفعلت السجستاني/204.

وهناك ملاحظة مهمة في منهج أبي حاتم، أنه لم يلتزم بإيراد ما جاء به من (فَعَل) و (أفْعَل) ومعناهما واحد، كما نصّ في مقدمة كتابه عندما قال(وهذا باب فَعَلت وأفْعلت بمعنى واحد)[1]. وهذا الأمر كثير المجيء في أثناء الكتاب نحو (... ويقال: جزّ شعرَهُ وأجزَّ شعره إذا حان أن يُجَزَّ ومعناها مختلف...)[2] و (طارقتُ بين الثوبين إذا جعلت أحدهما على الآخر.....)[3] فقد ذكر لنا معنى "فَاعَل" وكذلك (... قال: وسمعت سوّس تَسْويسا وهو مسوس قال العجاج):

ولم يُخالط عودَهُ ساسٌ نَخِر[4].

قال: "ولا أراء إلا من ساس..."[5] فقد عرض هنا مادة "فعّل" وهذا الاستطراد كثير في كتاب أبي حاتم السجستاني، فقد عرض أيضاً من خلال إلى ظواهر لغوية تعترض اللغة مثل الإبدال الذي يحصل بين الكلمات نحو ذلك "الصَّقيع والسَّقيع لغتان..."[6] و "أسْفقتُ فهو مُسْفَق ويقال أسفقت وأصفقت بالسين والصاد..."[7].

وتظهر لنا أيضاً "قضية مهمة جداً من خلال استقرار الكتاب وهي، أنه كان يذكر المادة ويذكر أحياناً مضارعها ثم يردفه بالمصدر، وأحياناً أخرى يكتفي بالفعل ومضارعه من دون المصدر نحو "الأصمعي: أنْهَجَ الثّوْبَ إنهاجا وهو مُنهج للخَلَق ليس غير..."[8] و "ركب مُهره وأركب مُهرهُ إذا آن أنْ

---

(1) فعلت وأفعلت (السجستاني)/87.

(2) المصدر نفسه: 88.

(3) نفسه/194.

(4) ديوان العجاج/20/11.

(5) فعلت وأفعلت (السجستاني)/102.

(6) المصدر نفسه/175.

(7) المصدر نفسه/116.

(8) فعلت وأفعلت (السجستاني)/89.

يُرْكَب.."[1] ويقال أصْعَد الرجلُ إذا ارْتفع في صدر الوادي من حيث يأتي السيل ولم ينحدر والمصدر الإصعاد"[2] و "يقال: شَرَعَ يَشْرَعُ ولم نعرف يَشْرُع..."[3] "وقال الأصمعي: يقال ثوى يثوي فهو ثاوٍ وفي القرآن الكريم "وما كنت ثاوياً في أهْلِ مَدْين"[4] قال ولا يقال: أثوى يُثْوى..."[5] وسألت الأصمعي عن قولهم: أجلوا فقال: انكشفوا عن منازلهم فذهبوا مسرعين من فزع أو غيره وأما جلوا يجلون جلاءً ممدودة - فيعني أنهم ساروا في رفق وذهبوا - قال ويقال: "جلا القوم جلاء" وجلّوا مشددة يجلون ويجلون جلولا والمعنى واحد من هذا..."[6].

إلى جانب هذه المسألة يذكر أحياناً مشتقات صيغتي "فَعَلَ وَأَفْعَلَ" نحو "اسم الفاعل واسم مفعول والصفة المشبهة وهذه المسألة شائعة جداً في مباحث الكتاب نحو ذلك "... ويقال سَريت بالقوم وأسريت بهم لغتان معروفتان وأنا مُسْرٍ وسارٍ بهم"[7]. "ويقال نَزَفْتُ العبرة وَأَنْزَفْتها لغتان معروفتان وتميم تقول: أَنْزَفْتُ العبرةَ وهي مُنْزَفَةٌ..."[8] و "يقال: مَلُحَ الماءُ بضم اللام فهو مِلْحٌ وفي القرآن القرآن الكريم قوله عز وجل "هذا عَذبٌ فُراتٌ وهذا ملحٌ أُجاج"[9] قال الأَصمعيُّ يُقال ماء مالحٌ ولم يعرف مِلْحٌ ومالِحٌ إنما جاء على مَلُحَ ولم يعرف أمْلَح الماءُ..."[10] و "يقال صَرَدَ السهم صَرَدا": إذا نفذ من الرئة وأصردته أنا إذا

---

(1) المصدر نفسه/88.

(2) فعلت وأفعلت (السجستاني)/170.

(3) المصدر نفسه/171

(4) سورة القصص 45/28.

(5) فعلت وأفعلت (السجستاني) / 176.

(6)المصدر نفسه /178.

(7) نفسه /100.

(8) نفسه / 103.

(9) سورة الفرقان 53/25.

(10) فعلت وأفعلت (السجستاني) / 115.

أنفذته... ورجل صَرِد إذا تقبض من القُر وفعله "صَرِدَ يَصرَد صَرَدا..."[1] و "وأصلَّ اللحم فهو مُصلّ إذا تغير ولا يقال قد صلّ..."[2] و "... وقال أبو زيد: أنتَنَّ أنتنَّ اللحم ونَتُنَ جميعا ويقال للشيء المتغير مُنْتِنٍ ولا يقال: ناتن"[3] و "... ويقال: أشفقت عليه وأنا مُشْفِق وشفيق وقد أشفقت من ذلك قال أبو زيد: أشفقت عليه وأما مشفق وشَفقتُ عليه وأنا شفيق ..."[4].

ونراه أحياناً "يذكر صيغة "أفْعَل" دون صيغة "فَعَل" نحو (ويقال: أمخ العظم إمخاخاً" إذا صار فيه المخ وهو النَّقيُّ، والأنقاء والعظام وهو مُنْقٍ ولا يقالُ غير ذلك لا يقال مخَّ...)[5] و (يقال: أقلته البيع وأنا مُقيل وهو مُقال، ولا يقالُ قِلتُه البيعَ...)[6]. و (والنجد المرتفع من الأرض، ويقال: أنجد فلانٌ إنجادا" أي سار إلى نجد وهو مُنْجِد...)[7]، (ويقال: أحدَّت المرأة على زوجها إحداداً" إذا إذا تركت التطيب والتزين وهي مُحدَّ ولم يعرف حَدتْ كما عرفه أبو زيد قال: ويقال: الأحَداد ولا يقال: الحِداد...)[8].

وأحياناً يحدث العكس إذا يذكر صيغة "فَعَل" دون صيغة "أفْعَل" نحو (قال الأصمعي: نَضَر اللهُ وجهَه ولم نسمع أحدا" يقول أنظر اللهُ وجهَه بالألف...)[9] و (... ويقال وقفْتُ بالمكان وَوَقفت الدابة ووقفتُ وهو موقوف. ولا

---

(1) المصدر نفسه/129.

(2) فعلت وأفعلت (السجستاني) / 134.

(3) المصدر نفسه / 135.

(4) نفسه /180.

(5) فعلت وأفعلت (السجستاني)/93.

(6) المصدر نفسه / 132.

(7) نفسه / 111.

(8) نفسه 141-142.

(9) نفسه /111.

يقال: أوقفت قال: ولا يقال ما أوقفك ها هنا...)[1] و (... ويقال حلَّ فلانٌ من إحرامه ليس غير ذلك وهو حَلال ولا يقال: أحلّ...)[2] و (قال الأصمعي: يقال طَلَعْتُ الجبلَ ليس غير ولا يقال: أطلعته...)[3].

إلى جانب هذا يذكر أحياناً الصيغتين "فَعَل وأفْعَل" دون أن يكون بينهما اتفاق في المعنى نحو (قال الأصمعي يقال ساسَ الطعام وأساس. قال: فلا أدري المعنى واحد أم بينهما شيء ولا أدري أيهما أكثر في كلام العرب أساس أم ساس ولم يعرف سيس وهو مَسُوس...)[4] ويقال (جمّت الركيةُ تجم جموعاً" جموعاً" إذا اجتمعت جمّتها أي ماؤها، ولا يقال: أجمت ولكن أجّم الشيء إذا حان...)[5] و (... ويقال: هَجَر يهجُر، إذ أُهذي من الهَذَيان، وأهَجر جاء بأمر قبيح وتكلمَ به وهو من الهُجْر...)[6] و (... ويقال: زحفَ الرجل على قدميه ليس غيره، ولكن أزحف الدابة والرجل إذا أعيا وزَاحفَ الشاعر في الشعر...)[7].

وهناك أمر مهم جداً أيضاً في منهج أبي حاتم السجستاني وهو كثرة الشواهد، الواردة في الكتاب وكثرة التوثيقات التي كان يستعملها صاحب الكتاب للتحقق من المسائل التي يعرضها، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- الشواهد الشعرية بلغ عددها 196 بيتاً، وكانت هذه الشواهد متنوعة لشعراء جاهليين وإسلاميين وأمويين.

2- الآيات القرآنية بلغ عددها 71 آية.

3- الأحاديث النبوية بلغ عددها 11 حديثا نبوياً.

---

(1) نفسه /158.

(2) نفسه / 154.

(3) نفسه / 95.

(4) فعلت وأفعلت (السجستاني)/101.

(5) المصدر نفسه /106.

(6) نفسه /111.

(7) نفسه /127.

4- الأمثال وأقوال العرب بلغ عددها 20 مثلا وقولا.

إذ كان أبو حاتم يروي هذه الشواهد لتوثيق الكثير من المسائل نحو (قال ويقال: عذرتُ من نفسي وفي الحديث (لا يَهلِك امروء حتى يعذرَ من نفسه)[1] وأنشدني شعبة منذ أكثر من خمسين سنة بيت الأخطل:

فإن تكُ حرُ ابني نزار تواضعتْ فقد عَذَرتنا في كلابٍ وفي كعبِ[2]

قال يقال: (أعذرتنا أيضاً قال: ويعني عذرتنا ثلمتنا وليس المعنى جعلت لنا عذرا"، ويقال: به عاذرٌ أي أثر ويقال (اعذرَ مَنْ أنذر)[3] أي جاء بعذر وأعذرت عليه عند القاضي أي بلغت فيه العذر...)[4] و (... ويقال: دهاه الشيء وما دهاك يا فلان لا يقال إلا كذا وتقول: أدهيت الإعرابي أي وجدته داهية قال وهذا مثل قول عمرو بن معدى كرب لبنى سليم) (يا بني سليم لقد سألناكم فما لناكم وقاتلناكم فما أجبناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم...)[5]. أي فما وجدناكم نجلاء ولا جبناء ولا مفحمين...[6] (... ويقولون: لا يلبط) فقلت للأصمعي فقد أنشدناه أبو زيد عن المفضل:

ألا قلت بهان ولم تأْبق نَعِمت ولا يليظ بك النعيم[7]

---

(1) صحيح مسلم / 2280.

(2) ينظر المخصص 81/13 والغريب المصنف / 310.

(3) ينظر مجمع الأمثال 320/1.

(4) فعلت وأفعلت (السجستاني) 169-170.

(5) ينظر إصلاح المنطق: 250 وأدب الكتاب / 344 وشرح المفصل 259/7.

(6) فعلت وأفعلت (السجستاني) / 178.

(7) ينظر النوادر (أبي زيد)/16، وشرح المفصل 62/4.

فقلت: فما تأبق؟ فلم يعرفه قال ومن ذاك قولهم: ما يلتاط بصَغري[1]...)[2]

وقد اهتم أبو حاتم السجستاني أيضاً بالاحتجاج بالآيات القرآنية، للوصول إلى اللفظة الصحيحة، لان اللغويين قد أجمعوا على جواز الاحتجاج بالقراءات القرآنية، إذ قال السيوطي (وأما القرآن فكلما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا" أم أحادا" أم شاذا")[3] وهذا يدفعنا إلى القول بأن أبا حاتم قد وقف من بعض القراءات موقفا متسامحا من أجل التثبت من صحة كثير من الألفاظ التي وردت في كتابه نحو (وقيس تقول: نَزَفت العَبرة ونزفتُ ماء البئر وهو منزوف ويقال نزفنا الدم فهو منزوف ونُزف فلان من الدم ومن ذهاب العقل. سكراً وفي القرآن (ولا ينزَفون)[4] (وقُرئت ولا يَنْزِفون)[5]. و (يقال هو يُحبني ويَحبني ولا يقال: حَبَّني ولا حببْتُهُ. قال أبو حاتم قُرِئت (يَحزنهم الفزع الأكبر)[6] ويُحزنهم[7]) و (يقال: يَنَعت الفاكهة فهي يانعة وأينعت فهي مونعة يقالان جميعاً والمعنى واحد. قال الله تبارك وتعالى (انظروا إلى ثمرِهِ إذا أثمر وَينْعِه)[8] أي نضجه ويقرأ (وُينْعِه) وهي وهي قراءة وتقرأ ويانعهِ[9] و (ويقال: جَمَعت أمري وأجمعته وفي القرآن (فجمع

---

(1) ينظر فصل المقال / 311، ولسان العرب (لوط).

(2) فعلت وأفعلت السجستاني / 122.

(3) الاقتراح / 14-15.

(4) سورة الواقعة 19/56.

(5) فعلت وأفعلت (السجستاني)/104.

(6) سورة الأنبياء/103/21.

(7) ينظر النشر في القراءات العشر 244/2

(8) سورة الأنعام 99/6.

(9) فعلت وأفعلت السجستاني / 90.

ثم أتى)[1] ويجوز في الكلام أجمع كيدَه وتقرأ بالقطع (فأجمعوا أمركم وشركاءكم)[2] وتقرأ بالوصل (فأجمعوا أمكركم وشركاءكم...)[3].

وقد اهتم أبو حاتم أيضاً بنسبة بعض الصيغ إلى لغاتها نحو "ويقال بَشّرته بخير - مشددة - وَبَشَرْته - مخففة - وأنا أبشّرُه به وأبْشُرُهُ به لغتان معروفتان.."[4] وكذلك بَشَرته بُشّر قال الله عز وجل: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ أَلِيمٍ ﴾ سورة آل عمران آية 21. ولم يقل أبشَرَ يُبشر في ذا المعنى شيئاً. أبو عمرو ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ سورى الشورى آية 23. قال لأنه لم يقل يُبشر الله عباده، وأنشد لخفاف في معنى بَشَر يَبشرُ:

وقد غدوت إلى الحانوت أبشُرهُ بالرّحل تحتي على العيرانةِ الأُجُدِ

والحانوت عنده فيما أظن صاحب حانوت الخمر، فمن ثمّ قال: أبشُرهُ، قال: قلت أرأيت من قولهم أبشر بخير قال: هذا إذا بشرته بخير وفرح، وفي القرآن: ﴿وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ سورة فصلت آية 30، وبَشَرت الأديم – خفيفة – إذا نزعت تحلئه[5]، فهو مبشور وهو ضرب من النبت. وأما أبشرت الاديمَ: فأظهرت بشرَته، وهي منبت الشعر وآدمتُه أظهرتُ أدَمتهُ، والأدَمَة: ما يلي اللحمُ من الجلد، والبَشَرة: ما كان يلي الشعر، ويقال: عنانُ مؤْدَم وعنان مُبشَر.

وقالوا: في مثل (إنما امرأة فلان المؤدمَةُ المُبشرة): أي عندها لين وشدّة، وربما قال الأصمعي خلاف ذلك فقال: البَشَرة، التي تلي اللحم، والأذمة التي تلي الشعر.

---

(1) سورة طه 60/2.

(2) سورة يونس 71/1.

(3) فعلت وأفعلت السجستاني/185.

(4) المصدر نفلسه /151.

(5) التحلئ: هو القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر، وحلا الجلد يحلؤ (اللسان حلأ 60/1).

وقد يأتي فَعَلت وأَفعَلت والمعنى واحد أو مختلف في باب الباء وباب التاء كما يلي:

1- باب الباء (من فَعَلت وأفْعَلت والمعنى واحد) نحو تقول بَشَرتُ الرجل بخير وأبشرته أبْشُرُهُ وأُبْشِرُهُ وَبشَّرْتُه مشدداً أيضاً من البشَارَةِ، وإنما قيل البشارة لأن الرجلَ إذا سمعَ ما يُحب حَسنتْ بشرة وجهة...)[1].

2- باب الباء (من فَعَلت وأفعَلت والمعنى مختلف) نحو (يقال للحر وما في يده لا يعترض عليه فيه: قد بَهَلَتُ فلاناً أبهلَهُ إذا خلَّيْتَهُ ويقال للعبد أيضاً أَبْهَلْتُه فهو مُبْهَل إذا خليته)[2].

3- باب التاء (من فَعَلت وأفْعَلت والمعنى واحد) نحو (يقال: تمَّ الله عليه النعمةَ وأتمَّ عليه إذا أسبغَها وتَبِع الرَّجلُ الشيءَ وأَتبَعَه بمعنى واحد.

قال الله عز وجل (فمن تَبِعَ هُداي)[3]، وقال عز وجل (فأتبعهم فرعونُ وجنودُهُ)[4]...[5].

4- باب التاء (من فَعَلت وأفْعَلت والمعنى مختلف) نحو ذلك (يقال تَرب الرجل إذا افتقرَ وأتربَ إذا استغنى، وَتِبلتْ فُؤَادَهُ إذا أَذْهَبْتُهُ حزناً وَوَلهاً وأَتْبَلتَ فلانا أَلقيتُهُ فيما يفسده...)[6].

وهكذا يستمر على هذه الطريقة إلى أن يصل إلى حرف الهمزة نحو باب الهمزة (من فَعَلت وأفْعَلت والمعنى مختلف: يقال: أنِفتُ الشيءَ آنفُهُ إذا تنزّهت عنه آنفتُ الرجلَ ضربت أنفَه وآنف الشوكُ الإبل إذا ضَرب أنوفَها عند

---

(1) فعلت وأفعلت (الزجاج) / 3.

(2) فعلت وأفعلت الزجاج /5.

(3) سورة البقرة/38.

(4) سورة يونس / 90.

(5) فعلت وأفعلت (الزجاج) / 6.

(6) المصدر نفسه /6.

الرعي...)[1] و (باب الهمزة من فَعَلت وأفْعَلت والمعنى واحد) نحو (ألفِت الشيءَ آلفَه وآلفته أُولفَه إيلافاً، ويقال: آجَرَه اللهُ يأجُره وآجرَه يُؤْجِرُهُ وهو مأجُور ومؤجر...)[2].

وبعد أن ينتهي من هذه المادة، ينتقل إلى مادة أخرى في الكتاب (ما انفردت به صيغة أفْعَلت دون صيغة فَعَلت أيضاً وكانت المادة مرتبة على حروف المعجم أيضاً، إذ بدأ بحرف الباء نحو (بسم الله الرحمن الرحيم: باب: ما تكلم فيه بأفعلت وما اختير فيه أفْعَلت دون فَعَلت) "باب الباء": أبنَّ بالمكانِ أقامَ. وأبرَّ على القوم غلبهم. وأبدَعَ في الأمر إبداعاً أتى فيه ببدعة...)[3]. ويستمر على هذه الطريقة إلى أن ينتهي بحرف الياء نحو (أيسرَ الرجل صار موسرا. وايبسَ القومُ صاروا إلى مكان يابسٍ...)[4] ثم يختتم الزجاج كتابه كما ذكر في مقدمة كتابه ما تكلم فيه من صيغة (فَعَلت دون صيغة أفْعَلت) نحو ذلك(بسم الله الرحمن الرحيم "باب" (ما تكلم فيه بَفَعلت دون أفْعَلت وما اختير فيه فَعَلت على أفْعَلت).

الباء:

"نحو (بهأتُ به وابهنْتُ به إذا أنست به وبَرَدْتُ عيني أبرُدُها وبَردَ الماء حرارة جو في بردا...)[5] إلى أن يصل في هذا الباب إلى حرف الهمزة نحو (أجَر العظمُ إذا جُبِر على فساد وأفَلَ النجم إذا غارَ وغابَ أيضاً وأبَرَ النخلَ يَأْبُرها إذا لَقَحها...)[6].

(1) فعلت وأفعلت (الزجاج)/44.

(2) المصدر نفسه / 44.

(3) نفسه/45.

(4) نفسه / 53.

(5) نفسه / 54.

(6) نفسه / 62.

هذا الذي ذكرناه يمثل الخطة العامة التي سار عليها الزجاج في كتابه، أما عرض المادة بصورة متصلة، فقد التقى مع أبي حاتم السجستاني في مسألة واختلف معه في مسألتين.

أما المسألة التي اتفق فيها الزجاج مع أبي حاتم السجستاني فهي يذكر مضارع المادة ثم يردفها بالمصدر، أو يذكر أحياناً بعض مشتقات (المادتين) - فَعَلت وأفْعَلت - نحو (... ويقال: بلّ من مرضه، وأبلَ يَبَلُّ ويُبِلُّ بُلولا وَبَلالا... ويقال في هذا المعنى قد استبلَّ أيضاً ويقال: بدأ اللهُ الخلقَ بيد أهم بدء أو أبدأهم إبداء...[1]. و (ثأَى الخَرزُ يَثأى ثأيا شديدا إذا فسد...)[2] و (يقال: جنَّهُ الليلُ وأجنَّهُ وَجَنّ عليه إذا أظلم عليه ستره جنونا وجِنانا وإجْنانا وَجننْتُ الرَّجل وَأجْنَنْتُهُ إذا دَفَنْتُه...)[3] و (خَلَسَ الرجل وهو خَلِيس واخلَسَ فهو مخلِس إذا اختلَطَ البياض بالسواد)[4] و (خَلِقَ الثوبُ وأخلَقَ صار خَلَقا، وَخَلَفَ فم الصائم وأخلف وعده فهو خالِف... وخَدَر الأسدُ وأخدَر فهو خادِر ومخدِر إذا استَتَر في خِيسه..)[5] و (حبَبَت الشيء وأحببتُهُ في معنى واحد وهو محبوبٌ ومحبَّبُ..)[6] و(... يقال: للحر وما في يده لا يعترض عليه فيه: قد بَهَلت فلاناً أبهله إذ خليته ويقال للعبد أيضاً ابهلتُهُ فهو مُبْهَل إذا خليته)[7] و (يقال: رَصدتُ القومَ بالخبر رَصْدا فأنا راصِدٌ، وأرصدتُهم إرصادا فأنا مرصدُ - قال الله عز وجل (إرصاداً

(1) فعلت وأفعلت (الزّجاج) / 3.

(2) المصدر نفسه / 7.

(3) نفسه / 7-8.

(4) نفسه /13.

(5) نفسه /13.

(6) نفسه/10.

(7) المصدر نفسه /5.

لمن حارَبَ اللَّهَ وَرَسولَهُ)[1]...)[2] و (يقال سعَدَ الله جَدَّهُ فهو مسعود واسعَدَ جَدَّه فهو مُسْعَد...)[3].

أما المسألة الأولى التي اختلف فيها الزجاج مع أبي حاتم السجستاني، فهي أنّ أبا حاتم السجستاني كان أكثر إيغالا في توثيق المسائل التي يعرضها في كتابه، إذ كان يشير إلى آراء اللغويين في المسائل ويوثقها بالآيات القرآنية والأبيات والأحاديث النبوية الشريفة والأمثال وأقوال العرب، إذ تصبح المادة خليطا جما من المعرفة وسأختار بعض النصوص المتشابهة في تناولها لبعض الصيغ الواردة في كتابيهما لنلاحظ ذلك الفرق الكبير بينهما في عرض المسألة، جاء في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني (... ويقال: ملُحَ الماءُ بضم اللام فهو مِلْحٌ، وفي القرآن قوله جل وعز: (هذا عذابٌ فراتٌ وهذا مِلحٌ أجاج...)[4] قال الأصمعي: يُقال: ماء مالحٌ ولم يعرف مِلحٌ ومالِح إنما جاء على ملُح ولم يعرف أملحَ، قال أبو زيد وغيره: لا يقال: مالح إنما يقال مِلحُ، قال الأصمعي وغيره: ركيّة ملحة، قال أبو زيد: سَمك مَلِيح ومملوحٌ ولا يقال: مَالِحٌ وكان أبو العذافر الكندي قال:

بَصــــريةٌ تزوجـــــتْ بصــــريا　　　يُطعِمهــــا المــــالحَ والطريـــــا[5]

ولم يعده العلماء فصيحاً. وأملحنا إذا صار ماؤنا مِلحا وأنشد:

فلـــو كنـــــتم إبـــــلا أملحـــــتْ　　　إذا نزعـــتْ للميـــاهِ والعِـــذابِ[6]

---

(1) سورة التوبة / 107.

(2) فعلت وأفعلت (الزجاج) 17-18.

(3) المصدر نفسه/21.

(4) سورة الفرقان / 53/25.

(5) ينظر إصلاح المنطق / 288، الصحاح 45/1.

(6) ينظر المخصص 137/9.

قوله: أملحت وقعت في مياه مِلْحة. وملّحت القِدرَ ألقيت فيها ما كفاها وأملحتُ القدر: أفسدتها بكثرة الملح...[1]، ولو تتبعنا ما ذكره الزجاج بخصوص هذه المادة التي عرضها أبو حاتم السجستاني، لظهر لنا ما ذكرناه جليا واضحاً إذ جاء في كتاب (فعلت وأفعلت / للزجاج)، (... وأملحتِ الأبِلُ ورَدت ماء مِلْحا...)[2].

جاء في كتاب فَعَلت وأفْعَلت (لأبي حاتم السجستاني) (ويقال غلَّ الرجل ولا يقال: أغل يغل في هذا المعنى وقوله (لا اغلالَ ولا اسلال)[3] يقول لا تدخل في غلول ولا سرقة والسّلة: السرقة يقال: في بني فلان سَّلة أي سرقة قال الشاعر:

حَدّثت نفسك بالوفاء ولم تكنْ للغَدرِ خائنة مُغِلَّ الإصبعِ[4]

يقول: لم تُخَالف ولم تخن. ويقال: ذهب السكين الإهاب غَلَلا أي على غير القصد وفي الحديث (ليس على المستودَع غير المُغِل ضمانٌ)[5] المُغِل): الذي خَالفَ ما ينبغي له فإذا لم يخالف فلا ضمانٌ عليه ويقال: (رجل خائن وخائنة ورجل داءٍ وداهية ورجل راوٍ ورواية وطاع وطاغية...)[6]، أما ما جاء في (فَعَلت وأفْعَلت للزجاج) بخصوص هذه المادة فهو (يقال: غَلّ الرجل الغنيمةَ غُلُولا وأغلّ إغلال إذا سَرَق منها...)[7] أما المسألة الثانية التي اختلف بها الزجاج مع أبي حاتم السجستاني، وهي أن أبا حاتم السجستاني قد أكثر من ذكر الشواهد التي استعملها في عرض مادته وقد ذكرنا هذه المسألة مع إحصاء تام لها، إذا كانت متنوعة بين آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأبيات شعرية وأمثال وأقوال

---

(1) فعلت وأفعلت (السجستاني) /115-116.

(2) فعلت وأفعلت (الزجاج) /52.

(3) ينظر النهاية لابن الأثير/168/3 (حديث نبوي شريف).

(4) قاتله سلمى الجهينية ينظر الجمهرة 196/1 وإصلاح المنطق 266.

(5) ينظر النهاية لابن الأثير 381/3 (حديث نبوي شريف).

(6) فعلت وأفعلت (السجستاني) / 130-131.

(7) فعلت وأفعلت (الزجاج) /31.

العرب. أما الزجاج فقد كان أقل حظاً من صاحبه في استعمال الشواهد التي انحصرت في الآيات القرآنية التي كان عددها (6) آيات والأبيات الشعرية التي بلغ عددها بـ (29) بيتاً. أما الأحاديث فلم يستشهد إلا بحديث واحد فقط[1].

نستنتج من هذا الذي ذكرناه بهذا الخصوص أن أبا حاتم السجستاني أكثر تفصيلا من الزجاج في عرض المادة اللغوية، إذ أنه كان يميل إلى الاختصار الشديد، وهذا الاستطراد الذي اتبعه أبو حاتم في عرض المادة، هو الذي دفعه إلى ذكر كثير من مسائل اللغة وظواهرها، لذلك كان كتابه موسوعة صغيرة في اللغة تسهل على القارئ تتبع الظواهر اللغوية التي تحيط بالصيغ التي تناولها في كتابه، أما الزجّاج فعلى الرغم من تنظيمه المادة اللغوية على وفق حروف المعجم فلا نجد أي صعوبة كبيرة في تتبع المادة اللغوية إلا أنه قد اختصر المادة اختصاراً كبيراً غير أنه اختصار لا يخلو من فائدة ويخيل إليّ أن الزّجاج قصد ذلك وله غاية فيه لأنه أراد من كتابه أن يكون مقتصراً على صيغتي (فَعَلت وأفْعَلت) ومعانيهما في الكلام، وهي مسألة حتمية واضحة في الكتاب ولا يستطيع أحد أن يلمسها إلا من خلال قراءة الكتاب.

وأخيراً نستطيع القول أن كتاب الزجاج، قد غلب عليه طابع الكتاب التعليمي، كأنه أراد أن يبين للقارئ وبصورة مختصرة المعاني التي تدرج تحت صيغتي (فَعَلت وأفْعَلت) المتفقة في المعنى أو المختلفة وكذلك تفتقد في كتاب الزجاج تلك النظرات الخاصة والفلسفة المعينة التي تجعل للكتاب ذلك الطابع الخاص لصاحبه أما كتاب أبي حاتم السجستاني، فقد أراد صاحبه أن يخرج لنا كتاباً موسوعاً على الرغم من صغره حوى بين طياته مادة فذة تعين القارئ كثيراً على الرغم من صغره وهذا ناتج من كثرة توثيق صاحب الكتاب للصيغ التي وردت به، لذلك كان كتابه يخلو من عثرات المختصرات، دون أن يغفل بث أنفاسه بين طيات الكتاب، مما أعطى الكتاب ذوقاً خاصاً ولونه المميز، لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه.

---

(1) المصدر نفسه / 81.

مصادر البحث

1- القرآن الكريم.

2- أدب الكتاب / ابن قتيبة / تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الرابعة. مطبعة السعادة / 1936 / مصر.

3- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمود شاكر عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، 1956، مصر.

4- جمهرة اللغة، ابن دريد تحقيق ف. كرنكو، حيدر آباد، الهند.

5- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، طبع النموذجية، مصر.

6- ديوان جرير، تحقيق كرم البستاني، بيروت، 1960م.

7- ديوان العجاج، تحقيق أهلورت، ليبزج، 1903م.

8- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

9- الصحاح، إسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، الملايين، طبع بيروت، 1987.

10- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1956.

11- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، البكرى، الخرطوم، 1958م.

12- فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطية، البصرة، 1979م.

13- فعلت وأفعلت، الزجاج، ضمن فصيح ثعلب والشروح التي عليه، نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي.

14- فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، الطبعة السادسة، طبعة نهضة مصر.

15- الكتاب، سيبويه، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت 1983 / تحقيق عبد السلام هارون.

16- لسان العرب، دار صادر بيروت، 1956م.

17- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1371هـ.

18- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرون القاهرة 1986م.

19- المخصص، ابن سيده، طبعة بولاق، 1316هـ - 1321هـ.

20- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وجماعته، القاهرة 1958.

21- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، طبع مصطفى محمد.

22- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، تحقيق محمود الطناجي البابي الحلبي، مصر.

23- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، بيروت، 1894م.

المقصور والممدود في الموروث اللغوي

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والسراج المنير محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الأخيار أجمعين... وبعد...

فإن موضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان (المقصور والممدود في الموروث اللغويّ)، لقد بحثت هذه الظاهرة المهمة من خلال ما ألف فيها سواء عن طريق المصنفات الخاصة بها أومن خلال المصنفات اللغوية العامة، مع إجراء موازنة بين كتابي (المنقوص والممدود للفرّاء) وكتاب (حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود) للأنباري. وقد يسأل سائل لماذا قصرنا دراستنا على هذين المؤلفين مع كثرة المؤلفات المتواترة لهذه الظاهرة؟ الحقيقة أن سبب اختياري لهذين المؤلفين كان لغاية مهمة جداً، وهي أردت أن أبحث هذه الظاهرة بين أول مؤلف مطبوع في هذا المجال وآخر مؤلف مطبوع، لنرى من خلال ذلك مدى التوافق في طريقة عرض المادة اللغوية بين عالمين الأول من علماء القرن الثالث الهجري والآخر من علماء القرن السادس الهجري، وهل أنّ الأنباري كان مُقلّدا لمن سبقه في هذا المجال من خلال ما ذكره الدكتور عطية مطر إذ قال: "... وليس من السهل في شيء محاولة الحديث عن أصالة الأنباري في مثل هذا الكتيب وذلك لأن هذا النوع من المؤلفات ليس - في الحقيقة - سوى ضرب من التقليد لما سبق أن قتله العلماء بحثاً وشرحاً وتعليقاً، وهو أمر ليس بالغريب على الدراسات العربية، فكل ما فعله الأنباري هو نوع من الاختيار لمجموعة من الأسماء المقصورة والممدودة التي يكثر استعمالها، ثم شرحها شرحاً موجزاً، وأورد بعض الأمثلة التي توضح معناها، كما أنه من العسير التحدث

عن تأثير مختصر الأنباري في غيره من المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع، وذلك لنفس الأسباب التي ذكرت...»[1].

يفهم من كلام الدكتور مطر أنّ الأنباري كان مقلدا لمن سبقه من المؤلفين في مختصره هذا، وهذا الأمر ما سنحاول أن نتقصاه من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

---

(1) المقصور والممدود (الأنباري) / مقدمة التحقيق / ك.

المقصور والممدود في الموروث اللغوي

قبل أن نفصل الكلام، علينا أن نعرف المقصور والممدود لغة، فالمقصور في اللغة: (قَصُر الشيءُ بالضم، يقصر قصراً، خلاف طال، وقصرتُ من الصلاة أقصرُ قصْراً... والقَصير من الشعر: خلاف الطويل... والقَصْر خلاف المد والفعل كالفعل والمصدر كالمصدر، والمقْصُور:- من عروض المديد، والرمل ما أسْقِطَ آخِرهُ وأُسْكِنَ (نحو فاعلاتن حذفت نونه وأسْكِنَت تاؤه فبقي فاعلات فنقل إلى فاعلان...)[1] نلاحظ أن المقصور في اللغة، هو القطع من الشيء.

أما الممدود: فهو (المَدَّ: الجَذْب والمَطْلُ: مَدّهُ يَمُدُّهُ مدّاً ومدَّ به فامتدَّ ومَدَّده فتمَدَّدَ... وفلان يُماد فلاناً أي يماطله ويجاذبه... وشيء مديد: ممدود ورجل مديد الجسم طويل... وطِراف ممددة أي ممدودة بالأطناب.. وفي قوله تعالى: "في عَمَدٍ مُمَدَّدة"[2] فسره ثعلب فقال: معناه في عمَدٍ طِوال، مدَّ الحرف يمدُّه مدّاً:- طَوَّلَهُ...)[3]، نلاحظ أنّ الممدود في اللغة هو (الطويل).

مما لاشك أنّ ظهور كتب (المقصور والممدود) في حقب زمنية متعددة لا يعني هذا أنّ علماء اللغة أهملوا ذكر هذا الموضوع في خلال كتبهم اللغوية فقد أفرد كثير منهم فصولاً تخص هذه الظاهرة[4]، وأول من بحثها بتفصيل هو سيبويه، إذ قال: (هذا باب المقصور والممدود: وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات وما كانت الياء في آخره وأجريت مجرى التي من نفس الحرف، فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح،

---

(1) لسان العرب/قصر.

(2) سورة الهمزة/9.

(3) لسان العرب/مدد.

(4) سأذكر بعض من هؤلاء اللغويين على سبيل المثال لا الحصر.

وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها رفع ولا نصب ولا جر...)[1].

وقال في الممدود أيضاً (وأما الممدود فكل شيء، وقعت ياؤه أو واوه بعد الألف. فأشياء يعلم أنّها ممدودة، وذلك نحو الاستسقاء لأن اسْتَسْقَيْتُ اسْتَفْعَلْتُ مثل اسْتَخْرَجْتُ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لابد أن تقع ياءه بعد الألف. كما أنه لابد للجيم من أن تجيء بعد الألف، فأنت تستدل على الممدود، كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير معتل، ومثل ذلك الاشتراء لأن اشتَريت افتعلتُ بمنزلة احتقرت، فلابد من أن تقع الياء بعد الألف، كما أن الراء لابد لها من أن تقع بعد الألف إذا أردت المصدر...)[2] كذلك من اللغويين الذين اهتموا بهذه الظاهرة وفصلوا الكلام عنها المبرد، إذ قال: (هذا باب المقصور والممدود، فأما المقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة، وذلك نحو مغْزَى) لأنه (مَفْعَل) فلمّا كانت الواو بعد فتحه، وكانت في موضع حركة انقلب ألفاً. كما تقول: عَزَا وَرَمَى، فتقلب الواو والياء ألفاً، ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة.. فإذا أردت أن نعرف المقصور في الممدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل. فإن كان آخره متحركاً قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور: من ذلك مُعْطى ومُغْزى، لأنه مُفْعَل فهو بمنزلة مخْرَج ومُكْرم، وكذلك مُسْتَعْطَى وَمُسْتَغْزَى، لأنه بمنزلة مستخرَج فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك...)[3]. ومن اللغويين أيضاً الذين اهتموا بهذه الظاهرة وأفردوا لها في كتبهم أبوابا أبي علي الفارسي إذ قال: (بابُ المقصور والممدود: فقد كنت كتبتُ للخزنة أدام الله عمارتها كتابا مبسوطاً في مقاييس المقصور والممدود، وذكرت طرفاً من ذاك في هذا

(1) الكتاب 386/3 وينظر أيضاً 390/3-391، 413، 536، 539.

(2) الكتاب 539/3 وينظر أيضاً المصدر نفسه 540/3، 391/3-392، 609/3، 617، 644، 619.

(3) المقتضب 79/3 وما بعدها، وينظر أيضاً: المصدر نفسه 258/1، 259، 191.

الكتاب ليكون مستقلاً، والمقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء أو واو أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق، فالتي للتأنيث، نحو بشرى وحُبْلى، ودَعْوى وسَكْرى وذِكْرى، والتي للإلحاق نحو أرْطى ومَغْزى، مصروف في النكرة. وأما المنقلبة عن الياء والواو فنحو رجَا ورَحَى، فرجَا من الواو لقولهم رجوان، ورَحَى من الياء لقولهم رَحَيان..)[1].

كذلك فإن الرضي الاستربادي، قد فصل الكلام عنه إذ أفرد له باباً مستقلاً نحو (المقصور والممدود: أقول قوله (ألف مفردة) احترازا عن الممدودة لأنها في الأصل ألفان قلبت الثانية همزة، ولا حاجة إلى هذا، فإن آخر قولك كساء وحمراء وليس ألفاً وقد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً... والمقصور القياسي: مقصور يكون له وزن قياس، كما تقول مثلاً:- إن كل اسم مفعول من باب الأفعال على وزن مُفْعَل، فهذا وزن قياسي، فإذا كان اللام حرف علة - أعني الواو والياء - انقلبت ألفاً... ومن (الممدود) يعني أن القياس من الممدود أن يكون من قبله: أي ما قبل آخره نظيره من الصحيح ألفاً:- الأولى أن يقال: الممدود القياسي ممدود يكون له وزن قياسي، فإذا عرفنا المقصور والممدود أولا كفى في حد المقصور الممدود القياسيين أن نقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي...)[2]. ومهما يكن من أمر، فإن معالجة اللغويين لهذه المسألة سواء ما أفردوه من فصول لها في كتبهم الخاصة، أو كانت معالجتهم لها من خلال ما ألفوا من مختصرات تخص هذه الظاهرة اللغوية، كانت لغاية مهمة جداً، إذ أن هذه المختصرات كانت عبارة عن معاجم صغيرة، تسهل على القارئ ما يحتاج إليه من مقصور وممدود، فمثلاً يلاحظ أن غرض ابن جني من إملاء كتابه على طلابه ليكون معجما مختصراً في المهموز أولا، مع فوائد مهمة في المقصور والممدود

---

(1) التكملة/271 وينظر المصدر نفسه 273، 292.

(2) شرح الشافية 325/2 وأيضاً 325/2-330.

يحتاج إليها الكاتب أسهل المنال والرجوع إليه[1]. وكذلك فإن هذه الغاية نجدها عند الوشاء إذ قصد من كتابه في الممدود والمقصور أن يكون مختصراً لطلاب اللغة، وبلغة متعلم العربية[2].

ويخيل إليّ أن سبب ظهور هذه المختصرات الخاصة لظاهرة الممدود والمقصور هو لتسهيل الأمر على القارئ كما ذكرنا ذلك سابقاً. والأمر الآخر، أن هذه المختصرات كأنها معاجم صغيرة، لأن المعجمات الكبرى الموجودة بين أيدينا لم تظهر بهذه الصورة إلاّ بعد أن مرت بأطوار متعددة حتى وصلت إلى ما هي عليه، لذلك تعد هذه المختصرات، مرحلة مهمة جداً سبقت ظهور تلك المعجمات، إذ حوت بين طياتها مادة علمية غزيرة أغنت تلك المعجمات، لأن هذا الاحتواء لهذه المادة كان مقصوداً، لأن علماء اللغة في البدء، كانوا يجمعون مفردات اللغة عن طريق مشافهة العرب الفصيحة، من أجل حفظ اللغة مما يعترضها من تغيرات سلبية، قد تعترضها، فلذلك مال اللغويون إلى جمع ظواهر اللغة في تلك الكتب، لذلك بقيت هذه الكتب أو غيرها الركيزة الأولى لظهور الكتب العلمية الكبيرة القائمة على حسب المعاني والموضوعات، وكان نتيجة لذلك أن ظهرت كثير من الكتب الخاصة (المقصور والممدود) لتسهل على القارئ ما يحتاج إليه من مقصور وممدود، والكتب التي ألفت في هذا المجال، حاولنا جمعها وبيان ما هو محقق أو غير محقق وهي على النحو الآتي:

1- كتاب المقصور والممدود / لأبي محمد بن المبارك اليزيدي (ت 202هـ)[3].

2- المقصور الممدود / لأبي زكريا الفرّاء (ت 207هـ)[4] محقق.

---

(1) ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود/30.

(2) المقصور والممدود (الوشاء)/15.

(3) ينظر الفهرست 81، وبغية الوعاة 340/2.

(4) ينظر معجم الأدباء، 14/2، والفهرست/106 مطبوع بتحقيق عبد العزيز المني/ القاهرة 1967.

3- المقصور الممدود / لأبي سعيد بن قريب الأصمعي (ت 216هـ)[1].

4- المقصور الممدود / لأبي عبيد بن سلام (ت 224خـ)[2].

5- المقصور والممدود / لإبراهيم بن يحيى بن المبارك اليزيدي / ت (225هـ)[3].

6- المقصور والممدود / لأبي بكر محمد بن عثمان المعروف بالجعد مات عام نيف وعشرين وثلاثمائة[4].

7- المقصور والممدود / لابن السكيت (244هـ)[5].

8- المقصور والممدود / لأبي حاتم السجستاني (ت 225هـ)[6].

9- المقصور والممدود / لأبي جعفر بن ناصح المعروف بأبي عصيدة (ت 273هـ[7].

10- المقصور والممدود / للمبرد (ت 285هـ[8].

11- المقصور والممدود / للمفضل بن سلمة (ت حوالي 300هـ)[9].

12- المقصور والممدود / لأبي الحسين محمد بن ولاد (ت 289هـ)[10].

13- المقصور والممدود / لابن كيسان (ت 299هـ[11].

---

(1) ينظر إنباه الرواة 202/2، وهدية العارفين 624/1.

(2) ينظر إنباه الرواة 22/3، كشف الظنون 1461/2.

(3) ينظر الفهرست 81، وإيضاح المكنون 85/1.

(4) ينظر كشف الظنون 1461/2.

(5) ينظر معجم الأدباء 265/11، تهذيب اللغة 23/1، مطبوع بتحقيق الدكتور محمد سعيد.

(6) ينظر وفيات الأعيان 432/2، وبغية الوعاة 606/1.

(7) ينظر نزهة الأباء/208، وأنباه الرواة 86/1.

(8) ينظر الفهرست /94.

(9) ينظر أنباه الرواة 303/3 وهدية العارفين 468/2.

(10) ينظر معجم الأدباء 105/19 مطبوع طبعة حجرية قديمة / القاهرة 1908.

(11) ينظر هدية العارفين 32/2.

14- المقصور والممدود / لأبي محمد قاسم الأنباري (ت 304هـ)[1].

15- المقصور والممدود / لأبي جعفر يزديار النحوي الطبري (ت 304هـ)[2].

16- المقصور والممدود / لأبي عبد الله بن المبارك اليزيدي (ت 310هـ)[3].

17- المقصور والممدود / للزجاج (ت 311هـ[4].

18- المقصور والممدود / لأبي بكر بن أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير (ت 317هـ)[5].

19- المقصور والممدود / لأبي بكر عبد الله بن محمد بن شقير النحوي (ت 321هـ)[6].

20- المقصور والممدود / لأبي عبد الله نفطويه (ت 323هـ)[7]، محقق.

21- ابن دريد (ت 321) قد نظم مقصورته المشهورة التي جمع فيها المقصور والممدود التي أولها

لا تـــــركنن إلى الهـــــوى   واحــذر مفارقــة الهــواء[8]

وقد شرحت هذه المقصورة شروحاً كثرة تصل إلى ثمانية عشر شرحاً[9]،

---

(1) ينظر كشف الظنون 1462/2، وهدية العارفين 826/1.

(2) ينظر إنباه الرواة 128/1، الفهرست/95.

(3) ينظر إنباه الرواة 240/3.

(4) ينظر طبقات النحويين واللغويين 121-122.

(5) ينظر بغية الوعاة / 302/1، معجم الأدباء 11/3.

(6) ينظر إنباه الرواة 135/3.

(7) لم تذكر المظان التي ترجمت له اسم الكتاب، ونقد حققه الدكتور حسن شاذلي وأنا أملك نسخة من هذا الكتاب لنفس المحقق المذكور سابقاً.

(8) ينظر طبقات المفسرين/121/2، هدية العارفين 32/2.

(9) ينظر تأريخ الأدب العربي 179/2 وما بعدها، وينظر أيضاً ابن خالويه وجهوده في اللغة/100 وما بعدها فقد أوصلها المحقق إلى ستة وعشرين شرحاً.

سأذكر ما هو مطبوع منها فقط وهي على النحو الآتي:

1- ابن خالويه على مقصورة ابن دريد، تحقيق الدكتور محمود جاسم درويش، وهو من منشورات وزارة الثقافة والأعلام/1990.

2- غاية المقصود في المقصور والممدود، القصيدة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321) والشرح لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (328)/ تحقيق الأستاذ الفاضل هلال ناجي، وهو منشور في مجلة المورد / المجلد السادس والعشرين / العدد الرابع / 1998.

وقد بين الأستاذ هلال ناجي من خلال هذا التحقيق أن المصادر القديمة تذكر أن أبا بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري فيمن ألف في المقصور والممدود وقد رجح الأستاذ هلال ناجي أنهم يعنون بذلك شرحه لقصيدة ابن دريد في المقصور والممدود[1].

22-المقصور والممدود / لأبي الحسن عبد الله بن محمد الحزاز (325هـ)[2].

23- المقصور والممدود / لأبي الطيب الوشاء (ت 325هـ)[3] محقق.

24- المقصور والممدود / لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328)[4]، وقد ذكرنا سابقاً أن الأستاذ هلال ناجي قد أثبت أن أبا بكر الأنباري هو من شراح المقصورة الدريدية.

25- المقصور والممدود / لأبي العباس أحمد بن ولاد المصري /ت 332هـ[5].

---

(1) مجلة المورد عدد 1998/4.

(2) ينظر نزهة الألباء /263، وكشف الظنون 461/2.

(3) ينظر الفهرست/132، الوافي بالوفياء/32/2، مطبوع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب/مصر/1979.

(4) ينظر وفيات الأعيان 341/4، بغية الوعاة 241/1.

(5) ينظر معجم الأدباء 303/4، وهدية العارفين 60/1، نشره "برونله" في ليدن سنة 1900م، كما طبع القاهرة سنة 1908م.

26- المقصور والممدود / لأبي عمر الزاهد (ت 345)[1].

27- المقصور والممدود / لأبي محمد بن عبد الله بن درستويه (ت 347هـ)[2].

28- المقصور والممدود / لأبي بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم العطار (ت 354هـ)[3].

29- المقصور والممدود / لأبي علي القالي / (ت 356هـ[4] محقق.

30-المقصور والممدود / لأبي الحسن سعيد بن إبراهيم المسيحي البغدادي / ت360 هـ[5].

31- المقصور والممدود / لأبي بكر محمد بن القوطية القرطبي (ت 367هـ)[6].

32- المقصور والممدود / لابن خالويه (ت 370هـ)[7].

33-المقصور والممدود / لأبي علي الفارسي (ت 377هـ[8].

24- المقصور والممدود / للصاحب بن عباد (ت 385هـ)[9].

25- المقصور والممدود / لابن جني (ت 392هـ)[10].

---

(1) لم يذكره أحد ممن ترجموا له وقد نشره الدكتور عبد الحسين الفتلي في العدد الأول من مجلة أصول الدين / سنة 1975.

(2) ينظر طبقات المفسرين 224/1، هدية العارفين 446/1.

(3) ينظر معجم الأدباء 153/18.

(4) ينظر المزهر 117/2، فهرسة ابن خير /353 محقق / الأستاذ أحمد هريدي في رسالة دكتوراه /جامعة القاهرة / كلية الآداب.

(5) ينظر هدية العارفين 389/1، وإيضاح المكنون 335/5.

(6) ينظر وفيات الأعيان 396/4، معجم الأدباء 75/18.

(7) ينظر طبقات المفسرين 149/1، هدية العارفين 272/1.

(8) ينظر إنباه الرواة 274/1، هدية العارفين 272/1.

(9) ينظر بغية الوعاة 1963/1-197، النجوم الزاهرة 201/1-203.

(10) ينظر هدية العارفين 652/1، بغية الدعاة 132/2 / مطبوع تحقيق الدكتور عبد الباقي الخزرجي السعدون.

26- المقصور والممدود / لأبي الجود القاسم بن رمضان العجلاني (ت بعد 300هـ أو في حدود 400هـ)[1].

37- المقصور والممدود / لأبي المظفر يحيى بن محمد الحنبلي (ت 560هـ)[2].

38- المقصور والممدود / لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت 569هـ)[3].

29- المقصور والممدود / لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري (ت 577هـ)[4].

30- المقصور والممدود / لأبي عبد الله بن مالك النحوي (ت 762) هو عبارة عن منظومة مشروحة[5]. وقد شرحها الشيخ إبراهيم اليازجي بالقاهرة سنة 1897م، وقد شرحها أيضاً أحمد الشنقيطي في القاهرة سنة 1329م)[6].

إن هذه الكتب قد اعتمدنا في جمعها على ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب من خلال تحقيقه لكتاب الطيب الوشاء في الممدود والمقصور، وزدنا عليه في شروح مقصورة ابن دريد. وأمر لابد من التنبيه عليه هو أن الأستاذ هلال ناجي قد ذكر أن الأستاذين الفاضلين الدكتورين عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي قد زادا على هذه الكتب، كتاباً آخر هو للشمشاطي. ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد اعتمدنا في ذلك على ما ذكره الأستاذ هلال ناجي[7] وزدنا أيضاً على ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب ما هو مطبوع أو غير مطبوع من هذه المنصفات.

---

(1) ينظر هدية العارفين 827/1، إنباه الرواة 28/3.

(2) ينظر نكث اليمان، وكشف الظنون 1462/2.

(3) معجم الأدباء 221/11، وهدية العارفين 391/1.

(4) ينظر بغية الدعاة 87/2، كشف الظنون 1462/2/ مطبوع بتحقيق الدكتور عطية عامر.

(5) ينظر كشف الظنون 1462/2.

(6) ينظر مقدمة التحقيق للممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء/23.

(7) مجلة المورد عدد (4)/51.

ولم نجعل هذا الأخير مجالاً للموازنة مع كتاب الفراء في المقصور والممدود، لأنه عبارة عن منظومة وإنما أردنا أن يكون مجال الموازنة بين أول كتاب مطبوع وآخر كتاب وإنشاء الله إذا عثرنا على الأخير سنعقد موازنة بينه وبين مقصورة ابن دريد.

مواد الكتابين

أ- مواد الفراء في كتابه (المنقوص والممدود):

لقد بدأ الفراء كتابه بمقدمة حدد من خلالها علامات المنقوص إذ قال (قال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. هذا(كتاب المنقوص والممدود) فمن المنقوص ما يعرف نقصه بحد وعلامة، ومنه ما يأتي مختلفاً كما تختلف المصادر، فيكون منها فِعَل ثِقَل، وفَعَل مثل عَمَل، فمثال ثِقَل وعَمَل من ذوات الياء والواو من دعوتُ، وقَضيت منقوصان. ومنه ما يزاد فيه الألف مثل القِتال والذّهاب فمثال هذين من الياء والواو، ممدودان فإذا أتاك مصدر فاعمل فيه كما عملت في هذين الوجهين من النقص والمدّ - وما كان من المنقوص بكتابته على الأصل - إن كان من الياء كتبته بالياء وجاز كتابته بالألف، مثل قضى يكتب بالياء والألف وما كان من الواو كتبت بالألف لا غير مثل خلا ودعا)[1] ثم يتنقل بعد إلى مواد الكتاب وكانت مرتبة على النحو الآتي:

أ- باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات[2].

ب- باب الممدود والمقصور مما تتفق كتابته فيشكل[3].

جـ- باب ما يفتح أوله فيمد وإذا كسر أوله قصر[4].

د- باب ما يفتح أوله فيقصر ويكسر فيمد[5].

---

(1) المنقوص والممدود (الفراء)/11.

(2) المصدر نفسه /11.

(3) نفسه/16.

(4) نفسه /23.

(5) نفسه/24.

هـ- ومما يفتح فيمد ويضم فيقصر[1].

و- باب ما يقصر ويمد وأوله على صورة واحدة[2].

ز- باب ما يقصر فيهمز بعضه ويكتب بالألف[3].

ح- ومن المقصور المهموز الذي لا نظير له[4].

ط- باب المقصور الذي لا يشبهه شيء[5].

ي- باب الممدود المكسور أوله[6].

ك- باب الممدود المفتوح أوله[7].

ل- باب الممدود الذي يضم أوله[8].

م- نوع آخر منه[9].

ن- ونوع آخر[10].

ب- مواد الأنباري في كتابه (حلية العقود):

لقد بدأ الأنباري أيضاً كتابه بمقدمة قال بها: (... به اسْتَعِين... الحمد لله ذي العز الأظهر والصلاة على محمد عبده ونبيه الأطهر وعلى آله وصحبه الذين نزّهوا طهروا وبعد... فقد ذكرت في هذا المختصر الموسوم بحلية العقود

---

(1) نفسه/26.

(2) نفسه/27.

(3) نفسه/28.

(4) نفسه/30.

(5) المنقوص والممدود/31.

(6) المصدر نفلسه/42.

(7) نفسه/44.

(8) نفسه/47.

(9) نفسه/48.

(10) نفسه/48.

جملاً من الفرق بين المقصور والممدود على سبيل التقليل، تسهيلات للمقصود، فالله تعالى ينفع به، إنه هو البرُّ الودود)[1]

ثم ينتقل بعد ذلك إلى مواد الكتاب وكانت مرتبة على النحو الآتي:

1- تعريف المقصور[2].

2- المقصور القياسي والسماعي[3].

3- المقصور المفتوح الأول[4].

4- المقصور المكسور الأول[5].

5- المقصور المضموم الأول[6].

6- تعريف الممدود[7].

7- الممدود القياسي والسماعي[8].

8- الممدود المفتوح الأول[9].

9- الممدود المكسور الأول[10].

10- الممدود المضموم الأول[11].

---

(1) المقصور والممدود (الأنباري) / 1.

(2) المصدر نفسه/1.

(3) نفسه/2.

(4) نفسه/4.

(5) نفسه/20.

(6) نفسه/278.

(7) المقصور والممدود/29.

(8) المقصور والممدود/30.

(9) المصدر نفسه/31.

(10) المصدر نفسه/45.

(11) المصدر نفسه/53.

مصادر الكتابين

أ- مصادر كتاب المنقوص والممدود للفرّاء:

مما لاشك فيه أن الفراء لم يشر إلى مصادر كتابه، وهذا يدلل على أنه اعتمد على نفسه اعتماداً كلياً في استقصاء مادته وأن إشارته إلى من اعتمدهم كانت قليلة جداً، وسنذكرها لاحقاً، وهذا واضح جداً من خلال ما عرضه من مادة من ذلك (باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات: من ذاك المصدر الذي في أفعلَ الذي أنثاه فَعْلاَء وهو منقوص من ذلك عَمِي عَمَى، وعَشِي عَشَاً، وصَدِي صَدَىً، وطَوِيَ طَوىً، وشَجِي شَجَاً. فعلى هذا أكثر الكلام)[1]. و(... الِصُّياح يكسر الصاد وضم الصاد معناها. وما كان من جميع ذوات الياء والواو على أفْعَال فهو ممدود (مثل آباء وآناء وأحْياء...)[2] و (الرّوا على وجهين الرؤى جمع الرؤيا مقصور يكتب بالياء وليس وليس لهذا الرجل رواء أي منظر ممدود يكتب بالألف.

تقول قد بدا لي بداء يريد تغير رأيي عمّا كان عليه ممدود، وبدا موضع يقال بين شعبٍ وبدا موضوعان مقصور يكتب بالألف، الفضاء ممدود المتسع من الأرض...)[3].

(البِنا بكسر فيمدّ ويقصر فيضمّ ويكون مكسورا أيضاً ويُرَى أنهم أرادوا بقصره إذا كُسِر أوله وَضُمَّ الجمع لأن من العرب من يقول بِنْيَة وَبُنْيَة مثل مِرْية ومُرَية...."[4]

(1) المنقوص والممدود (الفراء) /11.

(2) المصدر نفسه /12.

(3) المنقوص والممدود (الفراء)/22-23.

(4) المنقوص والممدود للفراء/24.

ولم نجد بين مصادره من علماء اللغة أي أحد ماعدا الكسائي فقد ذكره في أربعة مواضع هي:

(كل مصدر على مثال الفِعِّيلى فهو مقصور، مثل الهِزِّيْمَى والخِطِّيْبَى والرِّمِّيى والرِّديدى والرِّبِّيثى ويروى عن عمر بن الخطاب (لولا الخِلِّيفى لَأَذَّنْتُ)[1]، ليس شيء من هذا يمد ولا يكتب بالألف، وزعم الكسائي أنه سمع ما يفعل هذا إلا خصِّيصاء القوم، قال وكذلك فَيْضوضاءُ بينهم...)[2] و(القِرَى مقصور يكتب بالياء ويفتح فيُمَدّ قال الكسائيّ، سمعنا القاسم بن معن يرويه عن العرب قراء الضَّيف)[3] و (... وكذلك زكريًّا يمدّ ويقصر وخصِّيصاء، وفَيضوْضاء رواهما الكسائي بالمدّ والقصر....)[4] و (الحِما والرِّضا يكتبان بالألف والياء لأن الكسائي سمع العرب تقول حِمَوان ورِضَوان وحِمَيان ورِضَيان...)[5].

وكذلك ذكر اسمه في ثلاثة مواضع هي:

(قال وكذلك فَيْضوضاءُ بينهم فسمع في هذا المد والقصر، وأجاز المدّ فيه على القياس، قال الفرّاء لم يسمع أحد من العرب يمد شيئاً من هذا ولم يُجزْ...)[6].

(يتداوى به الإنسان ممدود يكتب بالألف والدَوَى الأحمق مقصور يكتب بالياء قال الفراء وأنشدني بعضهم:

---

(1) ينظر الكامل 184/2.

(2) المنقوص والممدود/16.

(3) المصدر نفسه/23.

(4) نفسه/28.

(5) نفسه/33.

(6) نفسه/26.

وقـــد أَقـــود بالـــدَّوى المزمَّـــل أخْرَس في الرّكْب بَقاق المنـزل [1][2]

و (غثراء الناس جماعتهم ودهماؤهم وهم مثله جَهْراؤهم عامّة الحيّ. قال الفرّاء هي من الممدود)[3].

ب- مصادر كتاب (المقصور والممدود) للأنباري:

مما لاشك فيه أنّ الأنباري لم يذكر من أين أخذ مادة كتابه، ما عدا إشارات بسيطة جداً، ذكر فيها أسماء بعض العلماء هم:

1. ابن خالويه مرة واحدة.
2. ابن دريد مرة واحدة.
3. الأصمعي مرة واحدة[4].

ولكن يمكن القول: ومن خلال الموازنة بين ما جاء من مادة لغوية في كتاب الفراء ومادة ابن ولاد في كتابه المقصور والممدود يمكن القول إن الأنباري قداعتمد اعتماداً كبيراً على ما جاء به ابن ولاد من مادة لغوية، وللأنباري الحق في ذلك، لان ابن ولاد قد وضع دراسة ضخمة في المقصور والممدود، وأن مادته كانت منظمة على حروف المعجم وشرح المادة اللغوية شرحا وافيا، ولم يهمل أي شيء يخص مادة كتابه، وسأذكر عدداً من الأمثلة اللغوية التي ذكرها الأنباري وما جاء في كتاب ابن ولاد من ذلك:

---

(1) قائله أبو النجم، ينظر الجمهرة 36/1.

(2) المنقوص والممدود /20.

(3) المصدر نفسه/49-50.

(4) ينظر المقصور والممدود للأنباري 59، 56، 51.

1. جاء في المقصور والممدود لابن ولاد (الشوى مقصورٌ يكتب بالياء وهو جمع شواة وهي جلدة الرأس قال تعالى: (نَزَّاعَةً لِلشَّوَى[1]....)[2]، جاء في المقصور والممدود للأنباري (والشَّوى: جلدة الرأس، قال تعالى "نَزَّاعَةً للشَّوى[3]...)[4].

2. جاء في المقصور والممدود لابن الولاد (الصفا على وَجْهَين فالصفا من الحجارة وهو منها العريض الأملس...)[5] جاء في المقصور والممدود للأنباري (والصفا الحجر الأملس...)[6].

3. جاء في المقصور والممدود لابن الولاد (الأبى مفتوح الأول مقصور وهو داء يأخذ المعز في رؤوسها إذا شمَّت بول الأروى...)[7]، جاء في المقصور والممدود للأنباري (الأبى وجع يأخذ المعز عن شم أبوال الأرْوَى...)[8].

4. جاء في المقصور والممدود لابن ولاد (والحَجا مقصور على همزٍ جمع حجاة وهي التي تنتفخ في الماء إذا قطرت فيه القطرة...)[9]، وجاء في المقصور والممدود للأنباري (والحَجا: نُفَّاخات تكون فوق الماء من قطر المطر..)[10] وقد ذكرنا هذا على سبيل المثال ويمكن الرجوع إلى بقية الأمثلة في مظانها في كلا الكتابين[11].

---

(1) سورة المعارج/16.

(2) المقصور والممدود لابن ولاد/67.

(3) المقصور والممدود / الأنباري /5.

(4) المقصور والممدود لابن ولاد/67؟

(5) المقصور والممدود / الأنباري /5.

(6) المقصور والممدود لابن ولاد 71/1.

(7) المقصور والممدود لابن ولاد 8/1.

(8) المقصور والممدود / الأنباري/8.

(9) المقصور والممدود (لابن ولاد) / 37.

(10) ينظر المقصور والممدود لابن ولاد / 71-72، ونفس العنوان للأنباري 99، 11، 70-11.

(11) المقصور والممدود (الأنباري) / 10.

منهجهما في عرض المادة اللغوية

منهج الفرّاء في عرض المادة اللغوية:

لقد سار الفراء على منهجية منظمة في عرض مادة كتابه، إذ قسم مواد المنقوص والممدود بعد المقدمة على شكل مباحث معنونة ومرتبة بحسب الترتيب الألف بائي وكان أول مبحث تحت عنوان (باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات نحو (باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات: من ذلك المصدر الذي في أَفعلَ الذي في أفعلَ الذي أُنثاه فَعْلاَء، وهو منقوص من ذلك عَمِيَ عَمَى، وعَشِيَ عَشَا، وصَدِيَ صَدى، وطَوي طَوى، وشَجي شَجَا. فعلى هذا أكثر الكلام)[1] وهناك ملاحظة مهمة في منهج الفرّاء، أنه يلتزم التزاما كبيراً في تحديد الأبنية القياسية للكلمات المنقوصة أو الممدودة، وهو سمة عامة مشتركة في معظم مواد الكتاب نحو (فإذا كان المصدر من فعل زائد من الانْفِعَال والاسْتِفَال والافْتِعَال والأَفْعال فكله ممدود. من ذاك الاستخفاء والانتصاء والادّعاء والإعطاء، ومن ذلك أن يصرف التفعيل إلى التفعال فتمده من ذلك، التقضاء والترساء...)[2].

ومن ذلك أيضاً يذكر لنا أن المصدر إذا كان دالاً على صوت وفعله منقوصاً فإنه يكون ممدوداً نحو (قال، وما كان من الأصوات اسما موضوعاً فأكثر ما جاء ممدوداً مضموماً أوله وربما كُسِرَ من ذلك، الدُّعاء، والرُّغاء، والبُكاء، والمكاء وهو الصفير، ومن مكسوره النّداء، والغناء، وقد سمعنا النُّداء بضم النون، ومثله من غير الياء والواو الصِّياح بكسر الصاد وضم الصاد سمعناها)[3].

---

(1) المنقوص والممدود للفراء/11.

(2) المصدر نفسه 12/11.

(3) المنقوص والممدود الفراء / 12.

ويذكر لنا أن أيضاً أن الاسم إذا كان منقوصاً وأردنا جمعه على زنة (أفْعَال) فإنه يكون ممدوداً في الجمع نحو (وما كان من جميع ذوات الياء والواو على أفْعَال فهو ممدود مثل آباء، وآناء، وأحْيَاء، ...)[1] ويذكر لنا أيضاً ما كان مفرده على زنة (فَعِيْل) أو (فَعَال) أو (فَعُول) وهو منقوص يمتد في الجمع نحو (وما جمع من فَعِيل أو فَعَال أو فَعُول على فِعَال مُدَّ أيضاً مثل قولك قَصِيْر قِصَار، وكريم كِرَام، مثال هذين من الياء والواو ممدود يكتب بالألف وأكثر ما يجمع من الياء والواو، من جمع فعيل فهو على أفْعِلاء يُمَدّ ويُكْتَب بالألف من ذلك وليّ وأولياء، ودَعّي وأدْعِياء، وغنيّ وأغْنِياء، وإن جُمِع على فُعَلاء مُدَّ أيضاً وكتبت بالألف مثل شُرَكاء وضُعَفاء، وقلَّ ما يأتي على هذا الجمع من الواو والياء....)[2] وذكر أيضاً ما كان منقوصاً وممدوداً في الصفة المشبهة نحو (وما كان نعت الذَّكَر فيه على أفْعَل فإن أنثاه إذا كانت على فَعْلاء فهي ممدودة تكتب بالألف مثل حَمْراء وبَيْضاء وأشباه ذلك...)[3] و (وما كان من نعت الذكر على فَعْلان فالأنثى فيه مقصورة وتكتب بالياء مثل سَكْرى وغَضْبى وعَطْشَى...)[4]. وقد ظهرت لنا في منهجية الفرّاء نقطة مهمة جداً، وقد وجدتها في جميع مباحث الكتاب، ألا وهي ترقيم المواد اللغوية المندرجة تحت عنوان واحد في كل مبحث، وفي البدء توقعت الأمر من عمل المحقق ولكن عند مراجعة مقدمة التحقيق لم أجد إشارة من المحقق على هذه المسألة وقد كان الإحصاء لكل المواد اللغوية التي وردت تحت كل باب على النحو الآتي:

1. باب ما يعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات، فقد احتوى على (109) مادة.

---

(1) المصدر نفسه /12.

(2) نفسه / 13-14.

(3) المصدر نفسه /15-18... الخ.

(4) المصدر نفسه /15.

2. باب الممدود والمقصور مما تتفق كتابته إلى باب الممدود والمكسور أوله فقد احتوت الأبواب على (177) مادة لغوية.

3. وجعل باب الممدود المكسور أوله وبقية الأبواب تحت إحصاء واحد فقد كانت المواد اللغوية المندرجة تحتها (174) مادة لغوية.

وإلى جانب هذه المنهجية المنظمة يذكر لنا إذا كانت المادة اللغوية قياسية أو سماعية من ذلك (وكل مصدر على مثال الفعِّيْلَى فهو مقصور، مثل الهِزِّيْمَى والخِطِّيْى... ليس شيء من هذا يُمَدّ ولا يكتب بالألف، وزعم الكسائي أنه سمع (ما يفعل هذا إلا خِصِّيصاء القوم) قال (وكذلك فَيْضوضاءُ بينهم) فسمع في هذا المدّ والقصر، وأجاز المدّ فيه على القياس، قال الفرّاء لم يسمع أحد من العرب يمد شيئاً من هذا ولم يجز...)[1] والأمر الآخر في منهج الفرّاء أنه في أغلب مواد الكتاب يذكر لنا دلالة المادة اللغوية لكثير من مواد الكتاب وأحياناً يهمل ذكرها من ذلك (الجرّا مصدر الجارية يكسر فيمدّ فإذا فتح قُصر وربما مُدَّ وهو مفتوح...)[2] فهو هنا لم يذكر دلالة المادة اللغوية، ومما ذكر دلالته اللغوية نحو (الحجا مقصور جمع حجاة وهي التي تنتفخُ في الماء إذا قطرت فيه القطرة يكتب بالألف...)[3] أما الشواهد التي استعملها الفرّاء، فقد كانت متفاوتة في عددها، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- الآيات القرآنية، فقد كانت قليلة قياساً إلى الشاهد الشعري فقد بلغت (10) آيات فقط نحو (البَرَى على وجهين البَرَى التراب مقصور يكتب بالياء والبَرَاء من قوله تعالى (43-25): "إنَّني بَراءُ ممّا تعبدون"[4]...)[5].

---

(1) المنقوص والممدود /الفراء / 16، 33، 13... إلخ.

(2) المصدر نفسه / 25، 36.

(3) نفسه /30، 29.

(4) سورة الزخرف /26.

(5) نفسه /21، 27، 30.

2- الأحاديث النبوية، لم يستشهد الفراء بها.

3- الشواهد الشعرية لقد كانت الشواهد الشعرية التي استشهد بها الفراء كثيرة في الكتاب فقد بلغت (71) بيتاً شعرياً نحو (فكلّما جاءك ألف مضموماً أوّله فهو ممدود إلا ثلاثة أحرف نوادر من ذلك الأُربَى وهي الداهية (50)، والأُدَمى موضع (51)، وشُعْبَى اسم بلدة قال الشاعر[1]:

أعبداً حلَّ في شُعْبَى غريباً ... أَلُؤماً لا أبالكَ واغترابا[2]

4- الأمثال وأقوال العرب، قد بلغ ما استشهد به الفراء (11) قولاً ومثلاً من ذلك (65) الخطأ والنَّبَأ... جئتك من سَبَإٍ بِنَبَاءٍ يقين هذه تهمز لا غير، وقد اجتمعت العرب على (أيدي سبا)[3] وأيادي سبا بغير همز وأصله الهمز ولكنّه جرى في هذا المثل على السكون فتُرك همزه...)[4].

وتبقى مسألة أخيرة في منهج الفراء أنه كان يشير إلى لغات العرب في المواد اللغوية نحو: (31) العفا على وجهين العفا في لغة طَيء ولد الحمار مقصور يكتب بالألف والعَفاء ما عَفَتْه الريح ممدود يكتب بالألف...)[5] و (باب ما يقصر ويمدّ أوله على صورة واحدة، ومعنى المقصور فيه كمعنى الممدود ومن ذلك (54) الزِّنا والشِّرا، أهل الحجاز يمدُّنه...)[6].

---

(1) قائله جرير ينظر ديوانه 29/1.

(2) المنقوص والممدود للفراء /14، 23، 24، 22، 17، 18.

(3) مجمع الأمثال (الميداني) 242/1.

(4) المنقوص والممدود (الفراء) / 30. وينظر / 23، 16، 19... الخ.

(5) المصدر نفسه /21.

(6) نفسه / 37.

منهج الأنباري في عرض المادة اللغوية:

لقد سار الأنباري على منهجية منظمة في عرض المادة اللغوية، كما سار الفرّاء، إذ بعد المقدمة يضع حدا للمقصور إذ قال فيه (اعلم أن المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مقصورة والألف لا تخلو إمّا أن تكون منقلبة عن واو أو ياء أو زائدة)[1].

ثم يذكر المقصور القياسي والسماعي نحو (والمقصور على ضربين: أحدهما ما يعرف قصره بالقياس والآخر ما لا يعرف قصره بالقياس، أما ما يعرف قصره بالقياس فهو ما كان من المعتل يقع آخر نظيره من الصحيح بعد حرف مفتوح.. فمن ذلك كل مصدر جاء لفَعِل يَفعَل وكان الاسم على فَعِل نحو: هَوى يَهْوَى هَوى فهو هوٍ هَوِي وثَوِيَ يَثْوَى فهو ثوٍ فالمصدر في هذا وما أشبهه مقصور، لأن نظيره من الصحيح أَشِر يَأْشَر أَشَراً فهو أَشِر، وبَطِر بَطَراً فهو بَطِر وما أشبه ذلك...)[2]. وبعد ذلك ينظم مواد المقصور بحسب حركة الحرف الأول وما يندرج تحتها من مواد لغوية وكما وضع حدا للمقصور كذلك يضع حداً للممدود إذ قال فيه (تعريف المدود، وأما الممدود فهو كل اسم في آخره همزة قبلها ألف والهمزة لا تخلو من أن تكون أصلية منقلبة عن حرف أصلي أو زائد...)[3] ثم يذكر الممدود القياسي والسماعي نحو (والممدود على ضربين أحدهما ما يعرف مده بالقياس والآخر ما لا يعرف مده بالقياس فهو ما يقع آخر نظيره من الصحيح بعد ألف زائدة، ويمكن أن يقال فيه كان ذا كذى، ضمن ذلك كل مصدر جاء لأَفْعَل نحو أَعْطَى إِعْطَاء، وأعلى إعْلاَء، فالمصدر في هذا وما أشبه ممدود، لأن نظيره من الصحيح أكْرَم إكْرَاماً، وأجْمَل إجْمالاً وما أشبه ذلك)[4].

---

(1) المقصور والممدود (الأنباري)/1.

(2) المقصور والممدود (الأنباري) /2.

(3) المصدر نفسه /29.

(4) المصدر نفسه /30.

ومسألة وضع الحدود هو ما انفرد به الأنباري دون الفرّاء إذ لم يضع حدوداً، للمقصور أو الممدود، أما مسألة القياس والسماع، فإن المصطلحين قد أخذا مجالا أوسع من ناحية تنظيم المادة اللغوية عند الأنباري، وأمّا الفراء لا يحدد ذلك من خلال المصطلحين وإن كانا واضحين من خلال عرض المادة، إذ المادة القياسية أو السماعية واضحة عنده. وإن خالف لأنباري الفرّاء في ترتيب مواد كتابه، إلا أنه يلتزم أيضاً بتحديد الأبنية الصرفية القياسية للكلمات المقصورة أو الممدودة، إلا أن الفرّاء كان أكثر منه التزاما في هذه المسألة، إذ كانت تشكل عند الفراء سمة عامة اشتركت بها أغلب مواد الكتاب عكس الأنباري فقد كانت المسألة تأخذ مجالاً قليلاً في ثنايا الكتاب نحو (ومن ذاك ما جاء من المعتل من اسم المفعول يقع آخر نظيره من الصحيح بعد حرف مفتوح فإنه مقصور، فمن ذلك كل ما جاء من اسم مفعول على مُفْعَل نحو: مُعْطَى، ومُعْلَى، وما أشبه ذلك، فاسم المفعول في هذا وما أشبه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مُكْرَم ومُعْلَم وما أشبه ذلك...)[1] و(والغِنى خِلاف الفقر، وأما قول الشاعر:

سَيُغْنيني الذي أغْنَاك عَنِّي ... فلا فَقْرٌ يَدُوم ولا غِنَاءُ[2]

فالرواية (ولا غَنَاء) بالفتح، والغَنَاء الكفاية، ممدود، فإن صحّت الرواية بالكسر، فيكون مصدر غَانَى يُغَاني غِنَاء، كما يقال: بَالَيَ يُبَالي بِلاء. ولا يجوز أن يكون من ضرورة الشعر...)[3] ومن السمات المنهجية المشتركة بين الاثنين، أن الأنباري يذكر الدلالة اللغوية للمقصور والممدود وهي سمة عامة في كل الكتاب إذ كان الأنباري أكثر ميلاً من الفراء في تقصي الدلالة اللغوية للمفردات، وإن كان أحياناً قليلة لا يشير إلى دلالة الألفاظ ولكن الأكثر هو الإشارة إليها من ذلك (الصفا: الحجر الأملس

---

(1) المقصور والممدود (الأنباري)/3.

(2) البيت بلا نسب، ينظر اللسان 136/5.

(3) المقصور والممدود /23-24 و 30، 31، 56، 60... الخ.

والصفا: بمكة معروف...)[1] و (الوعى - بالعين غير معجمة - الصَّوْت في الحرب)[2] ومما لا يذكر: اللغوية (وكذلك أيضاً كل مصدر جاء لفَاعَل نحو: شارَى شِرَاء ومَارَى مِرَاء...)[3] و (ومن ذلك ما جاء من أسماء الجمع واحده فُعْلَة أو فِعْلَة فإنه مقصور وذلك نحو: عُرْوى وعُرى، وفِرْية فِرَى، لأن نظيره من الصحيح ظُلْمَة وظُلَم وسِدْرة وسِدَر...)[4]. نستطيع القول إن كتاب الأنباري لم يكن استقصاء للمقصور والممدود فقط سواء كان قياسياً أو سماعياً بقدر ما كان عبارة عن معجم لغوي لمعاني هذه المفردات وهو كما ذكر شمل معظم مواد الكتاب، وهذا الأمر لم يكن واضحاً عند الفرّاء.

أما شواهد الأنباري فكانت تختلف عن شواهد الفراء من حيث العدد، كذلك فإن الأنباري فقد استشهد بالحديث النبوي وهذا ما لا نجده عند الفراء وذلك كانت شواهد الأنباري على النحو الآتي:

1. الشاهد القرآني فقد بلغت (76) آية نحو (فمن المقصور المفتوح الأول: السَّنَا:- الضوء، قال تعالى: "يكادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأبْصَارِ"[5]...)[6] و (والشَّوَى: جلدة الرأس، قال تعالى: "نزَّاعة لِلشَّوَى"[7]...)[8].
2. الأحاديث النبوية فقد بلغت (11) حديثاً نبوياً شريفاً نحو (والثنى: الأمر يعاد مرتين، وجاء في الحديث "لا ثِنى في الصَّدَقِة"[9] أي لا تؤخذ في السنة

---

(1) المصدر نفسه /5.
(2) نفسه /6 وأيضاً 7، 10، 11، 12، 43، 45، 48... الخ.
(3) نفسه /30.
(4) المقصور والممدود للأنباري /4.
(5) سورة النور/20.
(6) المقصور والممدود / الأنباري / 4.
(7) سورة المعارج / 16.
(8) المقصور والممدود / الأنباري / 5.
(9) ينظر / صحيح مسلم / 1244.

مـرتين...)[1] و (والـولاء المُعْتَـق جـاء في الحـديث "نُهـي عـن بيـع الـوَلاء وعـن هبته"[2]...)[3].

3. الشواهد الشعرية فقد بلغت (67) بيتاً شعرياً نحو (والثَّوّاء: الإقامة وأنشد

آذَنَتْنـــا ببَيْنِهَـــا أسمـــاء رُبّ ثـــاو يُمَـــلّ منـــه الثَّـــوَاء[4]

والثراء: كثرة المال وأنشد:

يُـــرِدن ثَـــرَاء المـــالِ حيـــثُ عَلِمْنَـــهُ وشَرْخُ الشَّبَاب عندهنّ عجيُب[5]..[6]

4. الأمثال فقد بلغت (4) أمثال فقط، نحو (والكَرَا: طائر، في المثل "أطْرِقْ كَرَا، أطْرِقْ كَرَا إن النَّعَام في القُرَى"[7]، يضرب مثلا للحقير القدر يتكلّم عند الأَجلّة والأكابر..."[8].

وأخيراً نستنتج من هذا الذي ذكرناه أن الفرّاء والأنباري، قد سارا على منهجية منظمة في عرض مادتهما اللغوية، وإن كان الأنباري أكثر تفصيلاً وتنظيماً في عرضها، وهو لم يكن مقلداً للفراء في هذه المنهجية، وحتى المادة اللغوية عند الفراء فقد اختلفت اختلافاً كبيراً مما هو موجود عند الأنباري، وكذلك فإن كتاب الأنباري يعد من الكتب التي تتميز باليسر والسهولة في استخراج المادة اللغوية، لأنه قسّم مواد الكتاب بحسب حركة الحرف الأول

---

(1) المقصور والممدود، الأنباري /23.

(2) ينظر / صحيح مسلم /117.

(3) المقصور والممدود الأنباري /34.

(4) قائله الحارث بن حمزة / شرح المعلقات للزوزني / 155.

(5) قائله علقمة بن عبدة بن النعمان / لسان العرب 11/14.

(6) المقصور والممدود /34-35.

(7) ينظر مجمع الأمثال (الميداني) 597/1.

(8) المقصور والممدود (الأنباري)/12، وينظر أيضاً المصدر نفسه 43، 28.

بصورة مباشرة، وهذا الأمر أيضاً موجود في كتاب الفرّاء وإن كان مختلفاً بعض الشيء مع أبواب أخرى.

كذلك فإن كتاب الأنباري لم يكن لاستقصاء مادة المقصور والممدود فقط، بل حاول أن يدرج الدلالة اللغوية لكل مادة ولا يغفل هذه المسألة إلا في القليل الواضح الدلالة.

المصادر والمراجع

1- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد / دراسة وتحقيق الدكتور محمود جاسم درويش / وزارة الثقافة والأعلام / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد - 1990م.

2- أنباه الرواة / علي يوسف القفطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة - 1950 - 1955م.

3- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون / لإسماعيل باشا البغدادي / استنبول /1947م.

4- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / لجلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / القاهرة - 1964 - 1965م.

5- تأريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان /نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار / الطبعة الثالثة / دار المعارف بمصر.د. ت.

6- التكملة / لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان/ مطابع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل 1981م.

7- تهذيب اللغة / لأبي منصور الأزهري / تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة - 1964-1967م.

8- جمهرة اللغة / لابن دريد الأزدي / تحقيق كرنكو / حيدر آباد بالهند / 1344-1351هـ.

9- حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود / كمال الدين عبد الرحمن الأنباري / تحقيق الدكتور عطية عامر / استكهولم 1966م.

10- ديوان جرير / تحقيق أمين طه / دار المعارف / مصر.

11- شرح شافيه ابن الحاجب / للرضي الأستربادي / تحقيق محمد نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / 1975م.

12- شرح المعلقات السبع / لأبي عبد الله الحسين الزوزني / دار بيروت ودار صادر / 1985م.

13- صحيح البخاري بحاشية السندي / القاهرة / 1934م.

14- طبقات المفسرين / للداوودي / تحقيق علي عمر / القاهرة /1972م.

15- الفهرست / لابن النديم / القاهرة / 1348هـ.

16- فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة / لابن خير الأشبيلي / القاهرة 1963م.

17- الكامل في اللغة والأدب / لأبي العباس المبرد / عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم / ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي / القاهرة.

18- لسان العرب / لابن منظور/ دار صادر / بيروت /1956م.

19- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود / إملاء أبي الفتح عثمان بن جني / قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور عبد الباقي الخزرجي / مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع / جدة / السعودية.

20- مجلة المورد / العراق / وزارة الثقافة والإعلام / المجلد السادس والعشرون / العدد الرابع / 1998.

21- مجلة كلية أصول الدين /العدد الأول / بغداد /1975م.

22- مجمع الأمثال / الميداني / تحقيق أبي الفضل أحمد بن محمد / بيروت / دار مكتبة الحياة / 1961.

23- المزهر في علوم اللغة / جلال الدين السيوطي / القاهرة / تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين / الطبعة الثالثة.

24- معجم الأدباء / لياقون الحموي / نشر أحمد مزيد رفاعي / القاهرة / 1936م.

25- المقتضب/لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتاب / بيروت / 1963.

26- المقصور والممدود على حروف المعجم / لابن ولاد / تحقيق برونله / لندن / ليدن 1900م.

27- الممدود والمقصور/ لأبي الطيب الوشاء / حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب / الناشر مكتبة الخانجي / مصر / 1979م.

28- المنقوص والممدود / للفرّاء / والتنبيهات لعلي بن حمزة / تحقيق عبد العزيز الميني الراجكوتي / دار المعارف / القاهرة - 1967م.

29- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / ابن تغري بردي / القاهرة دار - الكتب المصرية / 1929-1956م.

30- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات الأنباري / تحقيق عطية عامر / استكهولم/1963.

31- نكت الهميان في نكت العميان / لخليل بن أيبك الصفدي / نشر أحمد زكي باشا القاهرة / 1910م.

32- هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين / لإسماعيل باشا البغدادي /استانبول / 1955م.

33- الوافي بالوفيات / لخليل بن أيبك الصفدي / تحقيق ريترز وآخرين / أستانبول / 1955م.

34- وفيات الأعيان / لابن خلكان / تحقيق الدكتور إحسان عباس / بيروت / 1968-1972م.

35- المزهر في علوم اللغة/ جلال الدين السيوطي/ القاهرة/ تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، الطبعة الثالثة.

بين سيبويه والأخفش

دراسة صرفية موازنة

توطئة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين.

مما لاشك فيه أن السبب الرئيس الذي دفعني إلى كتابة هذا البحث المتواضع أجمله على النحو التالي، إذ وجدت من خلال قراءتي وبحثي في مجال علم الصرف، مسألة في غاية الأهمية، أن الأخفش الذي يعد من العلماء البصريين وعده المؤرخون (في الطبقة السادسة من النحويين البصريين مع النضر بن شميل وأبي محمد اليزيدي وسيبويه والجرمي وعلي بن نصر الجهمي ومؤرج السدوسي ومحمد بن أبي محمد اليزيدي وأبي جعفر اليزيدي وأبي العباس اليزيدي)[1]. وأنه تتلمذ على يد سيبويه ولم يأخذ عن الخليل على الرغم من أنه صحب الخليل قبل صحبته لسيبويه[2].

على الرغم من هذه الصلة الوثيقة بين سيبويه والأخفش، إلا أن الأخفش قد خالف سيبويه في كثير من القضايا الصرفية إذ بلغ عددها 38 قضية صرفية، والحقيقة أن مثل هذا الرقم يعد كبيراً نوعاً ما بين تلميذ وأستاذه، ولاسيما في العرف السائد أن التلميذ يحذو حذو أستاذه، لنصل من خلال ذلك الأمر إلى أن الخلاف اللغوي كان وثيق الصلة بالصرف مثلما كان وثيق الصلة بالنحو، إذ أن النحو والصرف علمان لا ينفصل أحدهما عن الآخر. وأن الخلاف في القضايا اللغوية يكشف لنا عن المقاييس التي يعتمدها

---

(1) طبقات النحويين 55-86، وينظر مراتب النحويين /111.

(2) ينظر معجم الأدباء 11/224-225.

اللغويون في إرساء القواعد العامة للغة، والاستدلال فيها من أجل سمو اللغة ورقيها، لذلك فإن الآراء قد تضاربت في تحديه الخلاف في اللغة، فقد انقسموا على ثلاثة أقسام: القسم الأول يرى أنه نشأ بنشأة النحو[1]. والقسم الثاني يرى أنه بدأ بين الرؤواسي والخليل[2]. والقسم الثالث يذهب إلى أنه بدأ بظهور الكسائي والفرّاء ممثلين للمذهب الكوفي[3].

والخلاف بين سيبويه والأخفش لا نستطيع أن نعده خلافا لهجياً، بقدر ما يتعلق بتفاوت علماء اللغة في القدرات العلمية التي عزاها اللغويون إلى السبب الرئيس في نشوء الخلافات اللغوية، لأن النحويين لم يكونوا، بصورة عامة، على مستوى واحد في القدرات العلمية، وإنما كانوا يتفاوتون في ذلك تبعاً لسعة الاطلاع والقدرة على فهم الأفكار واستيعابها، ولاشك أن هذا التفاوت يؤدي إلى اختلافهم فيما يتوصلون إليه من أحكام ووجهات نظر[4].

وفي هذا البحث لا أريد أن أبحث في حياة سيبويه والأخفش لأنهما قد أشبعا دراسة من قبل الباحثين كالدكتورة خديجة الحديثي فيما كتبت عن سيبويه والدكتور عبد الأمير الورد في كتابه منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية.

وكما ذكرنا سابقاً أن الأخفش قد خالف سيبويه في كثير من القضايا الصرفية وليس بالإمكان بحثها في هذا البحث المتواضع، ولكن سأنتقي مجموعة من القضايا وأجعل البقية على شكل جدول أشير من خلاله فقط إلى القضية الصرفية التي ذكرها سيبويه وخالفه فيها الأخفش، وأما القضايا التي موضع الدراسة والبحث فهي:

---

(1) ينظر الخلاف النحوي /32-33، مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك /17.

(2) ينظر ضحى الإسلام /2/294.

(3) ينظر مدرسة الكوفة / 67.

(4) ينظر المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء "رسالة ماجستير" / 8.

1. النسب إلى المؤنث الذي على زنة (فَعُولَة):

من الكلمات التي تندرج تحت زنة (فَعُولَة) ووقع الخلاف فيها بين اللغويين هو النسب إلى كلمة شَنُوءَة، فقد ذهب سيبويه إلى أن النسب إليها هو (شَنَئِيّ) ويكون ذلك بحذف الواو الزائدة، إذ قال سيبويه (هذا باب ما حُذف الواو والياء فيه القياس. وذلك قولك في ربيعة رَبَعِيّ، وفي حَنِيفة حَنَفِيّ، وفي جَذِيْمة جَذَمِيّ، وفي جُهَيْنَةَ جُهَنِيّ، وفي قُتَيْبَةَ قُتَبِيّ، وفي شَنُوءة شَنَئِيّ وتقديرها شَنَوعة وشَنَعِيّ، وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرهُ وحذف لازِم لزمه حذف هذه الحروف، إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد..)[1]، إذ أن النسب إلى (الشَّنُوءَة) عند سيبويه، مثلما نسب إلى (حَنِيْفة) إذ يكون النسب إليه (حَنَفِيّ)، وهذا ما ذهب إليه أيضاً أبو علي الفارسي إذ قال (باب ما يطرد فيه الحذف في النسب: وهو كل اسم ثالثه ياءٌ أو واو ساكنة وآخره هاء التأنيث، وذلك نحو حَنِيْفَة وجُهَيْنَة: تقول حَنَفِيّ وجُهَنِيّ. وكذلك شَنُوءة تقول: شَنَئِيّ مثل شَنَعِيّ..)[2].

أما الأخفش فقد خالف سيبويه، إذ يرى أنّ النسب إليها يكون بإثبات الواو نحو (شَنُوْئِي)[3] وما ذهب إليه الأخفش قد تابعه فيه المبرد قال ابنُ يعيش: (وأما (فَعُولة) فحكمها في النسب عند سيبويه حكم فَعِيْلة تسقط الواو كما سُقطت الياء ويفتح عين الفعل المضمونة كما فتح المكسورة وحجته في ذلك أنه قد وجد في (فَعُولة) من الثقل ما وجد في فَعِيْلة فكانت مثلها مع أنّ العرب قد قالت في النسب إلى شَنُوءة: (شَنَئِيّ)، وأما أبو العباس المبرد فإنه كان

(1) الكتاب 339/3.

(2) التكملة /245.

(3) ينظر توضيح المقاصد 138/5.

يخالفه في هذا الأصل ويجعل شَنَئِيًّا من الشاذ فلا يجيز القياس عليه..)[1]. وقد رفض ابن عصفور رأي المبرد وعده باطلاً لأنه يرى أنّ الواو ثقيلة مع الضمة[2].

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة، لأن رأيه موافقاً القياس العام، لأن الواو في (شَنُوءَة) زائدة، والزائد أولى بالحذف إذا كان يسبب ثقلاً في نقطه الكلمة، لأنّ بقاء الواو على رأي الأخفش (شَنُوْئِي) وهي ساكنة حاجز غير أمين إذ يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة، والعرب تميل إلى تخفيف النطق عند الكلام.

2. جمع ما كان على زنة (فَعْلَة):

ذهب سيبويه ومن تابعه إلى أن الاسم إذا كان على زنة (فَعْلَة) يجمع بالألف والتاء ولا يجمع بالواو والنون، وقد اعتمدوا في ذلك على القياس والسماع، فالسماع ما جاء في الشعر العربي، إذ قال حسّان:

لنا الجفنات الغرّ يلمعن في الضحى   وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما[3]

وقول أبي عبد الله بن قيس الرقيات:

نضَّر الله أعْظُما دَفَنوها   بسجستان طلحة الطلحات[4]

أما القياس فهو ما نص عليه سيبويه إذ قال "هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاءُ التأنيث: زعم يونس أنك إذا سمَّيْتَ رجلاً طَلْحَةَ أو امرأة سَلْمَة أو جَبَلَةَ ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامِعَه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل. ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث قالوا: رَجُلٌ رَبْعَة وجمعوها بالتاء: فقالوا رَبَعَات ولم يقولوا رَبْعُونَ. وقالوا طَلْحَة الطَّلَحَاتِ ولم

---

(1) شرح المفصل 5/146-147، وينظر شرح الشافية 2/23-24.

(2) ينظر شرح جمل الزجاجي 2/318.

(3) ديوان حسان / 296.

(4) ديوانه / 20.

يقولوا طَلْحةُ الطَّلْحِيْن:- فهذا يُجْمَع على الأصل لا يتغيّر عن ذلك، كما أنّه إذا صار وصفاً للمذكر لم تَذهب الهاء..."[1].

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، إذ يرى جواز جمع (طَلْحَة) جمع مذكرٍ سالماً مع فتح لامها نحو (طَلْحة - طَلَحُون)[2]. والأخفش هنا يوافق ما ذهب إليه الكوفيون ووافقه أيضاً ابن كيسان جاء في الإنصاف "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو (طَلْحَة وطَلحون) وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان، إلا أنه يفتح اللام فيقول: الطَّلَحُون بالفتح كما قالوا (أَرَضُون) حملا على أَرَضات وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[3].

وقد ردّ الأنباري هذا الأمر بقوله "الذي يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين مع قوله (الطَّلَحُون)، لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يَسْلَم فيه لفظُ الواحدِ في حروفه وحركاته والفتح قد أدْخَل في جمع التصحيح تكسيراً...).

ونحن لا نميل إلى ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون، ذلك لعدم ورو[4]د السماع فيه، إذ جاء مجموعاً جمع مؤنث سالماً. والأمر الآخر لو أننا سلمنا أن طلحة يجمع على (طَلَحُون) على أساس أن التاء زائدة إذ هي علامة للتأنيث وتحذف عند الجمع، لأصبحت المسألة قياسية إذ يجوز أن نجمع كل ما خُتم بتاء التأنيث جمع مذكر سالماً، وهذا غير مقبول لأن الأمر يعتد فيه بالسماع وهذا الأمر لم يرد به السماع.

---

(1) الكتاب 394/3.

(2) ينظر شرح اللمع 702/2.

(3) الأنصاف 41/1 [مسألة 4].

(4) المصدر نفسه 43/1 ويمكن الرجوع إلى حجج الكوفيين في هذا المجال في الأنصاف 40/1 وما بعدها.

3. استدراك الأخفش بناء (فُعِل) في الأسماء على سيبويه:

مما لاشك فيه أن سيبويه قد أهمل أن يكون بناء (فُعِل) من أبنية الأسماء، إذ عده بناءً خاصاً بالفعل المبني للمجهول إذ قال "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فُعِل) ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل...)[1].
ووافقه المبرد في ذلك إذ قال "فأما غير هذا من الأبنية نحو: (فِعُل) فإنه ليس في شيء من الكلام، وكذلك (فُعِل) لا يكون في الأسماء، إنما هو بناء مختص به الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله نحو: ضُرِب وقُتِل. إلا أن تكون ساكن الوسط نحو: رُدّ وقِيْل فهو بمنزلة كُسر وفِعْل وما أشبه ذلك[2]".

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، إذ عَدَ بناء (فُعِل) من أبنية الأسماء واعتمد في ذلك السماع قال ابن قتيبة "قال أبو محمد" قال لي أبو حاتم السجستاني: سمعت الأخفش يقول: قد جاء على (فُعِل) حرف واحد، وهو (الدُّئِل)، وقال: هي دُوَيبَة صغيرة تشبه ابن عرس قال وأنشدني الأخفش[3]:

جاءوا بجمع لو قيس معرسه ما كان إلا كمعرس الدّئل

قال: وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي وهي كنانة...)[4].

وقد استُدرِك على كلمة (الدئل) اسمان آخران، الأول هو (الوُعِل) ذكره الميداني عن الليث(). والثاني هو (الرئم) ذكره الأنباري[5] والسيوطي[6].
والسيوطي[6].

---

(1) الكتاب 244/4.

(2) المقتضب 203/2.

(3) هذا البيت الكعب بن مالك الأنصاري ينظر شرح أدب الكاتب 398.

(4) أدب الكاتب 347-347.

(5) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف/6.

(6) ينظر الأنصاف 682/2.

وقد أيَّد ابن الحاجب سيبويه فيما ذهب إليه[1]. أما المحدثون فيذهبون إلى أن هذه الأسماء منقولة من الفعل إلى الاسم، فكلمة (دُئل) معناها ختل وجذع ومعنى كلمة (رئم) عَطَف ووعل معناها ارتفع[2].

إن ما ذهب إليه سيبويه هو الأحسن في هذا المجال، لأن بناء (فُعِل) هو بناء خاص للمبني للمجهول، أي أنّها قاعدة قياسية في ذلك. ومالت إليها العرب وأن كانت تكره الابتداء بالضم لثقله.

ولكن الضرورة هي التي جعلت العربيّ يتحايل على البناء ليُخرج لنا بناء خفيفا على اللسان فمثلاً أن الفعل الأجوف قال لو جعلناه على زنة (فُعِل) ← (قُوِل) لكان ثقيلاً على اللسان إذ تسلب الضمة وتحول إليه الكسرة (قِوْل)، ثم يحصل إعلال بالواو (قِيْل)، إذ تقلب ياء لانكسار ما قبلها كي تصبح الكلمة خفيفة على اللسان.

4. وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل العين - اليائي والواوي:

مما لاشك فيه أن القاعدة القياسية لاسم المفعول من الفعل الثلاثي بصورة عامة سواء أكان الفعل صحيحا أم معتلاً يكون على زنة (مَفْعُول) نحو (كُتِب - مَكْتُوب)، (سُئِل - مَسْؤُول)، (ضُرِب - مَضْرُوب)، نلاحظ من خلال الأمثلة مَكْتُوب - مَسْؤُول - مَضْرُوب أنها متوافقة مع الميزان الصرفي (مَفْعُول)، ولكن هذا التوافق لا يعد توافقا تاما ينطبق على كل الأفعال الثلاثية، إذ يحصل فيه نقص في الفعل الثلاثي الأجوف (اليائي والواوي) والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف اللهجات، لأن بني تميم يعتمدون لغة التمام في الميزان الصرفي وبني حجار يعتمدون لغة النقص فيه جاء في اللسان (ويقال صنت الشيء أصُوْنُه

---

(1) ينظر المزهر 49/2.

(2) ينظر شرح الشافية 39/1.

فهو مَصُون وثوب مَصُون على النقص ومَصْوُوْن على التمام الأخيرة نادرة تميية...)[1].

مما لاشك فيه أن لغة النقص في الميزان الصرفي سيؤدي إلى حذف في بعض أحرف الميزان الصرفي، وهذا الحذف حدث فيه خلاف بين سيبويه والأخفش في تقدير الحرف المحذوف مما يؤدي إلى حدوث الخلاف من تقدير الميزان الصرفي للكلمة، إذ يذهب سيبويه إلى أن المحذوف من الميزان الصرفي هو (واو مفعول)، إذ قال (ويعتلُّ مَفْعُول منهما كما اعتلَّ فُعِل، لان الاسم على فُعِل مَفْعُول، كما أن الاسم على فَعَل فَاعِل فتقول مَزُوْرَ ومَصُوغ، وإنّما كان الأصل مَزْوُوْر، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَل وفَعَل وحذفت واومَفْعُول لأنه لا يلتقي ساكنان...)[2].

أما الأخفش فيخالف سيبويه في ذلك ويرى أن المحذوف هو الحرف التي يمثل عين اسم المفعول، قال المبرد "فإن بنيت (مَفْعُولا) من الياء أو الواو قلت في ذوات الواو: كلام مَقُوْل وخاتم مَصُوغ وفي ذوات الياء ثوب مَبِيْع وطعام مَكِيل وكان الأصل مَكْيُول ومَقْوُوْل، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يقول ولحقتها واو مَفْعُول، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين فأما سيبويه والخليل فإنهما يزعمان أن المحذوف واو مفعول لأنها زائدة والتي قبلها أصلية فكانت الزيادة أولى بالحذف واو مفعول لأنها زائدة والتي قبلها أصلية فكانت الزيادة أولى بالحذف والدليل على هذا عندهما مَبيع فلو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا مبوع. وأما الأخفش فكان يقول المحذوفة عين الفعل لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حرك لالتقاء الساكنين فقيل للأخفش وإن كان الأول المحذوف فقل في مَبِيْع مَبُوع لأن الياء من مَبِيْع ذهبت والباقية واو مَفْعُول...)[3].

---

(1) لسان العرب (صون).

(2) الكتاب 348/4.

(3) المقتضب 110/1.

كما ذكرنا سابقاً أن الخلاف بين سيبويه والأخفش في تقدير المحذوف وهذا الحذف سيؤدي إلى حدوث خلاف في تقدير الميزان الصرفي وسنحاول تتبع ذلك وفق المخططات الآتية:

1- الأجوف الواوي:

صان ← صَوَن ← مَفْعُول ← مَصْوُوْن

إعلال بالتسكين بين الواو والقاف ← مَصُوْوْن

التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول على رأي سيبويه أو حذف الواو التي تمثل عين الكلمة على رأي الأخفش ← مَصُون.

فيكون الميزان الصرفي (مَصُون) على رأي سيبويه هو (مَفُعْل) ويكون رأي الأخفش هو مَقُوْل.

2- الأجوف اليائي:

باع ← بيع ← مَفْعُول ← مَبْيُوع ← إعلال بالتسكين بين الواو والياء

مَبُيْوع ← التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول على رأي سيبويه أو حذف الياء على رأي الأخفش ← مَبُيْع مع قلب الضمة إلى كسرة لمجانسة الياء ← مَبيع.

فيكون الميزان لـ (مَبيْع) على رأي سيبويه هو (مَفِعل) ويكون على رأي الأخفش هو (مَفِيْل).

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أنّ الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغيير، إذ انتقل من الثبوت إلى التحول وهذا التحول كما لاحظنا قد حدث فيه خلاف بين سيبويه والأخفش فالأجوف الواوي تعد لغة النقص فيه هي الأحسن، لأنّ لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي فاعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق عير أنّها ليست فصيحة، وإنما اللهجة الفصيحة هي لهجة بني حجاز.

أما في تقدير المحذوف في صيغة (مَفعُول) فنميل إلى ما ذهب إليه الأخفش، دون سيبويه وذلك لأن واو (مَفعُول) قد زيدت على الميزان الصرفي لمعنى، وهو المدّ، والعين لم تأت لمعنى، فحذف العين لا يؤثر على الميزان الصرفي ويبقى على معناه، إذ الواو هي التي تحدد معناه كما نقول "مررت بقاضٍ" فتحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف[1].

5. وزن مصدر الفعل المعتل غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع:

مصادر الأفعال غير الثلاثية المبدوءة بهمزة قطع قياسية تكون بكسر الحرف الأول وزيادة ألف قبل آخر المصدر نحو (أكرم - إِكْرَاما وأقبل - إِقْبالا وأقوى - إقواء)، أي أن ميزانه الصرفي هو (أفْعَل - إِفْعَال، قال سيبويه "هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة فالمصدر على أَفْعَلتُ إِفْعالا أبداً وذلك قولك أَعطَيتُ - إعطاءً، أَخرَجتُ - إخْراجاً)"[2]. إي أن (إِفْعَال) هو القياس العام لمصادر تلك الأفعال. إذا كانت صحيحة أو معتلة الآخر ولكنه لا ينطبق على الأفعال المعتلة العين إذ يحدث التقاء الساكنين، ويؤدي إلى حدوث سقوط في حروف الميزان الصرفي، وهذا الحذف قد أحدث خلافاً بين سيبويه والأخفش في تقدير المحذوف، لذلك سنحلل بين المصدر ثم نعرض على آراء اللغويين في ذلك:

أقام ← إفْعَال ← إقْوَام ← إعلال بالتسكين بين الواو والقاف

إقَوام ← إعلال بقلب الواو إلى الألف إقاْأْم ← التقاء الساكنين يؤدي إلى حذف إحدى الألفين، أما ألف المصدر على رأي سيبويه أو الألف التي تمثل عين الميزان الصرفي على رأي الأخفش

إقام ← يعوض عن الألف المحذوفة بالتاء ← إقامة.

---

(1) ينظر المنصف 289/1.

(2) الكتاب 354/4-355.

نلاحظ من هذا المخطط أنّ الميزان الصرفي قد أصابه بعض التغيير، وهذا أدى إلى تغيير في حروف الميزان الصرفي الأصلي إذ نتج ميزان جديد نتيجة حذف الألف، وقد اختلف سيبويه والأخفش في تقدير الألف المحذوفة. فقد ذهب سيبويه إلى أن ألف المصدر هي المحذوفة إذ قال "أما الإقامة والاستقامة فإنما اعْتَلّتا كما اعْتَلَت أفعالها لأن لزوم الاسْتِفْعَال والإفْعَال لاسْتَفْعَل وأَفْعَل. كلزوم يَسْتَفْعِل ويُفْعِل لهما ولو كانت تُفَارقان كما تُفَارِق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمَّت كما تتمّ مَفْعُول...)() وقال المبرد (فإن بنيت منه مصدراً، قلت إقَامَة وَإرادة وإبَانة، وكان الأصل إقْوَامة وإبْيَانة ولكنك كفعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو أو الياء على ما قبلها، فصارت ألفا لأنها كانت مفتوحة وإلى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين "أما سيبويه والخليل فيقولان - المحذوفة الزائدة)[1] أي أن الميزان الصرفي على رأي سيبويه للمصدر هو (إفَعْلَة) لان المحذوف هو ألف المصدر.

أما الأخفش فقد خالف سيبويه في تقدير الألف المحذوفة إذ يرى أن المحذوف هي الألف التي تمثل عين المصدر قال الرضي الاستربادي "وقوله في الإقامَة والاسْتِقَامة هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل الذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة إلى الواو والياء في نحو الإقَامَة والإبَانة مذهب الأخفش وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة، كما قالا في واو مَفْعُول وقول الأخفش أولى قياساً عليه مما التقى فيه ساكنا)[2] "وقد أيد الأخفش في ذلك الفرّاء

(1) المقتضب 1/104-105.

(2) شرح الشافية 3/151.

والزمخشري. إذ يرون أن المحذوف هي الألف التي تمثل عين الفعل[1] وعلى رأي الأخفش فإن الميزان الصرفي للمصدر يكون على زنة إِفَالة.

نستنج من ذلك أن التغيير الذي حصل في الوزن الصرفي للمصدر، فقد نتج عنه وزنان (إِفْعَلَة وإِفَالة)، ففي الوزن الأول ظهر لنا أن المحذوف عين المصدر وفي الثاني ألف المصدر وأن نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي، لأنها تعد عنصراً رئيساً إذ جعلت الفعل يتحول إلى المصدرية، وكما أن هذا الحذف له غاية مهمة جداً هو لتحقيق الخفة الصرفية في نطق هذا المصدر لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير تغيير لأدى ذلك إلى صعوبة الانتقال من الكسر إلى الفتح وبينهما السكون، فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بالتسكين.

6. الفعل الأجوف الثلاثي الذي كون مصدره على زنة فَيْعَلُولَة:

إن صيغة (فَيْعَلُولة) ليست قياسية في الفعل الأجوف الثلاثي سواء كان يائياً أو واوياً، إنما هي من المصادر المسموعة في الفعل الثلاثي المعتل في (فعَل - يَفْعُل)، و(فَعَل - يَفعِل) نحو (صار صَيْرُورة)، (كان - كَيْنُونة) وقد أشار سيبويه إلى ذلك إذ قال "وكان الخليل يقول سيّد فَيْعِل، وَإنْ لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتلّ بالياء ولا يخصُّون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كَيْنُونة والقَيْدُود، لأنه الطويل في غير السماء، وإنّما هو من قاد يَقُود ألا ترى أنّك تقول جمل مُنْقَاد وأَقْوَد وأصلهما فَيْعَلُولَة وليس في غير المعتل فَيْعَلُول مصدراً)[2].

ومما لاشك فيه أن مصادر هذه الأفعال نظراً لوجود حرف العلة قد طرأ في بنيتها بعض التغيير وقد أشار المبرد إليه بقوله (ويكون في المعتل منه بناء لا

---

(1) ينظر / التبصرة والتذكرة 776/2، وشرح المنصل 58/6.

(2) الكتاب 365/4.

يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنك لا تجد مصدراً على فَيْعَلُولة إلا في المعتل وذلك (شاخ شَيْخُوَخة)، (صار صَيْرُورة)، (كان كَيْنُونة) وإنما كان الأصل (كَيّنونة - صَيّروة - شَيّخوخة) وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف)[1].

فلو جعلنا ما ذكره المبرد على المخطط الآتي لاتضح لنا الآتي:

كان ← يَكُون ← كَوَن ← فَيْعَلُولة ← كَيْوَنُوْنَة

بما أن الواو الأولى متحركة والياء ساكنة تقلب الواو إلى ياء

كَيْيَنُونة ← إدغام ← كَيَّنُونة ← ثم يحصل تخفيف بالصيغة فتحذف الياء المتحركة كَيْنُوْنَة. فوزن الكلمة قبل الحذف هو فَيْعَلُوْلة وبعد الحذف هو (فَيْلُولة) لأنّ المحذوف هو عين الكلمة.

وقد خالف سيبويه في ذلك الفرّاء والأخفش فالفرّاء يرى أن وزنها هو (فُعْلُولة) قال ابن جني (ذهب الفرّاء إلى أن هذه المصادر، إنما جاءت بالياء، لأنّها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر نحو: (صار صَيْرُورة)، و (سار سَيْرُورة)، و (طار طَيْرُورة)، و (بان، بَيْنُونة) ونحو ذلك: ما جريت كينونة وقيدودة مجرى سيرورة فقيلت بالياء حملا على بنات الياء، قال كما قالوا شكوته شِكاية، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء، قال وأصل فَعْلُولة هنا فُعْلُولة بضم الفاء، ولكنهم كرهوا أن تنقلب الياء في صَيْرُورة، طَيْرُورة ونحوها لانضمام ما قبلها ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء داخلة عليها)[2]، أي أن الفرّاء يرى أن الفاء يجب أن تفتح كي لا يحصل إعلال بالياء، لأنها ساكنة مسبوقة بالضمة، إذ تُقْلب واواً وهذا يؤدي إلى ثقل في الكلمة، وقد رفض ابن جني مذهب الفرّاء إذ قال

---

(1) المقتضب 126/2.

(2) المنصف 12/3.

(وهذا عند أصحابنا مذهب واهٍ جداً لأن الضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين)[1] فيكون وزن الكلمة هو (فَعْلُولة) عند الفرّاء.

أما الأخفش فوافقه في ذلك ابن خالويه، فقد ذهبا إلى أن وزن هذه المصادر هو (فَيْعُوْلة)[2].

ونرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو أَصْوَب لما نطقت به العرب من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة باستثناء التغيير الذي طرأ وقد شرحناه سابقاً، أما ما ذكره الفراء فهو دقيق جداً، إذ كما ذكرنا سابقاً قلب الضمة إلى فتح كي لا يحصل إعلال بالكلمة. أما قول الأخفش، فلا نراه موافقا للمصادر التي ذكرت فلو جعلنا (كان) على وزن فَيْعُوْلة لكانت النتيجة الآتية:

كان ← يَكُون ← كَوَن ← فَيْعُوْلَة ← كَيْوُوْنَة

التقت الواو والياء والأول منهما ساكن تقلب الواو إلى ياء ← كَيْيُوْنة

إدغام ← كَيُّوْنَة. كما نلاحظ أن الصيغة ثقيلة وبعيدة عن الأصل الذي نطقت به العرب.

---

(1) المصدر نفسه 12/2.

(2) ينظر ليس في كلام العرب /28.

أما بقية المسائل التي خالف الأخفش بها سيبويه فكانت على النحو الآتي:

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
1. وزن أشياء عند سيبويه هو (لَفْعَاء) ينظر الكتاب 4/380-381.	1. خالفه الأخفش فقد ذهب إلى أن وزن أشياء هي (أفْعِلاء - أَفْعَاء) ينظر المنصف 2/94.
2. أبنية الاسم الرباعي عند سيبويه على خمسة أضرب 1) فَعْلَل نحو (جَعْفَر) 2) فِعْلِل نحو (زِبْرِج) 3) فُعْلُل نحو (بُرْثُم) 4) فِعْلَل نحو (دِرْهَم) 5) فِعَلٌّ نحو (دِمَقْس) ينظر الكتاب 4/298.	2. زاد الأخفش على سيبويه بناء آخر وهو (فُعْلَل نحو بُرْقَع). ينظر التكلمة /540.
3. منع سيبويه أن يأتي المصدر على زنة مَفْعُول، إذ هي باقية على بابها وجعلها أول دلالتها على أنها اسم مفعول ينظر الكتاب 2/364.	3- أجاز الأخفش مجيء مصادر الثلاثي على زنة مَفْعُول ينظر معاني القرآن للأخفش 1/188.
4. ذهب سيبويه إلى أصل الألف في فتى هي "الياء" ينظر شرح الملوكي في التصريف/401.	4. خالفه الأخفش إلى أن الألف في فمتى أما الواو أو الياء تبعاً لتصاريفهما المصدر الفتوة والجمع فِتْيَة وَفِتْيان ينظر شرح الملوكي في التصريف /401.
5. ذهب سيبويه إلى الألف في (بُهْمَى) علامة للتأنيث ينظر الكتاب 2/320.	5. خالفه الأخفش فعد ألف (بُهْمَى) مزيدة للإلحاق بـ (جَخْدَب) وغيرها وليست علامة للتأنيث ينظر الخصائص 1/274.
6. ذهب سيبويه إلى أن أصل (فم) هو (فوه) ولامه هاء ووزنه (فَعْل) بدليل جمعه على أفواه وأُفْوَه ينظر الكتاب 2/83.	6. ذهب الأخفش إلى أن الميم في (فم) ليست بدلاً من الواو بل هي بدل من (الهاء) إذ حدث قلب مكاني في الصيغة (فوه) إذ قدّمت لام الكلمة على عينها فصارت (فَهْو) ثم حذفت الواو على غير القياس، وأبدلت الهاء من الميم ووزنها (فَلْ) ينظر شرح الشافية 3/315.

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
7. ذهب سيبويه إلى أن "أَنَاسِيّ" في قوله تعالى "وأَنَاسِيّ كثيراً" الفرقان /49 هو جمع إنسان ينظر البحر المحيط 505/6.	7. ذهب الأخفش إلى أن "أَنَاسِيّ" ليست جمعا لإنسان وإنما هو جمع "إنْسِي" المنسوب إلى "الإنس" ينظر معاني القرآن (الأخفش) 422/2.
8. في تكسير الخماسي نحو (فرزدق) أجاز سيبويه أن يحذف الحرف الخامس مطلقاً ويجوز حذف الرابع إذا كان زائداً أو شبيهاً بالزائد نحو فرزدق فيقول فَرازِق أو فَرازِد ينظر الكتاب 106/2.	8. الأخفش يرى أن الذي يحذف منه هو الحرف الثالث مطلقاً زائداً كان أم أصلياً فنقول في فرزدق فَرَادِق ينظر الأنصاف 266/1.
9. عند النسب إلى الاسم الثلاثي المحذوف الفاء. يرى سيبويه أن النسبة إليه تتم بزيادة ياء النسب إلى الاسم بعد الحذف من دون الرجوع إلى الأصل إن كان صحيح اللام وإن كان معتل اللام فترد الفاء المحذوفة عند النسب وجوباً. نحو عِدَة عِدِيّ، شِيَة ← وشَوِيّ	9. أما الأخفش فقد ذهب إلى أن النسبة إلى مثل هذه الأسماء تتم بإعادة اللفظ إلى أصله سواء أكانت لامه صحيحة أم معتلة وكان ينسب إلى مثل هذه الأسماء نحو عِدْيِيّ ووِشْيِيّ ينظر التكملة /244.
10. عند النسب إلى (يد ودم) مما لم يكن ردّ لامه واجباً في التثنية أو الجمع يجوز عند النسب الوجهان، الرد أو عدم رد المحذوف نحو (يد يَدَوِيّ أن يَدِيّ) ويرى سيبويه أن حركة عينه يجب أن تكون الفتحة عند ردّ المحذوف ينظر الكتاب 3580/3.	10. أما الأخفش فيرى أن العين يجب أن تسكن فيقال (يَدْوِيّ ودَمْوِيّ) ينظر المقتضب 152/3.
11. في تصغير الخماسي يرى سيبويه أن الحرف الخامس يجب أن يحذف فنقول في تصغير فرزدق فُرَيْزِد ينظر الكتاب 121/3 طبعة بولاق.	11. أمّا الأخفش فقد خالفه إذ يرى أن الخماسي عند تصغيره يكون على لفظه دون حذف أي حرف من حروفه نحو (سِفرجل) حيث يكون تصغيره (سُفَيْرِجَل) ينظر شرح المفصل 117/5.

12. ذهب سيبويه إلى أن كل ما يفيد معنى الجمع وجاء على وزن "فَعْل" فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه منها رَكْب وصَحْب ورَهْط وقَوْم ينظر الكتاب 203/2 طبعة بولاق.	12. أما الأخفش فقد خالف سيبويه في ذلك فعد هذه الألفاظ جموعا كسّر عليها مفرد (فاعل) إذ هي عنده جمع تكسير ينظر معاني القرآن (الأخفش) 504/2.
13 ذهب سيبويه إلى أن ميم (دلامص) زائدة والدليل على ذلك قولهم (دلاص) و (دليص) في معنى (دلاص) ينظر الكتاب 328/2 بولاق.	13. أما الأخفش فقد ذهب إلى أصالة هذه الميم في (دلاص) ينظر الممتع في التصريف 245/1.
14. منع سيبويه مجيء (فِعْلى) صفة إلا أن تلحقها تاء التأنيث نحو (سِفْلاة) ينظر الكتاب 321/2 بولاق.	14. أما الأخفش فقد خالف سيبويه في ذلك إذ جوز مجيء (فِعْلَى) صفة وإن تلحقها تاء التأنيث ينظر البحر المحيط 162/8.
15. ذهب سيبويه إلى أن (هناه)، المستعملة في النداء، على وزن (فَعَال) من (هَنُوْك) ينظر شرح المفصل 42/4-44.	15- أما الأخفش فعنده (هناه) بزنة (فَعَلَ) ينظر شرح الملوكي 309.
16. ذهب سيبوبه إلى أن (هِجْرَع) و (هُبلع) لفظتان من أصل ربَاعي مجرد على وزن (فِعْلَل) ينظر الكتاب 335/2. بولاق.	16. وخالفه الأخفش في زيادة الهاء فيهما وأنهما بوزن (هِفْعَل) ينظر المنصف 26/1.
17. ذكر سيبويه (امراه بِلَزّ) بالتشديد ينظر الكتاب 244/4.	17. أما الأخفش فعد ذكره مخفف الزاي (بلز) ينظر شرح الشافية 45/1.
18. ذكر سيبويه أن همَّرِش على وزن فَعَّلِل ينظر الكتاب 298/4.	18. الأخفش يرى أن أصله (هَنْمَرِش) وحروفه كلها أصول ووزنه (فَعْلِلل) ينظر الممتع 296/1-297.
19. ذهب سيبويه إلى أن اللام في (عَبْدَل) زائدة ينظر الكتاب 237/4.	19. أما الأخفش فيرى أن لامه أصلية ينظر الممتع 213/1.
20. يجمع سيبويه (أبيَض - بَيْضَاء - بِيْض) ينظر الكتاب 359/4-360	20- أما الأخفش فيقول في جمعها أبيض بيضاء بُوْض ينظر المتقضب 99/1.

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
21- أجاز سيبويه بناء (فَعَلان) من القوة فنقول قَوَوَان تصحح الواو ولا تدغم ولا تقلب ينظر الكتاب 409/4.	21- أما الأخفش فيقول (قَوِيَان) تقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها ينظر الارتشاف 484/1.
22. إذا اجتمعت ثلاث واوات، كأنْ نبني من (القول) فعلا على وزن (أفْعَوْعَل) نقول: أقْوَوّل حيث تقلب الثالثة أو الثانية ياءً فيلزم قلب الأخرى ياءً وتدغم (أقْوَيّل) هذا ما ذهب إليه الأخفش ينظر رأي الأخفش المقتضب 187/1. أما سيبويه، مذهبه التصحيح فنقول (أقْوَوَّل) ينظر رأي سيبويه الكتاب 375/4.	
23. سيبويه يقول (قُوَوّ) من دون إعلال الواو ينظر الكتاب 413/4.	23. الأخفش يقول قُوَّي ينظر شرح الشافية 3/196-197.
24. إذا بني من (القول) و (البيع) اسماً على وزن (فَعَلَى) كـ (صَوَرى) (وَصَيدى) قالوا وتصح عند سيبويه فنقول (قَوَلى) و (بَيَعى) ينظر الكتاب 363/4.	24. أما الأخفش فيرى أن تصحيح هذه الكلمات شاذ، فيعلها فنقول (قَالَى وبَاعَى) ينظر شرح الشافية 107/3.
25. سيبويه يقول (مُبِيْعَةُ) مَفْعَلَة من البيع ينظر الكتاب 350/4.	25. الأخفش يقول (مَبُوْعة) على مَفْعُلَة ينظر الممتع 487/2.
26. سيبويه يقول (تبيع) ينظر الكتاب 353/4.	26. الأخفش يقول(تَبْوُع) ينظر التكملة 584/.
27. شيراز جمع شَرَايز، فالياء بدل من راء و (شَوَاريز) فالياء في المفرد بدل من واو فِوْعال وهو بناء لم يثبته سيبويه وذكر الأخفش أن وزنه (فِعْلال) من بنات الأربعة والياء بدل من واو. ينظر سر صناعة الإعراب 750/2-751.	
28. يرى سيبويه أن اسم الجمع يصغر على لفظه فنقول في قوم - قُوَيْم سواء كان له واحد من لفظه كـ (ركب، سفر) أم لم يكن له ينظر الكتاب 494/3.	28. أما الأخفش فيخالفه فيما له واحد من لفظه برده إليه عند التصغير فيقول (ركب، راكب، رُوَيْكب) ينظر شرح الشافية 266/1.
29. عند تصغير الأسماء الموصولة كـ (التي) وغيرها تفتح لامها عند سيبويه ينظر الكتاب 488/3.	29. الأخفش يخالفه في ذلك فيضم اللام ينظر الارتشاف 393/1.
30. سيبويه يصغر (مُصْران - مُصَيْران) ينظر الكتاب 406/3.	30. أما الأخفش فيصغره (مُصَيْرين) ينظر الارتشاف 396/1-397.

ما ذكره سيبويه من مسائل صرفية	ما خالف الأخفش سيبويه في هذه المسائل
31- سيبويه يجمع (إيّم) على (أَيَامَى) ينظر الكتاب 650/30.	31- الأخفش يرى أنها مقلوب وأصله (أَيَائِم) أبدل من الهمزة ياء فصار أيَامِي ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار أَيَامَى ينظر الارتشاف 453/1.
32. عند النسب إلى المركب المزجي ننسب إلى الجزء الأول (بعلبك) ← (بَعْلِيّ)، هذا ما ذهب إليه سيبويه ينظر الكتاب 374/3.	32- أما الأخفش فينسب إلى الجزءين نحو بلال أباذ فنقول بلالِيَّ، أباذِيّ ينظر الارتشاف 601/2.

الخلاصة

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا نقول: إنّنا وجدنا أنّ الخلاف بين سيبويه والأخفش، نقطة إيجابية حسنة تستحق أن نقف عليها في المجال اللغويّ ولاسيما الصرفي، وأود أن أشير إلى مسألة مهمة جداً في هذا المجال، وهي أن الخلاف بينهما لم يكن صرفياً فقط إذ وجدته يشمل مجالات اللغة كافة من نحو وصرف وصوت، ولكنّني اخترت المجال الصرفي لأنّه من صميم تخصصي.

وقد حاولت في هذا البحث المتواضع ومن خلال استقرائي للموضوعات الصرفية التي تخص هذا المجال أن أبيّن، أنّ الأخفش على الرغم من بصيرته وتتلمذه على يد أستاذه سيبويه، ولكن مع ذلك حاول أن يختط لنفسه طريقاً يخالف به أستاذه وقد نجح في بعضها ولكنه لم يحالفه الخط في قسم منها. وهذا واضح من خلال ما عالجناه من موضوعات صرفية.

المصادر والمراجع

1- أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / المطبعة الرحمانية / مصر د. ت.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حسان الأندلسي / تحقيق الدكتور رجب عثمان / مطبعة المدني /ط1 / 1998م / القاهرة.

3- الأنصاف في مسائل / لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط4 / مطبعة السعادة / مصر / 1961م.

4- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / مطابع النصر الحديثة / الرياض د. ت.

5- التبصرة والتذكرة / للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / ط 1/ دار الفكر / دمشق / 1982م.

6- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي / ط5 / مطبعة وادي الملوك / 1955م.

7- التكملة / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان /مطابع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل / 1981م.

8- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (للمرادي) تحقيق عبد الرحمن سليمان / ط1 / دار العهد الجديد للطباعة / مصر / 1977.

9- الخصائص / لابن جني / تحقيق محمد علي النجار / ط2 / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / 1952م.

10- الخلاف النحوي بين الكوفيين / رسالة ماجستير / وبدي صالح الشمري / كلية الآداب / جامعة بغداد / 1995م.

11- ديوان حسان بن ثابت / تحقيق الأستاذ العثماني / مطبعة السعادة.

12- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات / تحقيق د. محمد يوسف نجم / دار صادر / بيروت 1958م.

13- سر صناعة الإعراب / لابن جني / تحقيق حسن هنداوي / ط 1 / دار القلم / بدمشق 1985م.

14- شرح أدب الكاتب / الجواليقي / نشر مكتبة القدس / القاهرة / 1350هـ.

15- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور / تحقيق د. صاحب أبو جناح / دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل / 1982م.

16- شرح الشافية / رضي الدين الاستربادي / تحقيق محمود نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت 1975م.

17- شرح المفصل / لابن يعيش / المطبعة المنيرية / مصر / د. ت.

18- شرح اللمع / لابن برهان العكبري / تحقيق د. فائز فارس / ط1 / 1984م.

19- شرح الملوكي في التصريف / لابن يعيش / تحقيق فخر الدين قباوة / المكتبة العربية / حلب / ط1 / 1973م.

20- ضحى الإسلام / أحمد أمين / ط 10 / دار الكتاب العربي / بيروت / د. ت.

21- في تصريف الأسماء / الدكتور عبد الرحمن شاهين / منشورات مكتبة الشباب / مطبعة مختار / القاهرة / 1977م.

22- طبقات النحويين واللغويين / لأبي بكر الزبيدي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف مصر 1984م.

23- الكتاب / لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / ط 3 / عالم الكتب / بيروت 1983 مع طبعة بولاق.

24- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت 1956.

25- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتوح / الناشر مكتبة الشباب / القسم الأول.

26- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي / طبعة دار الرائد العربي / بيروت 1986م.

27- مراتب النحويين واللغويين / لأبي الطيب اللغوي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / ط 3 / دار نهضة مصر للطباعة والنشر / مصر 1974م.

28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للسيوطي / تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين / دار الفكر / بيروت 1986م.

29- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق فائز فارس / المطبعة العصرية / الكويت 1979م.

30- المسائل الخلافية في الفضلات من منصوبات الأسماء / رسالة ماجستير / عقيل رحيم علي اللامي / جامعة بغداد / كلية الآداب /1998م.

31- مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك / رسالة ماجستير / عبد الحميد ياسين الحميدي / كلية الآداب / جامعة بغداد / 1989ن،.

32- معجم الأدباء / ياقوت الحموي / تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي / ط1/ مطبعة السعادة / 1906م.

33- المقتضب لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / طبع دار التحرير للطباعة والنشر.

34- الممتع في التصريف / لابن عصفور الأشبيلي / تحقيق د. فخر الدين قباوة / ط 5 / الدار العربية للكتاب 1983م.

35- المنصف (شرح تصريف المازني) / لابن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / ط 1 / مطبعة البابي الحلبي 1954م.

36- نحو القرّاء الكوفيين / خديجة أحمد المفتى / المكتبة الفيصلية / مكة المكرمة / ط 1 / توزيع دار الندوة الجديدة 1985م.

37- نزهة الطرف في علم الصرف / للميداني / تحقيق لجنة إحياء التراث العربي / دار الآفاق الجديدة / بيروت 1981م.

2

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

- المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقاً.
- المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة.

الفصل الثاني
في الدلالة الصرفية
الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فَعِيْل" أنموذجاً تطبيقاً

هنالك صيغتان تدلان على الصوت هما - فُعَال وفَعِيل... قال ابن سيده: "ومما اجتمع فيه فعيل وفعال شَحِيج البغل وشُحَاجة / ونَهِيْق الحمار وَنُهاقه... ونبيح الكلب نُبَاحه وضَغِيب الأرنب وضُغابها والأنِيْن والأُنَان والزَّحِيْر والزُّحَار فَعِيْل وفُعَال أختان في هذا كما اتفق في الوصل طَوِيل وطُوَال وخَفِيف وخُفَاف..."[1].

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن صيغة (فُعَال) أبلغ من صيغة (فَعِيل) وذلك لأن مدة الألف أطول من مدة الياء وأن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات (طَوِيل وطُوَال) و (فُعَال) في الوصف أبلغ من (فَعِيل) فطوال أبلغ من طَويل وشجاع أبلغ من شجيع وكذلك القياس في المصدر، لأن الوزنين متفقان[2].

---

(1) المخصص 135/14.

(2) ينظر معاني الأبنية / 28، وهذا الذي ذكره الدكتور فاضل مقتبس من الخصائص، ينظر 270/3.

2. صيغة فعيل تكون صفة مشبهة:

نلاحظ أن صيغة (فَعِيْل) ودلالتها على الصوت أو السير تتكون قياساً للأفعال اللازمة (فَعَل) و لكنها لا تستقر على هذه الدلالة، إذ نراها أيضاً قياسا عاما في الصفة المشبهة فيما كان على (فَعِل - يَفْعِل) وتطرد اطراداً كبيرا في أفْعَال (فَعُل - يَفْعُل)، قال سيبويه: "... هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء أما ما كان حُسْنا أو قُبْحا فإنه مما يُبنى فعله على (فَعُل - يَفْعُل)... وتجيء الأسماء على قَبِيْح، وَوَسِيمْ وجَمِيْل وشَقِيحْ وَرَحِيمْ"[1]، وقال ابن سيده: "باب الخِصَال التي تكون في الأشياء وأفعالها ومصادرها وما يكون منها فطرة ومكتسبا، ويبدأ بالشيء في الفطرة ليفضلها أما ما كان حُسْنا أو قُبْحا فإنه ما يُبْنَى فعله على (فَعُل - يَفْعُل) ويكون المصدر فَعَالا وفَعَالة وفُعْلا... وتجيء الأسماء على (فَعِيْل) وذلك قولك قَبِيْح ووَسِيْم وجَمِيْل وَشَقِيحْ ودَمِيْم، وقالوا حَسَن فبنوه على (فَعَل) كما قال (بَطَل) ورجل قَدَم وامرأة قَدَمة يعني أن لها الخيرِ فلم يجيئوا به على مثال جَرِيء وكمِيء وشُجَاع وشَدِيد يريد أن الباب في (فَعُل - يَفْعُل) أن يجيء على (فَعِيْل وفُعَال) كقولك نَظُف يَنْظُف فهو نَظِيف (قَبُح - يَقْبُح) فهو قَبِيْح وَجَمُل يَجمُل فهو جَمِيْل وَفَعِيْل أكثر من (فُعَال) ..."[2]، وقد ذهب ابن قيم إلى أن صيغة (فَعِيْل) تكون وصفا في المعاني التي لا تزول نحو قَصِيْر وجَمِيْل...."[3].

---

(1) الكتاب 28/4، وينظر الصاحبي 191-192.

(2) المخصص 147/14-148.

(3) ينظر بدائع الفوائد 88/2، وينظر التصريح 14/2.

نخلص من أقوال اللغويين أن صيغة (فَعِيل)، أهم ما يميزها هو دلالتها على الثبوت واللزوم في الموصوف، وأنها اطردت في الباب الرابع (فَعُل - يَفْعُل)وذلك لأن أفعال هذا الباب تدل على الطبائع أو تكون قريبة من الطبائع فعندما نقول قصر زيد، دل على أن القصر هذا طبع خلقي فيه غير مكتسب أما فقه خالد الدرس، أي فهمه فتخلف عن (فقه خالد) أي صار فقيها، أي أصبح الفقه كالطبع وأسجيه لا يفارقه.

وإذا أريد المبالغة في الوصف في صيغة (فَعِيل)، حولت إلى صيغة (فُعَال) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت إلى صيغة (فُعَال) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت إلى صيغة (فُعَّال) بتضعيف العين. قال ابن جني: " (باب من قوة اللفظ لقوة المعنى... من ذلك قولهم رجل جَمِيْل وَوضِيْء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وُضَّاء وجُمَّال فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه...، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعَال... نحو طُوَال فهو أبْلَغ معنى من طَوِيل وعُرَّاض، فإنه أبلغ معنى من عُرِيض وكذلك خُفَّاف، من خَفِيف وقُلاَّل من قَلِيْل وسُرَّاع من سَرِيع فَفُعَّال...وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصفة فإن فَعِيلا أخص بالباب من فُعَال، ألا تراه أشدّ انقيادا منه، تقول جَمِيل ولا تقول جُمَال، وبَطِيء ولا تقول بُطَاء وشَدِيد ولا تقول شُدَاد... فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريد المبالغة عدلت إلى فُعَال فصارت فُعَال بذلك فُعَّالا... والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، أما فُعَّال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف عن فَعِيل..."[1]، وقال الرضي: "... قال سيبويه فُعَال بمنزلة فَعِيل لأنّهما أخوات في بعض المواضع نحو: طُوَال وطَوِيل، وَبُعاد وبَعِيد وخُفاف وخَفِيْف ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فَعِيل نحو امرأة طَوِيَلة وَطُوالة، فلما كان بمعناه وعديله جمع على (فُعْلان وفُعَلاء) كما يجمع فَعِيل علبهما هذا قوله: والظاهر

(1) الخصائص 271/3.

أنّ (فُعَالا) مبالغة (فَعِيل) في المعنى، فَطُوال أبلغ من طَوِيل فإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت (طُوّال)..."[1].

نلحظ من الذي ذكرناه أن صيغة (فَعِيْل) ودلالتها على الثبوت في الموصوف ثبوتا ملازما، قد تتحول إلى صيغ أخرى من أجل المبالغة في هذا الثبوت في الموصوف إذ تحولت إلى صيغتين: فُعَال وفُعَّال...

3. فَعِيْل تكون بمعنى مَفْعُول

وتتحول صيغة (فَعِيل) أيضاً إلى صيغة (مَفْعُول) (في الدلالة على معناه، فعندما نقول مررت برجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح وامرأة قَتِيْل ورجل قَتِيل، فقد ناب جَرِيح وقَتِيل عن مَجْرُوح ومَقْتُول، وهذه المسألة ليست قياسية بل هي مقصورة على السماع. قال ابن عقيل: "... وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فَعِيْل عن مَفْعُول: وليس مقياسا خلافا لبعضهم، قال في شرحه، أوزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فَعِيل بمعنى فَاعِل كجَرِيح، فإن كان للفعل فَعِيل بمعنى فاعِل لم ينسب قياسا كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث، وصوغ فَعِيل بمعنى مَفْعُول على كثرته غير مقيس فجزم أصح النولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف..."[2]

يلاحظ من هذا أنه ليس مقيسا، لأنه لا يطرد في كل الصيغ التي على زنة مفعول في الكلام، إلا في حدود معينة وتتمثل هذه الحدود في أن صيغة مفعول التي تدل على الحدوث فقط، فمثلا أن صيغة (مَكْتُوب) وإن كانت على زنة (مَفْعَول) فإنها لا تحمل دلالة صيغة فعيل) التي تعني الثبوت والاستقرار، وهي تماثل صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة وكما ذكر سابقا فإنها تدل على الوصف الثابت في صاحبه أو كالثابت طبيعةً أو كالطبيعة

---

(1) شرح الشافية 136/2.

(2) شرح ابن عقيل 128/3.

فنقول: هو طَويل أو قَصِير وقبيح أو جميل فهذه صفات ثابتة في أصحابها، كالسجية فيهم إذ هي ترقى إلى درجة الثبوت في أصحابها وأما (فَعِيل) بمعنى (مَفْعول) فيدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح له سجية او كالسجية أو ثابتا أو كالثابت: فنقول (محمود) و (حميد) و (حميد أبلغ من محمود لأن حميد يدل على أن صفة الحمد له ثابتة وكذلك(الرجيم) أي الذي يستحق أن يرجم على وجه الثبوت)[1]، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن صيغة(فعيل) في الوصف أبلغ وأشد من صيغة (مفعول). قال ابن هشام: "وأقيم فَعِيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح من أنملته جريح، ويقال له مجروح..."[2].

أي عندما نقول شخص ما جريح، أردنا من ذلك أن جرحه كان بليغا، أما المجروح فإنه يطلق على من جُرِح جَرْحا صغيرا.

مما لاشك فيه أن صيغة (مفعولَ) هي قياس عام للفعل الثلاثي، وهذا لا يعني أن نيابة صيغة (فعيل) عن (مفعول) فقط، بل تتحول صيغة (فعيل) إلى معنى (مُفْعَل)، أي من غير الثلاثي من ذلك مما جاء في لسان العرب: "وأنشد الشعر وتَنَاشَدوا أنشد بعضهم بعضا - والنَشِيد فَعِيْل بمعنى مُفْعَل... والنَشِيد الشعر المُتَنَاشَد بين القوم ينشد بعضهم بعضاً..."[3]

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أن صيغة (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) اختلف عن صيغة (مفعول) في ثلاثة أمور هي:

1- الدلالة على أن الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت أو قريب من الثبوت، فأصبح فيه كأنه خلقة وطبيعة، فيكون (فَعِيل) على هذا أبلغ من

(1) ينظر معاني الأبنية، 60-61؟

(2) شرح شذور الذهب / 104.

(3) لسان العرب (نشد).

(مَفْعُول) في الوصف، فكَحِيل أبلغ من مَكْحُول، ودَهِيْن أبلغ من مَدْهُون وحَمِيد أبلغ من مَحْمُود لأنه أثبت.

2- لا يطلق وصف (فَعِيْل) إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال أسير إلا إذا أسر ولا جريح إلا إذا جرح في حين أن مَفْعَولا قد تطلق على ما اتصف به صاحبه ولم يتصف بمعنى سيتصف به، فقد تطلق كلمة (مأسور) على من لم يؤسر بمعنى سيؤسر ومقتول على من لم يقتل بمعنى أنه سيقتل.

3- أن الوصف بفعيل أشد من مفعول، كما في جريح ومجروح وكسير ومكسور[1].

نستنتج من هذا أن العدول من صيغة (مَفْعُول) إلى صيغة (فَعِيل) في كلام العرب لم يكن اعتباطيا، بل كان مقصودا، هو للتحقيق صفة الثبوت والمبالغة في صيغة اسم المفعول التي لم نتمكن من الحصول عليها من صيغة (مَفْعُول) وأرى أنها استمدت هذه القوى من خلال حملها على صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة التي تعد أقوى صيغها في الدلالة على الوصف.

لقد جاءت صيغة (فَعِيل) بمعنى فاعل في الكلام، ومما لاشك أن هذا التحول في صيغة (فعيل) إلى صيغة (فاعل)، لكي تدل على الحدوث والتجدد، وقد جاء هذا من كلام العرب من ذلك (وقد ضَرَب بالقِدَاح والضرِيْب والضَارِب) المُوْكل بالقِدَاح، والضرِيْب والضَاربِ) المُوْكل بالقِدَاح، وقيل الذي يَضْرِب بها. قال سيبويه: "وهو فَعيل بمعنى فَاعِل هو ضَرِيب قداح، ومثله قول طريف بن مالك:

أو كلّمَا وَرَدت عُكَاظ قَبِيْلَةً بَعَثُوا إلَيّ عَرِيْفَهُم يَتوسَّمُ

أي يريد عَارِفهم..."[2]، أو (عسل ضَرِيب، مُسْتَضْرِبُ..)[3].

---

(1) ينظر معاني الأبنية / 93.

(2) لسان العرب (عرف).

(3) لسان العرب (ضرب).

فقد جاءت هنا فعيل بمعنى مستفعل، وهو فاعل من غير الثلاثي من الفعل (استضرب) وقد اتخذ صفة الثبوت.

(وفي الحديث، العِرافةِ حقّ والعُرَفاء في النار، قال ابن الأثير العُرَفاء جمع عَرِيف وهو القَيِّم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يَلِي أمُورهم ويتعرَّف الأمير منه أحْوَالهم، فَعِيل بمعنى فَاعِل...)[1].

4. فعيل تكون صيغة مبالغة:

لقد ذكر السيوطي نقلا عن أبي طلحة أن هذه الصيغة هي لما صار له كالطبيعة[2]. أي أن هذه الصيغة قد نقلت من (فَعِيل) صفة مشبهة، وهي كما تعرف تدل على الثبوت في الموصوف نحو نَحِيف وحَقِير وضَعِيْف.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن تحول صيغة (فَعِيل) من استعمالها الخاص بها كصفة مشبهة إلى صيغة مبالغة أصبحت بهذا التحول تدل على معاناة الأمر وتكراره، حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم هو لكثرة نظره في العلم وتبحره وأصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه[3].

وكذلك فإن صيغة (فَعِيل) إذ لحقها هاء التأنيث تتحول إلى دلالة أخرى في الكلام وعليه فإن صيغة (فعيلة) هي نفسها صيغة (فعيل) ولكن هذه قد لحقها (تاء التأنيث)، فغيرت دلالتها من الوصفية إلى الاسمية، قال الرضي: "...وكذلك لا يقال فَعْلى في جمع ما انتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخله التاء، كالذبيحة، والأكيلة، والضحية، والنطيحة وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى مذبوح فقط الذي يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما

(1) لسان العرب (عرف).

(2) ينظر الهمع 97/2.

(3) ينظر معاني الأبنية /117.

يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذلك الأكيلة ليس بمعنى المأكول، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذ أكل، بل الأكيلة مختص بالشاة... فهذه هي العلة في خروجها من مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه... والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل، وأما ما لم يقع عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز، فالمضروب ظاهر، فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب والأكيلة ما يعد للآكل وإن لم يؤكل..."[1].

نفهم من كلام الرضي أن دخول (تاء التأنيث) على صيغة (فَعِيلة) قد حدّدها بالاسمية، ودلالة أخرى لها أن الذبيحة ليست مماثلة للذبيح في المعنى، لأن الذبيح هو ما ذبح، أي كان تحت تأثير الفعل، أما الذبيحة فهي ما أعدت للذبح، فقد تذبح حالا أو مستقبلا، قال سيبويه: "وتقول شاة ذَبِيح أو ناقة كَسِير، ونقول هذه ذبيحة فلان وذَبِيْحتك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيّة، فإنما هي بمنزلة ضَحيّة، ونقول شاة رَمْيٌ إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت وقالوا بئس الرَّمِيَّة الأرنب، وإنما تريد بئس الشيء ما يُرْمَى فهذه بمنزلة الذبيحة. وأما الذبيحة فبمنزلة القَتُوبة والحَلُوبة وإنما تريد هذه ما يقتبون وهذه مما يحلبون، فيجوز أن نقول القَتُوبة ولم تقتب ورَكُوبة ولم تركب..."[2].

نلحظ من هذا أن إلحاق التاء لصيغة (فعيل) جعلها تتحول من (الوصف) إلى (الاسمية) وأصبحت صيغة (فعيلة) تختلف عن الأخرى من ناحيتين:

1- أن صيغة (فعيلة) تدل على الاسمية لا الوصف، وقد اكتسبت ذلك من خلال تاء التأنيث إذ حولتها من الوصفية إلى الاسمية.

---

(1) شرح الشافية 1/142-143.

(2) الكتاب 3/647-648. وينظر المخصص/6، 155، والكليات/188.

2- إن (فعيل) يطلق على ما تصف به صاحبه، وأما (فعيلة) فتطلق على ما اتخذ لذلك فالذبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك[1].

5. فعيل تكون جمعا

تعد من صيغ جموع الكثرة، ولكنها ليست قياسية إذ هي سماعية فيما وردت عليه وقد عدها سيبويه جمعاً إذ قال: "هذا باب تكسير الواحد للجمع، وأما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان "فَعْلا": فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفْعُل)، ذلك قولك: كَلْب وأكْلُب... فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فِعَال)، وعلى (فُعُول)، وذلك قولك:- كِلاَب... وربما جاء (فَعِيلا) وهو قليل نحو: الكَلِيب والعَبِيد..."[2].

وهذا الوزن عند غيره اسم جمع. قال الرضي الاسترابادي: "وأما نحو الكَلِيب والمَعِيز فهي عند سيبويه جمع وعند غيره اسم الجمع ففَعِيل في فَعْل أقل من فِعَلة..."[3].

ويخيل إليّ أن صيغة (فعيل) كجمع تعد لهجة لجماعة من العرب لأن سيبويه قد أشار في موضع آخر في الكتاب بعبارة (وسمعنا من العرب) نحو: "وسمعنا من العرب من يقول:- قوم صُدْق اللقاء والواحد صَدْق اللقاء.. وقالوا عبيد وعِبَاد كما قالوا: كَلِيب وكِلاَب وأَكْلُبُ..."[4].

وقد أشار المعجم إلى جمع (فَعِيل) يعد من الجموع العزيزة في الكلام على الرغم من الشعراء قد استعملوه في أشعارهم إذ جاء في اللسان: "... قالوا

---

(1) ينظر معاني الأبنية /67.

(2) الكتاب 567/3.

(3) شرح الشافية 92/2.

(4) الكتاب 628/3.

رجل عَبْد ولكنه استعمل استعمال الأسماء والجمع أعْبُد وعَبيد مثل كَلْب وكَلِيب وهو جمع عَزيز..."[1].

وجاء أيضاً (والكليب والكالب:- جماعة الكلاب، فالكليب كالعبيد، وهو جمع عزيز، وقال يصف مفازة:

كأن تجاوب أصْدائها ... مُكَاء المكلب يَدْعو الكَلِيب[2]

وجاء أيضاً: "... سفينة فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تَسْفِنُ الماء أي تقشره والجمع سفائن وسُفُن وسَفِين. وقال عمرو بن كلثوم:

مَلأْنا البَرَّ حتى ضاق عَنَّا ... ومَوْجُ البحر نَمْلَؤُه سَفينا

وقال العجاج:

وَهَمَّ رَعْلُ الآلِ أن يكونا ... بَحْرا يَكُبُّ الحُوتَ والسَّفِينا

وقال المثقف العبدي:

كأنَّ حُدُوجَهُنَّ على سَفِين...[3]

6- صيغة (فَعِيل) تصلح للمفرد مذكرا ومؤنثا وللجمع بنوعيها:

مما لاشك فيه أن مجيء صيغة (فعيل) في الكلام للمذكر والمؤنث، يعد من الأمور الكثيرة المجيء في الكلام لأن صفة (فَعِيل) من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث في الاستعمال مثل ما نقول: "رجل جريح وامرأة جريح...". أما استعمالها للجمع والمثنى فإنه مقصور على ما ورد في الشعر ولا توجد كقاعدة ثابتة أشار إليها اللغويون في جواز ذلك، ومما وردت فيه صيغة (فعيل) مستعملة على النحو الذي ذكرنا وما جاء في المعجم نحو: "... وقد

---

(1) لسان العرب (عبد).

(2) لسان العرب (كلب).

(3) لسان العرب (سفن) وينظر أيضاً لسان العرب (فسل).

يكون الصديق جمعا، وفي التنزيل العزيز" فما لنا من شَافِعِين ولا صَدِيق حَمِيم"[1] ألا تراه عطفه على الجمع. وقال رؤبة:

دعْهـا فمـا النَّحْـوِيّ مـن صَـدِيقِها

والأنثى صديق أيضاً. قال جميل:

كـأنْ لم نُقاتِـل يـا بُثَـيْنُ لـو أنّهـا　　تُكَشَّـفُ غُمَّاهـا، وأنـتِ صَـدِيق

وقال كثير فيه:

لَيـاليَ مـن عَـيْشٍ لَهَونـا بِوَجْهِـه　　زَمانـا وسُـعْدى لـي صَـدِيق مُواصِـل

وقال آخر:

فلـو أنّـكِ في يـوم الرَّخَـاء سـألْتِني　　فِراقَـك، لم أبْخَـل، وأنْـتِ صَـدِيق

وقال آخر في جمع المذكر:

لعَمْري لَئن كُنْتم على النَّأي والنَّوى　　بكُـم مِثْـلُ مـا بـي، إنّكـم لَصَـدِيقُ

وقيل صديقه، وأنشد أبو زيد والأصمعي لقعنب ابن أم صاحب:

مـا بـال قَـوْم صَـدِيق ثـمّ لـيس لهـم　　دِيـن، ولـيس لهـم عَقْـل إذا ائتُمِنُـوا[2]

وذكر صاحب اللسان أن صيغة فعيل تستعمل للمؤنث والجمع وللواحد سواء إذ قال:

"وقد يقال للواحد والجمع والمؤنث صديق. قال جرير:

نَصَـبْنَ الهَـوى ثـم ارْتَمَـيْنَ قُلوبَنـا　　بـأعْيُنِ أعْـداءٍ، وهُـنَّ صَـدِيق

أو أنِـس، أمّـا مـن أَرَدْنَ عنـاءَه　　فعـانٍ ومـن أطْلَقْنـه فطَلِيـق

قال ابن يزيد بن الحكم في مثله:

ويَهْجُرْن أقواما، وهُنَّ صَدِيق..."[3]

---

(1) سورة الشعراء / 101.

(2) لسان العرب (صدق).

(3) المصدر نفسه (صدق).

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا: إن الأبنية الصرفية في الكلام تتحول من مجالها الأساسي الذي يرتبط ضمن أبنية صرفية معينة، ولا سيما أن هذه الأبنية استعمالها واضح في الكلام ومستقرة فيه، لكن لاحظنا أن هذا الاستقرار لا يستمر إذ تتحول إلى مجال آخر يأخذ أبعادا جديدة، وهذا التحول كان لغاية مهمة إذ يتحول البناء إلى بناء يحمل دلالة جديدة ويستعمل استعمالا آخر في الكلام يختلف عن الدلالة الأولى وأن يرتبط بها بعض الشيء لأن الدلالة كما ذكرنا سابقاً لها تكشف عن خصوصية الصيغ الصرفية إذ ترتبط ارتباطا وثيقا ببنية الكلمة. إذ تجعلها تأخذ مجالا جديدا في الكلام. وإن كان هذا لا يصدق على جميع الأبنية الصرفية، وظاهرة التحول في الأبنية الصرفية، تعد من الظواهر المهمة في الكلام ويمكن أن نراها أن تصدق على أبنية كثيرة في الكلام، لتحقيق الغاية المرجوة من ذلك، لأن البنية في العربية ليس حكراً على مجال معين. ولا يمكن أن تستقر على نمط واحد، إذ يمكن أن يطرأ عليها تحول داخلي وهذا التحول لتحقيق أبنية صرفية موافقة للذوق العربي السليم، لأن الخفة الصوتية ساعدت كثيرا على تحول الأبنية الصرفية من ناحية الحروف والأشكال. وقد يصيب البناء تغير يطلق عليه بـ (التحول الخارجي)، إذ يتحول البناء بكامله من استعمال دلالي سنّه الأقدمون وهو واضح في الكلام، لاستعمال دلالي جديد يختلف عن الأول، وذلك لتحقيق غاية جديدة لا يمكن التغاضي عنها. وأخيراً إن ظاهرة التحول تشكل مجالا كبيرا في الكلام، وهذا الذي ذكرناه يمثل جانبا يسيرا من الأبنية التي أصابها التحول، فقد ذكرنا ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر لضيق المقام.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، 1963، مصر.

3- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1978م، بيروت.

4- بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية، دائرة الطباعة المنيرية، مصر.

5- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، مشروع النشر العربي المشترك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

6- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر 1964.

7- شرح الأشموني عل ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقبق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

8- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية للعلامة يسن بن زيد الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

9- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

10- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط8، مطبعة السعادة، 1960.

11- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

12- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

13- في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة الشباب، مطبعة مختار، القاهرة، 1977.

14- كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.

15- الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

16- الكليات، لأبي البقاء، ط بولاق، الطبعة الثانية.

17- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1956.

18- المخصص، ابن سيده، ذخائر التراث العربي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.

19- معاني الأبنية، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.

20- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.

21- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوه، ط3، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1978م.

22- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر 1954م.

23- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي، ط1، القاهرة، 1327م.

القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة

توطئة:

الحمد لله خالق الألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات، الذي علم آدم الأسماء كلها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الخلق لسانا، وأعربهم بيانا وعلى آله وصحبه، أكرم بهم أنصارا وأعوانا[1].

وبعد، فإنني جعلت بحثي تحت عنوان "القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة" والهدف منه، هو بيان أثر الدلالة في الوصول إلى القاعدة القياسية في علم الصرف، ذلك لأنّ الوزن الصرفيّ في اللغة العربية لا يستقر على حالة واحدة ولاسيما مجموعة من الكلمات تحمل الأحكام نفسها، وكان ينبغي أن تكون تحت وزن واحد ولكننا لاحظنا أنها تحيد إلى أوزان أخرى، ذات دلالات في الكلام، وعلينا أن نسأل السؤال الآتي، هل أن هذه الأوزان ذات الدلالات الخاصة قياسية في الكلام؟ أو أنها بحدود كلمات معينة؟ فمثلاً أن صيغة (فِعَالة) في الكلام تدل على الحرفة أو الولاية، فهل هذا يعني أن كل كلمة في اللغة العربية على زنة(فِعَالة) تدل على الحرفة أو الولاية، هذا ما سنحاول الوصول إليه في هذه الدراسة المتواضعة.

وقبل أن نفصل الكلام في ذلك، حريّ علينا أن نقف على (مفهوم اللغويين) لموضوع (الدلالة الصرفية) ومدى اهتمامهم بهذه الظاهرة المهمة في اللغة العربية.

---

(1) من مقدمة السيوطي في كتاب المزهر.

مما لاشك فيه أنّ المهتمين باللغة، قد نظروا إلى المعنى باهتمام بالغ وحاولوا وضع التفسيرات للظواهر اللغوية، خدمة لهذا التوجه وبحثا عن قوانينه التي تكشف أسراره وتحديدا للوظائف التي يرونها منوطة به، والأهداف التي يتوخونها منه، ومن دراسته علما محضا يرتكز على مستويات اللغة كافة، وهي تتبادل الأدوار في أثناء الأداء اللغوي إذ إن اللغة لا تقوم بغير المستوى الدلالي الذي يُعنى بالعلاقة بين الكلمة ودلالتها[1]. فالدلالة كما نلاحظ تعني معنى الكلمة.

ومما لاشك فيه أن هذا المعنى يحمل بين طياته تأثيراً كبيراً يساعد على تثبيت كثير من القواعد الأساسية في الكلام، وهذا التأثير قد دفع بالعلماء القدماء وتبعهم المحدثون في بيان أهميته في الكلام.

إن اللغويين القدماء قد نبهوا على أهمية الدلالة في تحديد الأبنية الصرفية القياسية في الكلام إلا أننا لا نراهم يفردون لها بابا خاصا بها، فالمهتم يجد ما يريده من خلال الموضوعات الصرفية المختلفة التي درسها اللغويون فسيبويه قد نبه إلى دلالة عدد من الأبنية الصرفية من خلال مباحث الكتاب دون أن تكون تحت عنوان (الدلالة الصرفية) فمثلا في خلال كلامه عن المصادر في الكلام وطريقة الوصول إليها، قد نبه إلى دلالة عدد منها في الكلام فقد قال (بهذا باب الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها... فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَل يَفْعُل، وَفَعل يَفْعِل، وفعِل يفعَل ويكون المصدر فَعْلا... ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النَّزوان والنَّقَزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العَسَلان، والرَّتَكان، وقد جاء على فُعال نحو النُّزَواء والقُماص، كما جاء عليه الصَّوت نحو الصُّراخ والنُّباح، لأنّ الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تَكلَّف من نفسه في النَّزَوان ونحوه...[2].

---

(1) ينظر اللغة العربية نظامها وأدبها وقضاياها المعاصرة/10.

(2) الكتاب ع/ن-14 وينظر المصدر نفسه 15/4-16-17 وما بعدها.

وهذا ما ذهب إليه الفراء، إذ اهتم بموضوع الدلالة الصرفية اهتماما كبيرا، وهذا الاهتمام واضح جدا في كتابه "معاني القرآن" إذ كان يقف عند البنية الصرفية ذات الدلالة التي ترد في آيات القرآن الكريم نحو... وقوله (فما لَبِثَ أنْ جَاء، بعجلٍ حَنِيْذٍ)[1]... والحنيْذ: ما حفرت له في الأرض ثم غممته، وهو من فعل أهل البادية معروف، وهو مَحْنُوذ في الأصل، فقيل حَنِيذ كما قيل طَبِيخ للمَطْبُوخ وقَتِيل للمقتول[2]. فقد جاء في الآية الكريمة صيغة "فَعِيل" بمعنى "مفعول". وهذا نجده عند الأخفش أيضاً في كتابه "معاني القرآن" نحو "وقال (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحِم)[3]، ويجوز أن يكون "لا ذا عصمة، أي لا مَعْصُوم ويكون" إلا من رحم رفعا بدلا من العاصم"[4] فهنا جاءت صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول".

نلحظ من هذا الاهتمام "الفراء والأخفش" بموضوع "الدلالة الصرفية، وتوجيه هذه الدلالة، وفق تعليلات مناسبة للنص الذي وردت فيه. ويتبعهم المبرد في هذا المجال إذ بحث موضوع الدلالة من خلال مباحث اللغة فقد ذكر لنا دلالة اسم المفعول من خلال موضوع الحال إذ قال "هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معناها - فإنْ قلت هذا ابن عَمّي دِنْيا، وهذه الدراهم وزن سبعةٍ، وهذا الثوب نَسْج اليمن وهذا الدّرهم ضرب الأمير نصبت ذلك كلّه، وليس نصبه على لحال، ولو كان كذلك لامتنع قول نَسْج اليمن، وضَرْب الأمير لأنّ المعرفة لا تكون حالا، ولكنّها مصادر على قولك: ضَرَب ضَرْباً، ونَسَجَ نَسْجاً، وكذلك إن كان الذي قبله نكرة قلت هذه درهم وزن سبعة، وهذا الثوب نَسْج اليمن وهذا درهم ضَرْب الأمير وإن شئت، رفعت فقلت هذا درهم

(1) سورة هود / 69.

(2) معاني القرآن "الفراء" 21/2 وينظر أيضاً المصدر نفسه 21/2، 103/3، 151/3.

(3) سورة هود/43.

(4) معاني القرآن "الأخفش" 352/2، وينظر أيضاً المصدر نفسه 413/2، 403/2، 243/1.

وزن سبعة وهذا درهم ضَرْب الأمير فنعته بالمصدر لأن المصدر "مَفْعُول" فكأنك قلت هذا درهم مَضْرُوب للأمير، وهذا ثوب مَنْسُوج باليمنِ"[1].

وهذا ما نجده أيضاً عند ابن السراج إذ يذكر لنا دلالة بعض المصادر في الكلام من خلال كلامه على أنواع المصادر إذ قال (هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها وكذلك أسماء الفاعلين... الضرب الأول: المتفقة في المصدر وهو ينقسم على سبعة أقسام، فُعَال، فُعَالة، فِعَال... الأول: فُعَال لما كان داءا على نحو: السُّكَات، والعُطاس والثاني: لما فتيت نحو: الحُطَام، والفُتَات والفُضَاض. الثالث: لما كان صوتا كالصُّرَاخ، والبُكَاء، وقد جاء الهَدِير والضَجِيج والصَّهِيْل...)[2].

وينحو هذا المنحى كل من "ابن جني والصيمري والزمخشري وابن يعيش وابن مالك والرضي الاستربادي، وأبي حيان، وابن عقيل ومن تبعهم من اللغويين المحدثين[3].

نخلص من هذا إلى أن اللغويين، قد اهتموا اهتماماً كبيرا بموضوع (الدلالة الصرفية) لما لها من أهمية في تعدد البنى الصرفية ذات الدلالات المختلفة لتأخذ حيزها في الكلام، لأن أي تغير دلالي هو تغير معنوي وأن القيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها[4].

وعلى هذا الأساس سنحاول أن ندرس عدداً من الأبنية الصرفية ذات الدلالات، لأن تنوعها في الكلام لم يكن اعتباطا بل هو مقصود في الكلام،

---

(1) المقتضب 303/4-304، وينظر المصدر نفسه 180/4، 210/2، 230/3.

(2) الأصول 85/3-89، ينظر المصدر نفسه 90/3 وما بعدها.

(3) ينظر الخصائص 155/2، والتذكرة والتبصرة 764/2 وما بعدها، وشرح المفصل 36/6، وما بعدها وشرح الشافية 164/1 وما بعدها، وارتشاف الضرب 221/1 وما بعدها وشرح ابن عقيل 125/2، وما بعدها وتصريف الأسماء (الطنطاوي) /52 وما بعدها، والتطبيق الصرفي /606 وما بعدها.

(4) علم الدلالة (جبرو) / 16.

ولنا أن نقول إنّ دلالة البناء قد تظهر من خلال السياق الذي تأتي به، ثم تنتفي هذه الدلالة جراء انتفاء السياق من ذلك مجيء صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول" نحو "في عيشة راضية" أي مرضية على سبيل المجاز لا الحقيقة لغرض المدح أو الدم، أحياناً يحدث العكس إذ إن الوزن نفسه يحمل دلالة مستقلة بحد ذاتها لا تعتمد على سياق الكلام نحو ذلك "فَعَلاَن" إذ إن المصدر نفسه يدل على الحركة والاضطراب ولذلك سنقسم الأبنية الصرفية التي سنبحثها في هذه الدراسة على ثلاثة أقسام هي:

أ- أبنية صرفية قياسية ذات دلالات مستقلة:

مما لاشك فيه أن اللغة العربية تحتوي على أبنية صرفية ذات دلالات كثيرة في الكلام، سنذكر عددا منها، لكي نثبت من خلال ذلك ما نريد وهي على النحو الآتي:

1- صيغة (فَعَل):

إن الفعل (فَعِل) بفتح وكسر العين، فإنّ قياس مصدره هو (فَعَل) بفتح العين سواء أكان صحيحا أم معتلا[1]. وإن هذه الصيغة (فَعَل) لكي تكون هذه الصيغة قياسية بحتة من الفعل اللازم (فَعِل) يجب أن تكون الأفعال التي تندرج تحتها. وفق دلالات معينة وهي على النحو الآتي:

1- أن يكون دالا على أحد الأدواء إذ قال سيبويه (هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال (وَجِع ويَوْجَعُ وَجَعا) وقالوا سَقِم يَسْقَمُ سَقَماً...)[2].

2- أن يكون دالا على فرح أو حزن نحو (.. وبَطِر يَبْطَر بَطَرا. وفَرِح يَفْرَح فَرَحا.. وجَذِل يَجْذِل جَذَلا..)[3].

---

(1) ينظر الكتاب 17/1.

(2) المصدر نفسه/17.

(3) الكتاب 19/4.

3- أن يكون دالا على خوف أو ذعر، قال سيبويه (وجاء ما كان من الذُّعر والخوف على هذا المثال لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل إلى ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك فَزِعْتُ فَزَعا وهو فَزِع وفَرِق يَفْرَق فَرَقا وَوجِل يوْجَل وَجَلا، وَوجِر وَجَرا)[1].

4- أن يكون دالا على عيب كالداء نحو (سَهِك يَسْهَك سَهْكا)[2] وقِنَم قَنَما[3] وهو قَنِم جعلوه كالداء لأنّه عيب.

5- أن يكون دالا على حلّة نحو (خَمِط خَمَطا)[4] في ضد القنم والقنم السهك..)[5].

6- أن يكون دالا على جوع أو عطش قال سيبويه (.. أمّا ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فَعْلان ويكون المصدر الفَعَل ويكون الفِعل على فَعِل يَفْعَل، وذلك نحو: ظَمِئَ يَظْمَا ظَمَأ وهو ظمْآن، وعَطِش يَعْطَش عَطَشا وهو عَطْشَان وصدِي يَصْدى وهو صَدْيان... وغَرِث يَغرَثُ غَرَثا وعَلِه يَعْلَه عَلَها وهو عَلْهَان وهو شدّة الغَرَث والحرْص على الأكل...)[6].

7- أن يكون دالا على انتشار أو هيج قال سيبويه (وقد جاء على فَعِل يَفْعَل وهو فَعِل أشياء تقاربت معانيها لأنّ جملتها هَيْج وذلك قولهم: أرِج يأْرَج أَرَجَا وهو أرِج وإنّما أرادوا تحرُّك الريح وسطوعها وحَمِس يَحْمَسُ حَمَسا وهو حَمِس، وذلك حين يهيج ويَغْضَبُ..)[7].

---

(1) المصدر نفسه 18/4.

(2) السهك: ريح كريهة تجدها من الإنسان إذا عرق، تقول أنه لسهك الريح/ينظر لسان العرب (سهك).

(3) قنم الطعام واللحم والثريد والدهن والرطب يقنم قنما.. فسد وتغيرت، رائحته/لسان العرب (قنم).

(4) خمط السقاء وخمط خمطا... تغيرت رائحته (لسان العرب) (خمط).

(5) الكتاب 19/4.

(6) المصدر نفسه 21/4.

(7) نفسه 30/4.

8- أن يكون دالا على سهولة أو صعوبة نحو (سَلِس يَسْلَس سَلَساً) وهو سَلِس وقد بنوا أشياء على فَعِل يَفْعَل فَعَلا لتقاربها في المعنى وذلك ما تعذر عليك ولم يَسْهل وذلك عَسِر يَعْسَرُ عَسَرا وهو عَسِر وشَكِس يَشْكَسُ شَكَساً وهو شَكِس)[1].

والحقيقة أن ما ذهب إليه سيبويه، من ربط مصدر الفعل اللازم بالمعاني المتقدمة الذكر، وجيه وذلك لأن أغلب أفعال صيغة الفعل اللازم (فَعِل) تفيد الدلالة على الحالة الجسدية والنفسية، لذلك ارتبط اشتقاق بعض أوزان الصفة المشبهة بهذا الفعل.

وعليه فإن هذه الصيغة ليست قياسا دائما في كل فعل لازم على زنة (فَعِل) إذ يتحول إلى صيغ ذات دلالة مستقلة وهذا التحول هو مقصود في الكلام، وهذه الصيغ هي:

1- صيغة (فِعَالة) لما دل على حرفة أو ولاية، سنفصل الكلام عنها لاحقاً.

2- صيغة (فُعْلَة) بشرط أن يكون الفعل صحيحا، قال سيبويه (أما الألوان فإنها تبني على أَفْعَل ويكون الفعل على فَعِل يَفْعَل والمصدر على فُعْلَة أكثر وربما جاء الفِعْل على فَعُل يَفْعُل وذلك قولك أدِم يأْدَم أُدْمَة ومن العرب من يقول أدُم يأدُم أُدْمَةٌ وشَهِب يَشْهَبُ شُهْبَة، قَهِب يَقْهُب قُهْبَةً وكَهِب يَكْهَبُ كُهْبَة، وقالوا كَهُب يَكهُبُ كُهْبَة، وشَهُب يشهُبُ شُهْبة..)[2]، نستنتج من هذا الكلام أن صيغة "فُعْلَة" قياسية في "فعل" اللازم وسماعية في الأفعال الأخرى، جاءت "فُعْلَة" من فَعِل للازم أيضاً وإن لم يدل الفعل على لون، ويعد هذا من قبيل المسموع في الكلام نحو (قَوِي يَقْوَى قُوْة)[3].

---

(1) الكتاب 4/20-21.

(2) الكتاب 4/25، وينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه /231.

(3) المصدر نفسه 4/32.

أما الأفعال معتلة العين، فإن صيغة "فُعْلَة" لا تنطبق عليها بل تتحول إلى صيغة أخرى هي "فَعَال" نحو "البياض والسواد"...[1] وهذا التحول بطبيعة الحال له ما يبرره، إذ هو مقصود، لأن عدم مجيء الفعل المعتل العين على وزن "فُعْلَة" يؤدي إلى حدوث إعلال في الصيغة، وهذا الإعلال يبعد الكلمة عن الصيغة الأصلية المرادة وهي المصدر، فلو جعلنا مادة "بيض، على زنة فُعْلَة" لكانت "بُيْضة"وإذا كانت الياء ساكنة وكان ما قبلها مضموما قلبت واوا"[2]، فتصبح "بُوْضة" وهذا لم يسمع عن العرب، والأمر نفسه يحدث مع "سود" وإن لم يحدث إعلال في الكلمة، فلو وضعنا الفعل "سود" على زنة "فُعْلَة" لكانت المحصلة النهائية هي "سُوْدَة" وهذا غير وارد عن العرب أيضاً.

3- فُعُول: وتكون قياسا للفعل اللازم "فَعِل" إن دل الفعل على علاج أو عمل، والحقيقة أننا لم نجد هذه الصيغة قياسية لدى اللغويين القدماء ومن تلاهم[3] ما عدا أبا حيان، فقد قال بقياسه صيغة "فُعُول" فيما دلّ على علاج أو عمل مثّل له نحو قَدِم قُدُوما ولَصِق به لصُوُقا[4]، وتابعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري[5]، وينحو هذا المنحنى أيضاً كثير من اللغويين المحدثين[6].

---

(1) ينظر نفسه (الكتاب) 26/4.

(2) ينظر المنصف 158/2-163.

(3) ينظر الكتاب 7/4 وما بعدها، والمقتضب 24/2 وما بعدها، والأصول 85/3 وما بعدها التكملة 512-513، والتبصرة التذكرة 762/2، وشرح الشافية 60/1-161، والهمع 167/1، وشرح الأشموني 247/2، وحاشية الصبان 283/2.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 224/1.

(5) ينظر شرح التصريح 73/1.

(6) ينظر: التطبيق الصرفي /67، وتهذيب التوضيح /78 تصريف الأسماء 16 النحو الوافي 164/3-165، المهذب في علم التصريف /233-234.

4- فُعُولة: تحمل هذه الصيغة بين طياتها الكلمات التي تدل على معنى ثابت في أفعالها، وهي مطردة في "فَعِل" و "فَعُل" اللازمين نحو "بحّ بُحُوحة وصَهُب صُهُوبة، ودَسِم دُسُومة"[1].

وتحمل صيغة "فَعَل" بين طياتها دلالة أخرى وهي فيما دل على الترك والانتهاء وقد أشار سيبويه إلى ذلك إذ قال (وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاء على فَعِل يَفْعَل فَعَلا، وجاء الاسم على "فَعِل"، وذلك أَجِمَ يَأْجَمُ أَجَما، وهو أَجِم وسَنِقَ يَسْنَقُ سَنَقاً وهو سَنِق وغَرِض يَغْرَضُ غَرَضا وهو غَرِض..[2].

نخلص من هذا إلى أن الدلالة الرئيسة لصيغة "فَعَل" هو ارتباطها بالأفعال الخاصة بالطبائع والسجايا في الغالب، التي على زنة "فَعِل" اللازم، وذلك أن أغلب الأفعال من هذا النوع تدل على الطبائع والسجايا، وحادت هذه الصيغة قليلا إلى دلالة أخرى وهي "الترك والانتهاء" ولكن الدلالة الغالبة وهي الأولى أما الثانية فهي قليلة الاستعمال.

2- صيغة "فِعَالة":

مما لاشك فيه أنّ صيغة "فِعَالة" هي قياسية مطردة في كل فعل ثلاثي في الكلام للدلالة على الحرفة أو الولاية، قال سيبويه "وأما الوِكَالة والوِصَاية والجِرَاية ونحوهنَّ فإنما شُبّهن بالوِلَاية لأنّ معناهُنَّ القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة والنِّكاية والعِرَافة وإنما أردت، أن تُخبر بالولاية، ومثل ذلك الأيالة والعياسة والسياسة... وقالوا التجارة والخياطة والقِصابة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوكالة وكذلك السِّعاية وإنما أخبر بولايته كأنّه جعله الأمر الذي يقوم به)[3]، وقال ابن قتيبة (وفِعَالة تأتي كثيرا في الصناعات والولاة كالقِصَارة والجراية... والخلافة والسِّعَاية..

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب 22/1.

(2) الكتاب 16/4 وينظر أيضاً الأصول 93/3.

(3) الكتاب 11/4.

والصناعة إنما بمنزلة الولاية للشيء والقيام به فلذلك جمع بينهما في البناء...[1]
وقال ابن السراج (فِعَالة للقيام بالشيء وعليه نحو - الوِلاَية، والإمَارة والخِلاَفة والعِرافة والنِّكَاية والعياسة والسِّيَاسة، وقالوا - في العياسة، العَوْس والعياسة السيّاسة والقِصَابة إنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها، فصار بمنزلة الوكالة وكذلك السعاية تريد الساعي يأخذ الصلقة...)[2].

نستنتج من هذا أن صيغة "فِعَالة" تكون مصدرا مقيسا لكل فعل ثلاثي دال على الصناعة، مثل الفعل "كتب" يكون المصدر العام له هو "كَتْبا" فإذا أردنا من الفعل أن يكون دالا على صناعة قلنا "كِتابَة". ولنا أن تقول أنه ليس كل مصدر في العربية على زنة "فِعَالة" يدل على الحرفة والولاية لورود مصادر على هذا الوزن لا تحمل هذه الدلالة مثل "وَرِث وِراثة، وقرأ قِرَاءة، عاث عِيَاثة، وحَمَى حِمَاية..."[3].

3- صيغة "فَعَالة"

إن صيغة "فَعَالة" هي قياس مطرد في الفعل اللازم "فَعُل"[4]، ولكن ينبغي أن تكون دالة على معانٍ تدل على صفات خلقية أو معنوية، وهذه المعاني هي:

1- أن تكون دالة على حسن أو قبح نحو سَبُط سُبَاطة، ونَضُر نَضارة، ومَلُح مَلاَحة، وقَبُح قَبَاحة، وشَنُع شَنَاعة.
2- أن تكون دالة على نظافة، نحو نَظُف نَظَافة، وطَهُر طَهَارة.
3- أن تكون دالة على صِغَر أو كِبَر نحو نَذُل نَذالة، وحقُر حَقَارة، وعَظُم عَظَامة، وضَخُم ضَخَامة.

---

(1) أدب الكاتب / 471.
(2) الأصول 3/91-92.
(3) ينظر نزهة الطرف /18 وما بعدها.
(4) ينظر الكتاب 28/4.

4- أن تكون دالة على قوة أو جرأة أو ضعف أو سرعة نحو صَلُب صَلاَبة، وشَجُع شَجَاعة، ورزن رزَانة، وصَغُر صَغَارة، وكَمُش كَمَاشة.

5- أن تكون دالة على رفعةٍ أو ضعة نحو نَبُه نَبَاهة، وسَعَد سَعَادة وَدنُو دَنَاءة ولؤم لآمة[1].

وتحمل أيضاً صيغة "فِعَالة" دلالة أخرى وهي "الترك والانتهاء" في "فَعِل" اللازم، ولكن هذا الوزن بهذه الدلالة لا يكون قياسيا في "فَعِل" اللازم قال سيبويه (ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك يئست يَأسا ويآسة، وَسئِمتَ سَأما وسآمه، وزَهِدْت زَهْدا زهادة، فإنما جملة هذا لترك الشيء...)[2]، وقال ابن السراج (... فَعَالة للترك والانتهاء نحو السآمة والزَهّادة والاسم فاعل وقالوا الزُّهْد...)[3]. نستنتج أن القياس العام لصيغة "فَعَالة" أن تكون أفعالها دالة على صفات خلقية ما عدا ذلك فإنها تكون صيغة سماعية فيما ترد فيه.

4- فُعَال

مما لاشك فيه أن صيغة "فُعَال" بضم الفاء وفتح العين، ضمت بين طياتها عدة دلالات، وهذه الدلالات لا تكون قياسا واحداً لفعل واحد فقط، كما سنلاحظ ذلك من خلال ما سنفصل الكلام عنه ذلك، وهذه الدلالات هي:

1- أن تكون صيغة "فُعَال" دالة على داء، وتكون قياسية مطردة في "فَعُل" اللازم، قال سيبويه (وأما كل عمل لم يتعهد إلى منصوب فإنّه يكون فِعْلُه على ما ذكرنا في الذي يتعدّى... وقد جاء بعضه على "فُعَال" كما جاء في فَعال وفُعُول، قالوا نعَسَ نُعُاسا وعَطَس عُطَاسا.. وأما السُّكات فهوداء،

---

(1) المصدر نفسه 29/4 وما بعدها، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهن /217 وما بعدها.

(2) نفسه 16/4.

(3) الأصول 93/3.

كما قالوا، العُطاس، فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الدّاء، جُعِل كالنُّحاز والسُّهام، وهما داءان)[1]. وهذا ما ذهب إليه الرازي أيضاً، إذ قال (والفُعَال في أكثر الأمور يدل على مكروه أو نكر، أما في المعاني فالسُّبات والصُوَاق والزكام، والدُّوَار والصُّدَاع لأمراض وآفات في الناس والنبات...)[2]، وقال ابن السراج (فُعَال لما كان داء نحو السُّكَات والعُطَاس...)[3].

وهنا صيغة أخرى في الكلام تكون على زنة "فَعَل" وتأتي أيضا للدلالة على ما كان داء في "فَعَل" اللازم ولكن صيغة "فُعَال" أكثر منها في الاستعمال، ولم نجد غير سيبويه يذكرها، إذ قال (كما أنّك قد تجيء ببعض ما يكون من داء على غير فُعَال وباية فُعَال كما قالوا الحَبَط والحَبَج)[4] نستنتج من كلام سيبويه أن صيغة "فَعَل" هي أيضا قياس في (فَعَل) اللازم ولكن صيغة "فُعَال" أكثر استعمالاً منها في الكلام.

2- أن تكون دالة على "صوت"

تكون صيغة "فُعَالة" قياساً مطرداً في "فَعَل" اللازم، بشرط أن تكون دالة على صوت، قال سيبويه "وأمّا كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعلهُ على ما ذكرنا في الذي يتعدى... وقد جاء على فُعَال.. كما جاء عليه الصوت نحو الصُّرَاخ، والنُّبَاح..[5] وينحو هذا المنحنى أيضاً ابن السراج إذ قال

---

(1) الكتاب 4/9-10.

(2) التفسير الكبير 183/29.

(3) الأصول 89/3.

(4) الكتاب 11/4.

(5) المصدر نفسه 4/9-14.

"فُعَال... والثالث: لما كان صوتاً كالصُّرَاخ والبُكَاء..[1] وقد جعل مجمع اللغة العربية صيغة (فُعَال" قياساً فيما دلّ على صوت أو داء في "فَعَل"[2].

وهناك صيغة أخرى تدل بعض ألفاظها على الصوت في "فَعَل" وذكر ذلك سيبويه إذ قال (وقد جاء شيء من الصوت على الفَعَلة نحو الرَّزَمة والحَدَمة والوَحاة...[3]) ويذهب إلى ذلك ابن السراج أيضاً إذ قال (.. وقد جاء الصوت على فَعَلة نحو الرَّزَمة والجَلَبَة..[4]).

نستنتج من هذا أن صيغة "فَعَلة" لا تأتي دائماً على الصوت، إذ توجد مصادر في العربية على "فَعَلة" ولا تدل على الصوت، إنما تدل على مطلق الحدث نحو "غَلَب غَلَبة، ونَهِم نَهَمَة"[5].

3- أن تكون دالة على ما تفرق أجزاؤه:

لقد ذكر أبو حيان نقلاً عن ابن عصفور أن "صيغة فُعَال" تدل أيضاً على ما تفرقت أجزاؤه نحو الدُّقَاق والحُطَام، وإن لحقته "التاء" يكون مطرداً في الفضلات نحو النُّحَاتة والفُضَالة والقُلامَة والقُرَاضة[6]، والحقيقة أن هذا الذي ذكره أبو حيّان نقلا عن ابن عصفور هو لابن السّراج وليس لابن عصفور، إذ قال ".. الضرب الأول المتفقة في المصدر: وهو ينقسم إلى سبعة أقسام: فُعَال لما كان داء نحو السُّكَات والعُطَاس، والثاني لما فتت نحو: الحُطَام والفُتَات والفُضَاض والثالث لما كان صَوْتا كالصُّرَاخ والبُكَاء... الثاني فُعَالة: ما كان جزاء لما عملت.. الثاني من فُعَالة ما كان معناه الفُضَالة

---

(1) الأصول 89/3.

(2) ينظر مجلة المجمع 34/1-35.

(3) الكتاب 16/4.

(4) الأصول 89/3.

(5) ينظر لسان العرب "غلب ونهم".

(6) ينظر ارتشاف الضرب 223/1.

نحو القُلاَمة والقُوارة والقُراضة..."[1]، أي عدّ ابن السراج صيغة "فُعال" و"فُعَالة" قياساً مطرداً من "فَعَل" اللازم إن كان الفعل دالاً على فُتَات أو فُضَالة.

أما سيبويه فقد ذكر هذه الأبنية في كتابه ولم يشر إلى أنها مصادر إذ قال: "... وقالوا: العضاض شبَّهوه بالحِرَان والشّباب ولم يريدوا به المصدر من فَعَلْتُه فَعْلاً ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم جعلتُهُ رُفاتاً، وجُذاذا ومثله الحُطَام والفُضَاض "والفُتَات" فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه، ومثل هذا يكون معناه نحو معنى الفُضَالة وذلك نحو القُلاَمة والقُوَارة والقُرَاضة والنُّفاية والحُسَالة والكُسَاحة والجُرَامة وهي ما يُصْرَم من النخل والحثالة فجاء هذا على بناء واحد لما تقاربت معانيه)[2]، وقد ذهب أبو علي إلى أن هذه ليست مصادر محققة وإنما هي موضوعة موضع المفعول، وتأخذ دلالة "الفَعْيلة" التي هي بمعنى الفضلة كالبقية والثِّلية والتَّرِيْكة، فلو قلنا أنّ (فَعِيلة) مصدراً لأمكننا من قول أن "فُعَالة" مصدر ما دام الأمر على غير ذلك "فعالة" ليست بمصدر[3].

اما الرضي فقد صرح بأن هذه الألفاظ ليست بمصادر إذ قال... ويجيء فُعَال، من غير المصادر بمعنى المَفْعُول كالدُّقَاق والحُطَام، والفُتَات والرُّفات و"الفُعَالة" للشيء المَفعُول من الشيء الكثير كالقُلامة والقُرَاضة والنُقاوة والنُفَاية..."[4].

ويخيل إلي أن صيغة (فُعَال) و (فُعَالة) من المصادر ذات الدلالة التي ذكرناها سابقاً، وذلك لأننا لو قلنا مثلا حَطَمه يَحْطُمه حَطْماً، أي كسره فـ "حَطْما" هو القياس العام للفعل "حَطَم" لدلّ على مطلق الحدث دون دلالة، ولو

---

(1) الأصول 3/89-90.

(2) الكتاب 4/13.

(3) ينظر المخصص 14/132.

(4) شرح الشافية 1/155.

قلنا حَطَمه يَحْطُمه حُطَاما فدلت صيغة "حُطَام" على ما تكسر من الشيء اليابس على شكل أجزاء متفرقة.

وقد ذكر سيبويه دلالة أخرى لصيغة "فُعَال" وهي دلالتها على الحركة والاضطراب إذ قال "من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النَّزَوان والنَّقَزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في الارتفاع... وقد جاء على "فُعَال" نحو النُّزَاء والقُمَاص كما جاء عليه الصوت.."[1]، وهذا ما ذهب إليه ابن السراج أيضاً إذ قال "فَعَلان ما كان زعزعة للبدن في ارتفاع كالعَسَلان... وجاء على "فُعَال" لأنهما يتقاربان في المعنى وذلك النُّزاء والقُماص..."[2].

نستنتج من هذا أن صيغة "فُعَال" ليست قياسية بهذه الدلالة في الفعل "فَعَل" اللازم إنما هي صيغة سماعية، وذلك لقلة ورودها في الكلام، والصيغة القياسية بهذه الدلالة هي صيغة "فَعَلان". في "فَعَل" اللازم لكثرة ورودها في الكلام التي سنفصل الكلام عنها لاحقاً.

5- صيغة "فَعَلان":

تكون صيغة "فَعَلان" قياسا مطردا في قولك "فَعَل" اللازم، بشرط أن تكون الأفعال دالة على (اضطراب وتقلب) وقد أشار سيبويه إلى ذلك "من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النَّزَوان والنَّقَزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العَسَلان والرَّتَكان... ومثل هذا الغَلَيان لأنّه زعزعة وتحرّك، ومثله الغَثَيان، لأنه تَجيُّشُ نفسه وتثور ومثله الخَطَران واللَّمَعان، لانّ هذا اضطراب وتحرُّك، ومثل ذلك

(1) الكتاب 14/4.

(2) الأصول 93/3-94.

اللّهبان والصَّخَدَان والوَهَجَان، لأنّه تحرك الحرّ وثُؤُورهُ فإنما هو بمنزلة الغَلَيان)[1].

نستنتج من كلام سيبويه أن صيغة "فَعَلان" هي قياسية مطردة، في "فَعَل" اللازم بشرط أن تكون الأفعال دالة على حركة واضطراب، وذلك لأن الفعل لو التزم بالمصدر القياس العام للفعل لكان دالا على مطلق الحدث.

فالمصدر القياسي للفعل اللازم "فاض" هو "فَيْض" ولكنه لا يحمل دلالة معينة، إنما يدل على أن الحدث وقع مرة واحدة أما فَيَضَان فإنه يدل على حركة واضطراب.

ويخيل إلي أن هذه الدلالة اختصت بهذه الصيغة لتتابع ثلاث حركات في الصيغة وهي الفتحة "فَعَلاَن"، لأن الاضطراب والتقلب يكون حركة تتبع حركة أخرى.

6- صيغة "فَعِيل":

إن صيغة "فَعِيل" في الكلام تدل على معنيين هما "الصوت أو السير" وقد ارتبطت بهاتين الدلالتين أفعال الفعل اللازم "فَعَل"، أي أنّ أفعاله إن كانت دالة على صوت أو سير، فإن قياس مصدرهما يكون على زنة "فَعِيل" قال سيبويه (... قالوا وَجَب قلبه وَجيباً وَوَجَف وَجِيفا، ورَسَم البعير رَسِيما فجاء على فَعيل كما جاء على فُعَال، وكما جاء فَعِيل في الصوت كماجاء فُعَال، ذلك نحو الهدير والضَّجِيْج والقَلِيخ والصَّهِيل والنَّهِيق، والشَّحِيح، فقالوا قَلَخ البعير يَقْلَخ قَلِيْخا وهو الهَدير..)[2]، ويذهب إلى ذلك أيضاً ابن السراج إذ قال "الضرب الأول المتفقة في المصدر، وهو ينقسم إلى سبعة أقسام.... الأول فُعَال،

---

(1) الكتاب 14/4.

(2) الكتاب 14/4.

لما كان داء نحو: السُّكَات والثاني لما فتّت نحو الحُطَام.. والثالث: لما كان صوتا كالصُّرَاخ والبُكَاء وقد جاء الهَدِير والضَّجِيْج والصَّهِيل..."[1].

نلحظ أنّ في الكلام صيغتين تدلان على الصوت.. فَعِيْل وفُعَال - قال ابن سيده "ومما اجتمع فيه فَعِيل وفُعَال شَحِيْج البغل وشُحَاجه ونَهِيْق الحمار ونُهَاقه - ونَبِيح الكلب ونُبَاحة وضَغِيبُ الأرنب وضُغابها والأنَيْن والأُنَان، والزَّحير والزُّحَار وفَعِيل في هذا كما اتفق في الوصف طَوِيل وطُوَال، خَفِيف وخُفَاف..."[2]. ولنا أن نسأل السؤال الآتي إذا اتفقت الصيغتان في الدلالة، فأيّ الصغيتين مستواها الدلالي أبْلَغَ في الكلام؟ يرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ صيغة "فُعَال" أبلغ من "فَعِيل" وذلك لأنّ مدة الألف أطول من مدة الياء وأن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات، "طَوِيل وطُوَال" و "فُعَال" في الصوت أبلغ من فَعِيل، فَطُوال أبلغ من طَوِيل، وشُجَاع أبلغ من شَجِيع وكذلك القياس في المصدر لأن الوزنين متفقان[3].

نستنتج من هذا أن وجود صيغتين في الكلام تحملان الدلالة نفسها لم يكن اعتباطيا لأن المستوى الدلالي لهما لم يكن واحداً، إذ إنّ صيغة "فُعَال" أبلغ في دلالتهما في الصوت من صيغة فَعِيل.

7- صيغة "فِعَال":

تكون هذه الصيغة بكسر الفاء وفتح العين، ذات دلالات معينة في الكلام ارتبط عدد منها بقياس الفعل اللازم "فَعَل"، وهذه الدلالات هي:

1- أن تكون دالة على امتناع، وتكون مطردة في الفعل اللازم "فَعَل"، قال سيبويه "ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفِرَار والشِّرَاد والشِّمَاس والنِّفَار والطِّمَاح، وهذا كلُّه مُبَاعدة، والضراح إذا رَمَحَت برجلها

---

(1) الأصول 89/3، وينظر أدب الكاتب 470، وشرح الأشموني 304/2.

(2) المخصص 135/14.

(3) ينظر معاني الأبنية /28.

يقال رَمَحَت وضَرَحَت فقالوا: الضِّراح شبَّهوه بذلك، وقالوا الشِّباب شبَّهوه بالشِّماس - وقالوا الخِرَاط كما قالوا: الشِّراد والشِّماس وقالوا الخِلاء والحِران والخِلاء، مصدر من خَلأت الناقة أي حَرَنَت وقد قالوا خلاءَ لأن هذا فَرَق وتباعُد...[1].

أي أن أفعال "فَعَل" اللازم إذا دلت على امتناع، فإن قياس مصدرها هو "فِعَال" ويبتعد عن القياس العام لمصدر الفعل اللازم "فَعَل" الذي هو "فُعُول" نحو جَلَس جُلُوساً.

2- أن تكون دالة على انتهاء زمان الفعل، وتكون هذه الصيغة مطردة في "فَعَل" المتعدي إن كانت الأفعال دالة على انتهاء زمان الفعل قال سيبويه (وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَال وذلك الصِّرام والجِزَاز والجِداد، والقِطاع والحِصَاد، ربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال وفَعَال، فإذا أرادوا الفعل على فَعَلت قالوا: حَصَدتُه حَصْدًا، وقطعته قَطْعاً، إنما تريد العمل وانتهاء الغاية وكذلك الجز ونحوه...)[2].

أي أن الفعل إذا أرادوا به انتهاء الزمان كان على زنة "فِعَال" أو "فَعَال"، وإن كان لمطلق الحدث من دون دلالة فإنه يعود إلى القياس العام له الذي هو "فَعْل"، نحو الفعل "حَصَد"، فإذا أردنا منه مطلق الحدث قلنا "حَصْدا"، وإذا أردنا منه انتهاء الزمان قلنا إما "حَصَادا" أو "حِصَاداً".

نستنتج من هذا أن "فَعَال" و "فِعال" يطردان في كل ما كان منه معنى الوقت.

---

(1) الكتاب 4/12-13، وينظر الأصول 3/90.

(2) الكتاب 4/12، وينظر أدب الكاتب 472، والأصول 3/90، وشرح الشافية 1/153-154، لسان العرب "حدد".

3- أن تكون دالة على قرب الشيء من الشيء:

تكون صيغة "فِعَال" دالة على قرب الشيء من الشيء في "سيبويه" وقالوا في أشياء قرب بعضها من بعض فجاءوا به على فِعَال، وذلك نحو الصِّرَاف في الشاء لأنه هِيَاج فشبه به كما شبه ما ذكرنا بالولاية، لأن هذا الأصل كما أن ذاك هو الأصل ومثلهَ الهباب والقِرَاع لأنّه يهيج...[1].

فالفعل اللازم "فَعَل" إن دلّ على مطلق الحدث فإن القياس العام له هو "فُعُول" ولكن إن دلت أفعاله على قرب الشيء من الشيء، فإن قياس ذلك يكون على "فِعَال" مثل الفعل "صرف" فإن القياس فيه هو "صُرُوف" إن دل على الحدث العام للفعل، و "صِرَافاً" إن دل على قرب الشيء من الشيء[2].

نستنتج من ذلك أن القاعدة الصرفية القياسية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالدلالة، لأننا رأينا أن عدداً كبيراً من الأبنية الصرفية يتحدد استعمالها في الكلام فتكون أبنية قياسية من خلال دلالتها.

ب- أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة، ولكنها ليست قياسية:

مما لاشك فيه أن كثرة الأبنية الصرفية التي تندرج تحت وزن معين، هي ضمن ضوابط معينة، والدلالة كما ذكرنا سابقاً، كان لها الأثر الكبير في تحديد قياسية عدد من الأوزان في الكلام، وهذا حاصل من كثرة ورود الأبنية ذات الدلالات تحت وزن معين ولكن هذا لا يعني أن كل وزن ورد في الكلام يحمل دلالة هو قياس مطرد في أبنيته، لورود أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة في الكلام، ولكنها لم تكن قياسية بل سماعية، لقلة أبنيتها في الكلام وهي كثيرة في الكلام ولكن سنذكر عدداً منها على سبيل المثال، لضيق المقام وهي على النحو الآتي:

---

(1) الكتاب 4/11-12، وينظر الأصول 3/90.

(2) ينظر لسان العرب "صرف".

1- صيغة "فَيْعَلُولة":

تأتي هذه الصيغة مصدراً مسموعاً في الأفعال المعتلة العين في الأبواب "فَعَل يَفْعُل" و "فَعَل يَفْعَل" نحو "كان كَيْنُونة"، و "قاد قَيْدُودة"، و "بانَ بَيْنُونة" قال سيبويه "وكان الخليل يقول سيّد فَيْعِل، وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا الكيْنُونة، والقَيْدُودَة لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يَقُود ألا ترى أنك تقول جمل مُنْقَاد وأقود فأصلهما (فَيْعَلُولة)، وليس في غير المعتل فَيْعُلول مصدراً..."(1).

ويوضح المبرد التغييرات التي تطرأ على الصيغ التي تكون على وزن "فَيْعَلُولة" إذ قال (ويكون في المعتل منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنك لا تجد مصدراً على "فَيْعَلُولة" إلاّ في المعتل، وذلك شاخ شَيْخُوخَة، وصار صَيْرُورة وكان كَيْنُونة، إنما كان الأصل كيّنونة وصيّرورة، وشيّخوخة، وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد الزموه التخفيف كراهية للتضعيف"(2).

ويمكن القول إنّ اللغويين لم يشيروا إلا دلالة هذه الصيغة في الكلام، ما عدا صاحب اللسان نقلاً عن الفراء، أن تكون دلالة هذا المصدر فيما لا يحصى من هذا الضرب أي أن الحدث متكرر وليس له عدد معين في تكراره جاء في اللسان "وقد كان كَوْنا، كَيْنُونة، عن الحياني وكراع والكينونة في مصدر كان يكون أحسن، قال الفراء: العرب تقول في ذوات الياء مما يشبه زغت وسرت: طرت طيرورة وحدت حَيْدُودة فيما لا يحصى من هذا الضرب... وقد أتى عنهم في أربعة أحرف منها: الكينونة من كنت والدَّيْمُومة من دمت والهَيْعوعة من الهواع والسَّيْدُودة من سِدت..."(3).

---

(1) الكتاب 365/4.

(2) المقتضب 126/2، وينظر ليس في الكلام العرب / 38، ولسان العرب "كون".

(3) لسان العرب "كون".

نستنتج من ذلك أن هذه الصيغة تدل على تكرار الحدث مرات متعددة وهي ليست صيغة قياسية في الكلام، لأن الكلمات التي جاءت في الكلام تحت وزن هذا المصدر قليلة جداً إذ لا تكون ضابطا يمكن القياس عليه ويمكن أن يطرد في الأفعال المعتلة العين كلها وهي "كان كَيْنُونة" وقاد قَيْدُودة، وبان بَيْنُونة، ودام دَيْمُومة، وهاع هَيْعُوعة، وقال قَيْلُولة، وغاب غَيْبُوبة وطار طَيْرُورة، وسار سَيْرُورة، وحاد حَيْدُودة، وساد سَيْدُودة، وبات بَيْتُوتة، وفاض فَيْضُوضة، وشاخ شَيْخُوخة، وعاش عَيْشُوشة"[1]، إذ هناك أفعال ثلاثية كثيرة معتلة العين، ولكنها لا تصدق أن تكون على صيغة (فَيْعَلولة) مثل صام، ونام، وجاء، وقام، وسال، وباء... إلخ.

2- صيغة "فَعَلى":

تعد صيغة "فَعَلى" من المصادر المسموعة في الكلام لأنها لم ترد كثيراً في الكلام، وضابطها غير واضح في الكتب وقد تضمنت معنى المصدر في حدود استعمالها من خلال العبارة الواحدة، وليست مقيسة في كل فعل ثلاثي سواء أكان لازما أم كان متعدياً، وقد علل سيبويه دخول ألف التأنيث عليها أو على المصادر التي جاءت بها بقوله "قد دخلت الألف كدخول الهاء في المصادر"[2] أي دخول الألف كدخول الهاء وجعل سيبويه ما ذكره مصادر مؤنثة بالألف كما قد يكون المصدر مؤنثا بالهاء كقولك العِدَة والزِّنة والرِّكْبَة والجِلسة وغير ذلك...[3].

وعلى الرغم من أنها ليست قياسية في الكلام، غير أنها تكون ذات دلالة في المصادر وهي دلالتها على السرعة ولم يذكر هذه الدلالة سوى ابن جني إذ قال "ووجدت أيضاً "الفَعَلى" في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة

---

(1) ينظر لسان العرب الجذر الثلاثي لكل مادة.

(2) الكتاب 41/4.

(3) المخصص 155/14.

نحو البَشَكَى والجَمَزَى والولقى...."[1]، فالجَمزى مصدر يدل على العدو الشديد سواء أكان إنساناً أو حيواناً[2].

3- صيغة "فِعَل":

وهي صيغة سماعية في جميع ما وردت عليه، وقد سمع في باب "فَعَل - يَفْعِل" نحو قَلى قِلى وفي باب "فَعِل - يفْعِل" نحو شَبِع - شِبْعاً وسَمِن سِمْناً، وفي باب "فَعُل يَفْعُل" نحو غَلُظَ غِلْظاً وصَغِر صِغْراً[3].

على الرغم من أنها صيغة سماعية، وردت دالة على المساحة في عدد من أفعالها، إذ كيف جاءت عند سيبويه من المصادر التي تدل على الصغر والكبر إذ قال " وما كان من الصِّغَر والكِبر فهو نحو من هذا قالوا: عظُم عظامة... وقد يجيء المصدر على فِعَل وذلك قولك الصِّغَر والكِبَر والقِدمَ والضِّخَم..."[4].

هذه أهم الأبنية السماعية ذات الدلالة في الكلام، وقد ذكرنا سابقاً بعضا منها من خلال الكلام على الأبنية ذات الدلالات القياسية لاقتضاء الكلام إلى ذلك.

جـ- أبنية صرفية ذات دلالة سياقية:

مما لاشك فيه أن البناء الصرفي قد يكون ذا دلالة معنوية محددة تنحصر في السياق الذي تأتي به، ثم تنتفي هذه الدلالة إذا انتهى السياق، وهذه الدلالة السياقية مقصودة في الكلام، إذ تأتي لتحقيق أغراض متعددة، ولا يمكن أن نعد هذه الدلالة قياسية بحتة، لأنها دلالة سياقية كما ذكرنا تنتهي بانتهاء السياق، وسنذكر عدداً من هذه الدلالات وهي:

---

(1) الخصائص 155/2.

(2) ينظر لسان العرب "حيز".

(3) ينظر الكتاب 20/4 وما بعدها.

(4) الكتاب 30/4 وينظر التطور النحوي /66.

1- مجيء صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول":

لقد ذهب اللغويون إلى أن صيغة "فَاعِل"قد تأتي أحيانا في الكلام بمعنى مَفْعول قال الرضي "...قالوا وقد جاء فَاعِل بمعنى مَفْعُول نحو ماء دافِق أي ماء مَدْفُوق وعَيْشة رَاضية أي مَرْضِية، الأولى يكون على النسب كنَابِل ونَاشب..."[1] وأنّ مجيئه على هذه الشاكلة على سبيل المجاز لا الحقيقة لتحقيق غرض ما، قد يكون للمدح أو للذم، ولا يتحقق هذا الغرض إلا من خلال السياق، من ذلك قوله تعالى "في عِيْشة راضية"[2] قال الفراء "والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا وهو مَفْعُول في الأصل وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلا مصرحا لم يقل ذلك فيه لأنه لا يجوز أن تقول للضارب مَضْرُوب ولا للمَضْرُوب ضَارِب، لأنه لا مدح فيه ولا ذم.."[3] وإن صيغة "راضية" التي هي على زنة "فاعل" لا تدل على صيغة اسم المفعول بمفردها وإنما تتحقق لها هذه الدلالة من خلال السياق، لتحقيق غرض المدح أو الذم ومن ذلك أيضا قوله تعالى "من ماء دافق"[4]، قال الفراء "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذ كان في مذهب نعت، كقول العرب، هذا سرّ كاتم، وهم ناصب، وليل نائم وعيشة راضية، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هي معهن"[5].

---

(1) شرح الكافية 199/1.

(2) سورة الحاقة/22.

(3) معاني القرآن "الفراء" 182/3.

(4) سورة الطارق / 6.

(5) معاني القرآن "الفراء" 255/3.

2- مجيء المصدر في الكلام أحياناً بمعنى فاعل:

يأتي المصدر في الكلام أحياناً للدلالة على معنى الفاعل، قال سيبويه وقد يجيء المصدر على المَفْعُول... ويقع على الفَاعِل، وذلك قولك يوم غمّ ورجل نَوْم، إنما تريد النائم والغام...[1].

مما لاشك فيه أن دلالة المصدر على الفاعل هي دلالة سياقية، إذ إن المصدر لا يعطي هذه الدلالة بمفرده، ما لم يكن ضمن سياق معين لتحقيق غرض ما جاء في اللسان "وفي حديث عبد الله بن جعفر، قال للحسين، ورأى ناقته نائمة في زمامها بالفرج وكان مريضا "أيها النَّوم أيها النَّوم "وظن أنه نائم فإذا هو مثبت وجعا، أراد أيها النائم فوضع المصدر موضعه، كما يقال رجل صوم أي صائم...[2].

3- مجيء المصدر في الكلام بمعنى المفعول:

يأتي المصدر في الكلام أحياناً بمعنى المفْعُول قال سيبويه "... وقد يجيء المصدر على المفعول وذلك قولك: لبن حَلْب، إنما تريد مَحْلُوب وكقولهم الخَلْق، إنما تريد المَخْلوق، ويقولون للدرهم، ضَرْب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير"[3] أي أن العرب استعملت بكثرة المصدر للدال على اسم المفعول وهذه الدلالة أيضاً لا تتحقق إلا من خلال السياق، لأن المصدر لا يحقق هذه الدلالة إلا بصيغة مستقلة، ونحو قوله تعالى "وجاءوا على قَمِيصه بدم كَذْب"[4] قال الفراء في ذلك "معناه مَكْذُوب، والعرب تقول للكَذْب، مَكْذُوب، وللضَّعْف مَضْعُوف، وليس له عَقْد رأي ومَعْقُود رأي، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولا، ويقولون: هذا أمر ليس له مَعْنِيّ،

---

(1) الكتاب 43/4.

(2) لسان العرب "نوم".

(3) الكتاب 63/4.

(4) سورة يوسف /18.

يريدون مَعْنَى، ويقولون للجلّد مَجْلَوَد قال الشاعر: إن أخا المَجْلُود من صَبرَا.."[1].

4- صيغ معينة تدل على معاني صيغ أخرى:

لقد جاءت في الكلام أبنية صرفية معينة، تدل على صيغة أخرى، وهذه الدلالة لا يمكن تقصيها إلا من خلال السياق الذي جاءت فيه من هذه الأبنية:

1- صيغة "فُعْل" تدل على صيغة "أفْعَال" كما في قوله تعالى "عُذْرا أو نُذْرا"[2] جاء في اللسان "... قرئت عُذْرا أو نُذْرا. قال معناهما المصدر وانتصابها على المفعول له "المعنى بالمقلبات ذكرا للأعْذِار أو الأنْذار.."[3].

2- صيغة "فَعِيل" تدل على صيغة "إفْعَال" كما في قوله تعالى "فستعلمون كيف نذير"[4].

وقوله تعالى: "فكيف كان نذير"[5] جاء في اللسان أن صيغة "نذير" كانت بمعنى الأنْذَار والنَذِير اسم الأنْذَار[6].

3- صيغة "فِعَلَة" تدل على صيغة "تَفْعِيل" كما في قوله تعالى "أن يكون لهم الخِيرَة[7]، جاء في اللسان"... قال أبو منصور، وقرأ الفراء (أن يكون لهم الخِيَرة بفتح الياء ومثله سبي طِيّة، قال الزجاج: الخِيَرة التَخْيير..."[8].

---

(1) معاني القرآن "الفراء" 38/2.

(2) سورة المرسلات /6.

(3) لسان العرب "نذر".

(4) سورة الملك/17.

(5) سورة الفرقان / 7.

(6) ينظر لسان العرب "نذر".

(7) سورة الأحزاب / 36.

(8) لسان العرب "خير".

4- صيغة "فَعَال" تدل على صيغتي "تَفَعَّل وتَفْعِيل" كما في قوله تعالى" وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما"[1] جاء في اللسان معناه تسلّما وبراءة لا خير بيننا وبينكم ولا شرّ وليس على السلام المستعمل في التحية لأن الآية مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين هذا كله قول سيبويه وزعم أن أبا ربيعة كان يقول إذا لقيت فلانا فقل سلاما أي تَسْلِيماً: قال ومنهم من يقول سَلاَم أي امري وأمرك المبادأة والمشاركة[2].

نخلص من هذا أن البناء في العربية قد يكتسب أحياناً دلالة معينة من خلال السياق الذي يأتي به وتنتفي هذه الدلالة بانتفاء السياق، وهي كثيرة في الكلام والذي ذكرناه يمثل جانبا منها ولضيق المقام لم نذكرها جميعاً، وهي ليست دلالة قياسية ذلك لارتباطها بأبنية معينة كانت لتحقيق غرض معين في الكلام.

تلخيصا لما ورد في بحثنا نقول: إننا وجدنا الدلالة، تؤثر تأثيراً كبيراً في استنباط القاعدة الصرفية القياسية، إذ إن البناء الواحد إذا كان ذا دلالة معينة والأبنية التي تندرج تحته كثيرة في الكلام، فإنه يكون بناء قياسيا عاما يأخذ حيزه في الكلام ومن هنا فإن الدلالة الصرفية ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، وإن كانت لا تصدق على كل الأوزان الصرفية، إذ لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام، وفق أحكام معينة.

وهذا لا يعني أن كل بناء صرفي ذا دلالة هو قياس في الكلام، إذ وجدنا أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة، ولكنها ليست قياسية في الكلام وذلك لقلة الموروث اللغوي الذي يندرج تحت ذلك البناء الدلالي، لأننا لا نستطيع

---

(1) سورة الفرقان /63.

(2) لسان العرب "سلم".

أن نقول هذا بناء قياسي، إذا لم تندرج تحته كلمات كثيرة، تعطي عنه ذلك الانطباع القياسي المقبول في الكلام الذي افترضه اللغويون القدماء.

وكذلك وجدنا أبنية صرفية أيضاً ذات دلالات ولكن لا تتحقق دلالتها إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، لأن البناء يأتي من خلال السياق لتحقيق غرض ما.

وأخيراً نقول: إن سيبويه هو خير من عرض لموضوع الدلالة الصرفية وأعطاه ذلك المدى الواسع في الكلام، وإن لم يفرد له بابا خاصا إلا أن المتتبع يجد ضالته في ذلك من خلال الموضوعات الصرفية المتنوعة في الكلام، وهذا الأمر لم يكن قصرا على سيبويه لأن اللغويين من بعده لم يفردوا للدلالة الصرفية بابا مستقلا بحد ذاته، وكذلك المحدثون.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي / ط1 / 1965 بغداد.

3- أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد / ط 4 / مطبعة السعادة / 1963/ مصر.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق الدكتور مصطفى النماس / ط 1/ مطبعة النسر الذهبي / 1984 / القاهرة.

5- الأصول في النحو / لابن السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / ط 2 / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / 1987م / بيروت.

6- التبصرة والتذكرة / لأبي محمد الصميري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / ط1 / دار الفكر / دمشق / 1982م.

7- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي / ط 5 / مطبعة وادي الملوك 1955م.

8- التطبيق الصرفي / الدكتور عبد الراجحي / دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت / 1973م.

9- التطور النحوي للغة العربية / سلسلة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية الأستاذ الكبير برجستراسر / سنة 1939.

10- التفسير الكبير / الفخر الرازي / المطبعة البهية.

11- التكملة / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / مطابع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل / 1981م.

21- الكافية في النحو / لابن الحاجب / شرح رضي الدين الاستربادي / دار الكتب العلمية بيروت / لبنان.

22- كتاب سيبويه / لسيبويه / ط3 /عالم الكتب / بيروت / 1983 تحقيق عبد السلام هارون.

23- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / 1956م.

24- اللغة العربية نظامها وآدابها وقضاياها المعاصرة / الدكتور محمود سمارة أبو عجمية / مطابع الدستور التجارية / الأردن / 1989م.

25- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتوح شريف / الناشر مكتبة الشباب / القسم الأول.

26- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / جـ 1 و جـ2.

27- المخصص/ لابن سيده / ذخائر التراث العربي / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت.

28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ للسيوطي / شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين / من منشورات المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / 1987م.

29- معاني الأبنية / الدكتور فاضل صالح السامرائي / جامعة الكويت / ط1/ 1981م.

30- معاني القرآن/ للأخفش / دراسة وتحقيق الدكتور فائز فارس / ط1 / 1981م.

31- معاني القرآن/ للفراء تحقيق أحمد يوسف، نجاتي ومحمد علي النجار/ط1/مطبعة دار الكتب المصرية / القاهرة / 1955م.

32- المقتضب / للمبرد/تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب بيروت / 1963م.

33- المنصف / شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر / 1954م.

34- المهذب في علم التصريف / الدكتور هاشم شلاش وآخرون / جامعة بغداد / 1989م.

35- النحو الوافي في ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة / الدكتور عباس حسن / ط4 / دار المعارف / مصر.

36- نزهة الطرف في علم الصرف / أحمد بن محمد الميداني / دار الآفاق الجديدة / ط1 / بيروت / 1981م.

37- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية / السيوطي / ط 1327/1هـ / القاهرة.

3

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

- ❖ المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول.
- ❖ المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف.
- ❖ المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي.
- ❖ المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة - دراسة تحليلية

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

الوزن الصرفي بين الثبات والتحول

1- التمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فإن موضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان "الوزن الصرفي بين الثبات والتحول" وأن اختياري لهذا الموضوع له أسباب عدة، ولكن السبب المهم من هذه الأسباب هو السؤال المتكرر لماذا يستقر الوزن الصرفي لعدد من الكلمات على ما هو عليه، دون تغير بينما نراه مرة أخرى يحدث فيه تغير، تحت القاعدة القياسية نفسها لتلك الكلمات؟

إنّ هذا التغير الذي يحدث في الميزان الصرفي مقصود في الكلام، إذ ليست المسألة اعتباطية، بقدر ما هي ضرورة ملزمة يحتاجها المتكلم، إذ وجدنا عددا من الكلمات حادت عن الميزان الأصلي القياسي، وعلينا أن نتتبع لماذا حادت هذه الكلمات عن ذلك.

قبل أن نفصل الكلام على ذلك، علينا أن نحدد "الميزان الصرفي" لغة واصطلاحاً. جاء معنى الميزان في اللغة (... يقال وَزَنَ فلانٌ الدراهمَ وَزْناً بالميزانِ، وإذا كاله فقد وزنه أيضاً، ويقال وَزَن الشيء إذا قدّره... الميزان

العَدْل. ووازَنه عَادله وقابله)[1] نلاحظ أن معنى" الميزان" في اللغة هو المقابلة أو المعادلة بين شيئين.

أما اصطلاحاً، فلم نجد اللغويين القدماء يضعون له حدّا في الكلام فسيبويه قد تعرض له من خلال موضوعات الكتاب، ولم يكن يقول هذه الكلمة على وزن كذا، إنما كان يذكر أن هذه الكلمة على بناء كذا نحو (فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، على "فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل وكون المصدر فَعْلا والاسم فَاعِلا، فأمّا فَعَل يَفْعُل ومصدره فَقَتل يَقْتُل قَتَلا والاسم قاتل.. وأمّا فَعَل يَفْعِل فنحو ضَرَب يَضْرِب ضَرْباً وهو ضاربٌ، وأما فَعِل يَفْعَل، ومصدره والاسم فنحو لِحسَه يَلحَسه لحساً وهو لاحِس...)[2] وهذا ما نجده أيضاً عند المبّرد، ولكنّه يذكر أحياناً هذه الكلمة على وزن كذا نحو (ويكون المصدر على "إفْعَال وذلك قولك أكْرَم يُكْرِم إكْرَاما، وأحْسَن يُحْسِن إحْسَانا ويكون على "فاعلت" فيكون مستقبله على وزن مستقبل "أفْعَلت"، قبل أنْ يحذف وذلك قولك/قاتل يُقَاتِل، وضَارِب يُضَارِب...)[3].

وينحو ابن السراج هذا المنحى أيضاً نحو (فَعَالة للترك والانتهاء.. و "فَعَل" للانتهاء والترك أيضاً هذا يجيء فعله على "فَعِل يَفْعَل نحو أَجِمَ يَأْجَمُ أَجَما، وسَنِق يَسنِق سَنَقاً...)[4]، وهذا ما يذهب إليه ابن جني أيضاً، وقد كان يقول هذه الكلمة على وزن كذا نحو (... وإمّا إن لم يَقُمْ الدليل، ولم يوجد النظير فإنّك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من أَنْدَلُس أنّهما زائدتان، وأنّ وزن الكلمة بهما "أنْفَعُل" وإنْ كان مثالا لا نظير له...)[5].

---

(1) لسان العرب "وزن".

(2) الكتاب / وينظر المصدر نفسه 11/4، 17/4... الخ.

(3) المقتضب 72/1.

(4) الأصول 93/3.

(5) الخصائص 199/1.

وهذا أيضاً ما نجده عند الصيمري، والزمخشري وابن يعيش[1]. وهذا الأمر لا يستمر، إذ إنّ هناك من اللغويين القدماء من وضع حدّاً للميزان الصرفي وجعله في باب مستقل "الرضي الاسترابادي" إذ قال (أقول / يعني إذا أردت وزن الكلمة عبّرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام، أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول / ضَرَب على وزن "فَعَل"...)[2].

نخلص من هذا أنّ اللغويين القدماء وإن لم يحدوا الميزان الصرفي ما عدا الرضي الاسترابادي، إلا أنّ قواعده وأحكامه كانت واضحة عندهم جدا، إذ جعلوا عددا من الحروف تسمى بـ "الميزان الصرفي" إذ يلتزم به قواعد وأحكاما، ولم يخرجوا عنها، إذ هو يقابل أي كلمة يراد وزنها في الكلام، ويكون ذلك بعدد حروفه يتشكل بحركاتها، وتذكر فيه أحرف الزيادة وتقابل جذور الكلمة حروف الميزان، ويحذف من حروفه ما يحذف منها، والأمر الآخر أنّ حروفه لا تتأثر بالإبدال الحاصل في حروف الكلمة الموزونة، وأيضاً تتقدم حروفه وتتأخر بحسب ما يصيب الحروف الأصول من قلب مكاني، لذلك فإن الميزان الصرفي عند اللغويين يحمل بين طياته فائدة كبيرة، وتكمن هذه في (معرفة أصول الكلمات وزياداتها وهيأتها، وضبط حروفها من حيث الحركات والسكنات، وترتيبها - من حيث التقديم والتأخير وما وقع فيها... تشبيها بالميزان الذي يستعمله أصحاب الصناعات الدقيقة في معرفة الوزن الدقيق للمادة التي يصنعونها ومقدار ما فيها من معدن خالص ومعدن رخيص ولقد ساعد الميزان الصرفي على ضبط أعمالهم الصرفيّة في عدم الوقوع في الزلل الذي يمكن أنْ يحدث في مثل هذه الدراسات الدقيقة..)[3].

---

(1) ينظر التبصرة والتذكرة 764/2 وما بعدها، شرح المفصل 36/6.

(2) شرح الشافية 12/1.

(3) أوزان الفعل ومعانيها /8.

مما لاشك فيه أنّ حروف الميزان الصرفي هي ثلاثة (ف، ع، ل) والسبب في اختيارهم لها أنهم وجدوا أنّ أكثر الكلمات في اللغة العربية تتكون من ثلاثة أحرف، لذلك حدّوا الميزان الصرفي بها، إذا استدعى الأمر زادوا عليها أو نقصوا منها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فمثلا لو أخذنا الفعل الماضي (كَتَبَ) فإنّه على وزن (فَعَل)، أما إذا أردنا أن نأخذ منه المضارع، فإنّنا نجعله على وزن (يَفْعُل - يَكْتُبُ)، إذ زدنا الياء على الميزان الصرفي "فَعَل" وهذه الزيادات المقصودة في الكلام، لأنّنا حولنا عن طريقها الفعل من ماض إلى مضارع، وكذلك لو أردنا أن نشتق من الفعل كتب اسم الفاعل زدنا الألف بين الكاف والتاء فتصبح الكلمة "كَاتِب - فَاعِل" وهذه الزيادة كما لاحظنا تعقبها زيادة في الميزان الصرفي، لكي نحقق الموازنة اللفظية بينهما.

إنّ الزيادة التي تحصل في الميزان الصرفي فمواقعها واضحة وثابتة في الكلام والغاية منها واحدة هو لزيادة الألفاظ ذات المعاني المختلفة، وقد تم استقصاء هذه المعاني عن طريق السماع قال الرضي الاسترباذي (... وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أنْ تقول مثلا في ظَرُف أظْرَف، وفي نَصَر أنْصَر ولهذا رُدّ على الأخفش في قياس أظنّ وأحْسَبَ وأَخَال على أعْلَم وأَرَى وكذا لا تقول - نصّر ولا دخّل وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كلّ باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذلك استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ أَذْهَب وأَدْخَل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلا، فليس لك أنْ تستعمل أَذْهَب بمعنى أزَال الذهاب أو عرّض للذهاب أو نحو ذلك...)[1].

والزيادة في أية كلمة كما ذكرنا سابقاً ستؤدي إلى زيادة في الميزان الصرفي، والألفاظ التي تحصل بها الزيادة واضحة المعالم في الكلام، إذ إنّها ثابتة الأوزان، ولكن الذي يهمنا هو التحّول الذي يحصل أحياناً في الميزان، وما ينتج عن هذا التحول، لأنّ الميزان الصرفي كما ذكرنا سابقاً لا يستمر

(1) شرح الشافية 1/84-85.

على وتيرة واحدة، إذ إنّ مقتضبات معينة تجعله يتحول من حال إلى حال آخر بحسب ما يعتري الكلمة من تغيّر، وهذه المسألة قد لمسناها في عدد من الكلمات إذ لا يوجد تناسب بين الميزان الأصلي للكلمة الذي سنه اللغويون القدماء والكلمة نفسها وهذه المسألة قد استوقفتني كثيراً لأنها ظاهرة تستحق الوقوف عليها ولاسيما إذا بحثنا عن أسباب ذلك، لأنّ عدم حصول الموافقة بين الوزن الأصلي للكلمة، والكلمة نفسها الشائعة الاستعمال في الكلام، لم يكن اعتباطيا بقدر ما هو حاجة أساسية ألمت بتلك الكلمة لتجعلها كلمة سهلة التداول والاستعمال، وقد حاولت استقصاء عدد من هذه الأبنية التي حادت عن أوزانها الأصلية ودراستها دراسة مفصلة لنعرف جراء ذلك أسباب هذه الظاهرة وهذه الأبنية هي:

1- مضارع الفعل المثالي "الواوي":

مما لاشك فيه أنّ للفعل الثلاثي المجرد في الكلام ستة أبواب تندرج تحتها ضوابط متعددة تنتظم في خلالها الأفعال في الكلام، الذي استوقفني من هذه الأبواب (الباب الثاني - فَعَل - يَفْعِل) وقد اندرجت تحته عدّة ضوابط لتأخذ من خلالها الأفعال مجالها في الكلام، ومن هذا الضوابط التي تستدعي الوقوف هو أنّ كل فعل "واوي الفاء" كان من هذا الباب قال ابن عصفور (فإنْ كان معتل الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبداً على "يَفْعِل" بكسر العين نحو "وَعَد - يَعِد" و "وَزَن - يَزِن" وتحذف الواو لوقعها بين ياء وكسرة في يَعِد ثم تُحمل في "أَعِد ونَعِد وتَعِدُ...)"[1].

إنّ هذا الذي ذكره ابن عصفور يمثل القاعدة العامة لهذا "الفعل" إذ إنّ أصل هذه الأفعال على وفق القياس العام لها هو أنّ الفعل "وَصَل" على زِنَة "فَعَل" وأن الأصل في مضارعه هو "يُوْصِل - يَفْعِل"، فنلاحظ أنّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع لكنه توافق لا يستمر،

(1) الممنع في التصريف 174/1.

لأنّ الفعل سيكون ثقيلا في النطق فأدى ذلك إلى حذف الواو من الفعل المضارع قال سيبويه (... فلمّا كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا / ياجَل - وييجُلُ، كانت الواو مع الضّمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذْ كرهوها مع ياء فحذفوها، كأنّهم إنما يحذفونها من يَفْعِل...)[1] وقال المبرد (اعلم أنّ هذه الواو إذا كان الفعل على "يَفْعِل" سقطت من المضارع وذلك قولك / وَعَد يَعِد ووَجد يَجِد وَوَسَمَ يَسِم، وسقوطها لأنها وقعت موقع تمتنع فيه الواوات، وذلك أنّها بين ياء وكسرة، وجُعِلت حروف المضارع الأُخَر توابعَ للياء، لئلا يختلف الباب، ولأنّه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها، إذ كان مجازُها واحداً...)[2].

نلاحظ من الذي ذكره اللغويون أنّ حذف الواو من مضارع الفعل المثالي هو مقصود، إذ لو جعلنا الفعل "وَصَلَ" على "يَفْعِل" لكانت النتيجة "يَوْصِل" إذ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع ولكن هذا التوافق لا يستمر كما ذكرنا، لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق، لصعوبة الانتقال من "فتحة" إلى "كسرة" وبينهما "واو" ساكنة وهذا الحذف في الكلمة الأصلية يؤدي إلى الحذف في الميزان الصرفي، إذ إنّ الذي حذف من الفعل، يقابل حرف "الفاء" في الميزان الصرفي الأصلي للكلمة، بحسب المخطط الآتي:

فَعَل - وَصَل - يَفْعِل - يَوْصِل ← تحذف الواو، للسبب السابق الذي ذكرناه وهي تقابل الفاء، فتصبح الكلمة "يَصِل" ويكون وزن الكلمة بعد ذلك "يَعِل".

إنّ هذا الحذف الذي طرأ على الفعل ويعقبه الحذف أيضا في الميزان الصرفي، لم يؤثر على الفعل من حيث نسبته إلى بابه، إذ يبقى على ما هو

---

(1) الكتاب 4/52-53.

(2) المقتضب 1/88.

عليه. وهذا الامر لا يستمر، ذلك انّ الفعل المثالي ان كانت لامه حرفاً حلقياً تغيّر بابه فيأتي من "الباب الثالث – فَعَل – يَفْعَل "نحو وَدَع يَدَع ووَضع يَضَعُ ووَقَع يَقَع....إلخ، قال الرضي الاسترابادي (وأما وَهَب يهَبُ ووَضَع يَضَعُ ووقَع يَقَعُ ووَلَغَ يَلَغُ فالأصل فيها كسر عين المضارع، وكذلك وَسِع يَسَع ووَطِئ يَطَأ، فحذف الواو، ثم فتح العين لحرف الحلق....)[1]. أي أن الفعل مثلا (وَضَع) هو في الأصل من الباب الثاني "فَعَل – يَفْعِل" حسب الخطط الآتي:-

فَعَل – وَضَع/ يَفْعِل – يَوْضِع ← تحذف الواو لثقلها - يَضِعُ، ثم تقلب الكسرة فتحه يَضَعُ فيصبح الميزان الصرفي هو "يَعَل"، لأنّها ثقيلة مع أحرف الحلق قال سيبويه (وإنما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو، وكذلك حركوهن إذكنّ عيناتٍ، ولم يُفْعَل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنّهما من الحروف التي ارتفعت والحروف المرتفعة حيز على حدةٍ، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع وكرُه أن يتناول للذي سفل حركة من هذا الحيز....)[2].

نلاحظ أنّ الحذف الذي حصل للفعل المثالي الذي ينتهي بأحد أحرف الحلق، وكذلك التبدل في حركة العين من الكسرة إلى الفتحة لم يكن اعتباطا" بقدر ارتباطه بعملية نطق الفعل، إذ إن هذا الحذف والتبدل في الحركات، قد نتج عنه فعل سهل النطق وإنْ أخرجه من بابه الأصلي الذي هو "الباب الثاني" وجعله تابعاً إلى الباب الثالث.

(1) شرح الشافية 130/1.

(2) الكتاب 101/4.

2- اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف:

إن اسم المفعول في الكلام يأتي قياساً "مطردا" على زنة "مَفْعُول" لكلّ فعل ثلاثي سواء أكان فعلاً ثلاثياً صحيحاً أم معتلاً (قُتِل - مَقْتُول - كُتِب - مَكْتُوب ...إلخ)، إذ نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي "مَفْعُول" والكلمات، سواء في الحروف أم في الحركات، ولكن هذا الثبات في الميزان الصرفي لا يستمر، إذ يعترضه بعض التحوّل ولاسيما في الفعل الأجوف بنوعية "الواوي، واليائي". وهذا التحول مقصود في الكلام على نحو ما سيظهر لنا من خلال الكلام على ذلك، فالفعل الأجوف "الواوي"، عندما يشتق منه اسم المفعول تكون لغة النقص في الميزان الصرفي هي الفصيحة وأما لغة التمام فتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الفصاحة لأنّ لغة النقص تنسب إلى بني حجار ولغة التمام تنسب إلى بني تميم جاء في اللسان (...ويقال - صُنت الشيء أَصُونه - فهو مَصُون ... وثوبٌ مَصُون على النقص ومَصْوُون على التمام الأخيرة نادرة، وهي تميمة)[1].

ومما لاشك فيه أنّ لغة التمام وهي الأقل فصاحة، متوافقة مع الميزان الصرفي نحو صَان - صَوَن - مَصْوُون - مَفْعُول:- أو بَاع - مَبْيُوع.... إلخ. أمّا لغة النقص فليس الأمر كذلك، إذ حدث خلاف بين اللغويين "الميزان الصرفي" النهائي للكلمة قال سيبويه (ويعتلُّ مَفْعُول كما اعتل فُعِلَ، لانّ الاسم على فُعِل مَفْعُول، كما أنّ الاسم على فَعَل فَاعِل فتقول - مَزُوْر ومَصُوْغ، وإنما كان الأصل مَزْوُور، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في يَفْعَل وفَعَل وحذفت واو مفعول لأنّه لا يلتقي ساكنان...)[2]. فعلى مذهب سيبويه أنّ المحذوف "الواو الزائدة" أي واو "مفعول" والزائد أحق بالحذف من الأصلي ثم تضم عين الكلمة لمناسبة الواو وعليه فإن وزن اسم المفعول بعد الحذف يكون على "مَفُعْل" على وفق المخطط الآتي:

---

(1) لسان العرب "صون".

(2) الكتاب 348/4.

قَال - قُول - مَفْعُول - مَفْوُول ← إعلال بالتسكين بين القاف والواو ← مَقُوْول - التقاء الساكنين ← حذف واو مفعول ← مَقُوْل لأن الواو الثانية تمثل عين الكلمة.

أمّا الأخفش، فيرى أنّ الواو الأولى هي المحذوفة وهي عين الكلمة، ثم ضمّت الكلمة لمجانسة الواو قال المبرد (وأمّا الأخفش فكان يقول - المحذوفة عين الفعل، لأنّه إذا التقى ساكنان حذف الأول لالتقاء الساكنين)(1).

نلاحظ من كلام الأخفش أن الوزن الصرفي النهائي للكلمة يكون على زنة "مَقُوْل" نلخص من هذا أنّ وزنين قد نتجا من لغة النقص "مَفْعُل" وينسب إلى سيبويه و "مَفُول" وينسب إلى الأخفش، ومهما يكن من أمر، فإنّنا نلاحظ أنّ الميزان الصرفي تحول من التمام إلى النقص، وهو تحوّل مقصود في الكلام لأنّ لغة التمام في الميزان الصرفي على لهجة بني تميم ستكون ثقيلة على اللسان وهذا النقل ناتج من ضم "واو مفعول"، ثم تليها "واو الصيغة"، وهذا النقل جعلهم يحذفون إحدى الواوين، بعد تسكين الواو الأولى.

ولم يقتصر الخلاف في التغيّر الحادث في الميزان الصرفي على الفعل الأجوف الواوي، بل نلمسه أيضاً في الأجوف اليائي فسيبويه يذهب إلى أنّ المحذوف هو "واو الصيغة" قال سيبويه (وتقول في الياء - مَبِيْع ومَهِيْب، أسكنت العين وأُذْهِبت واو مَفْعُول، لأنّه لا يلتقي ساكنان وجُعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلها تابعة في بِيْضٍ وكان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للصفة فصار هذا الوجه عندهم إذا كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمَّة فراراً من الضمّة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم مَشُوب ومَشِيب، وغَار مَنُول ومَنِيل مَلُوم وَمِلِيم..)(2)، إذ يكون وزن الصيغة على رأي سيبويه "مُفْعِل" حسب المخطط الآتي:

---

(1) المقتضب 100/1، وينظر المنصف 287/1-288، وشرح الشافية 147/3.

(2) الكتاب 348/4.

باع - بيع ← مَبْيُوع ← إعلال بالتسكين ← مَبُيْوْع - التقاء الساكنين - تحذف واو مفعول - مَبِيع، ثم تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة لكي لا يحصل إعلال بالياء بقلبها إلى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فيكون الميزان الصرفي النهائي على رأي سبويه هو "مَفِعْل" أما الأخفش فقد كان يحذف الساكن الأول أي عين الصيغة قال الرضي الاستربادي "وأما الأخفش فإنّه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقاء الساكنين، فقيل له - فينبغي أن يبقى عندك مَبُوع، فما هذه الياء في مبيع فقال - لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ثم حذفت الياء للساكنين، ثم قلبت الواو ياء للكسرة...)[1]. نلاحظ من ذلك كما ذكرنا سابقاً أن الأخفش يرى أن المحذوف هو عين الكلمة، وذلك يكون وزن الصيغة النهائية على رأيه هو "مَفِيل".

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أنّ الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغيّر، إذ انتقل من حالة الثبات إلى التحول، وهذا التحول فيه خلاف بين اللغويين، فالأجوف الواوي تعد أن لغة النقص فيه هي الأحسن، لأن لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي، فاعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق إلا أنها ليست لغة فصيحة، وإنما اللهجة الفصيحة هي لهجة بني حجاز.

3- صيغة "فَيْعِل" والخلاف في حركة عينها:

لقد ذهب الخليل على أنّ صيغة "فَيْعِل" تكون مكسورة العين ووافقه سيبويه في ذلك وذهب بعضهم إلى أنّها مفتوحة العين "فَيْعَل" قال سيبويه (وكان الخليل يقول - سَيِّد "فَيْعِل"، وإنْ لم يكن فَيعِل في غير المعتل لأنهم يخصّون المعتل بالبناء لا يخصُّون غيره من المعتل.. وقد قال غيره - هو "فَيْعَل" لأنّه ليس من غير المعتل فَيْعِل، وقالوا غُيِّرت الحركة، لانّ الحركة قد تقلب

(1) شرح الشافية 147/3.

إذا غيّر الاسم ألا تراهم قالوا - بصْرِيّ... وقالوا دُهْرِيّ، فكذلك غيّروا حركة فَيْعَل...)[1].

نلاحظ من كلام سيبويه أنّه يذهب إلى أنّ "فَيْعِل" يكون بناء خاصا للصفة المشبهة من الأجوف، أما "فَيْعَل" بفتح العين فلا يكون إلا في الصحيح سواء أكان البناء صفة أم اسما قال الرضي الاسترباذي (... وفَيْعِل لا يكون إلاّ في الأجوف كالسَّيِّد والميِّت والجيِّد والبيِّن، فَيْعَل - بفتح العين - لا يكون إلا في الصحيح العين اسما كان أو صفة، كالشَّيْلَم والنَّيْلَم والنَّيْرَب والصَّيْرَف، وقد جاء حرف واحد في المعتل بالفتح، قال:

ما بال عَيْني كالشَّعِيب العَيَّن[2]...)[3].

أمّا ابن الأنباري، فقد ذكر أنّ هناك ثلاثة أوزان لصيغة "فَيْعِل" هي "فَعِيْل" وفَيْعِل وَفيْعَل قال (ذهب الكوفيون إلى أنّ وزن "سيّد وهيّن وميّت" في الأصل على "فَعِيْل" نحو سَوِيْد وهَوِيْن ومَوِيْت، وذهب البصريون إلى أنّ وزنه فَيْعِل - بكسر العين وذهب قوم إلى أنّ وزنه في الأصل على "فَيْعَل بفتح العين...)[4].

أصبح للفظة "سيّد" ثلاثة أوزان، الأول ينسب إلى الكوفيين ويكون على زنة "فَعِيْل" على اعتبار أن أصلها "سَوُد" ثم جعلت على زنة "فَعِيْل" فكانت النتيجة "سَوِيْد"

فأردوا أن يعلّوا عين الفعل كما أُعلّت في "سَاد يَسُود" إذ قدّموا الياء الساكنة على الواو المتحركة فانقلبت الواو ياء، وذلك لأن الواو والياء إذا

(1) الكتاب 365/4.

(2) قائلة رؤبة، ينظر شرح الشافية 150/1.

(3) المصدر نفسه 149/1-150.

(4) الأنصاف في مسائل الخلاف 469/2.

اجتمعتا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء فيكون "سَيْيد" ثم أُدغمت الياء فكانت "سَيِّد""[1].

أما الوزن الثاني، فهو "فَيْعِل" والذي ينسب إلى البصريين، إذ جعلت "سود" على زنة "فَيْعِل" فتكون "سَيْوِد" ثم قلبت الواو ياء للعلة التي ذكرناها سابقاً فتكون "سَيْيد" ثم ادغمت الياءان.

ونحن نميل إلى رأي البصريين من أنّ أصل سيد هو "فَيْعِل" لأنّها جارية على القياس دون حدوث قلب مكاني بين أحرف الكلمة من أجل الوصول إلى الصيغة النهائية للكلمة.

أما الوزن الأخير فهو "فَيْعَل" الذي ذكره سيبويه لبعض الناس بفتح العين، وعندنا أنّ "فَيْعَل" للمعتل سواء أكانت العين بالفتح أم بالكسر فإنها لا تؤثر في محض الصيغة ففي الحالتين يحدث إعلال في الصيغة ويؤدي إلى قلب الواو ياء اعتماداً على ما قاله الصرفيون من أن الياء والواو إذا اجتمعا في كلمة واحدة، وكانت الأولى ساكنة قلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء لسكون الأولى وتحرك الثانية.

أما "فَيْعَل" بالفتح فإنها لا تأتي إلا في الصحيح نحو (... ويقال فلان لمن يحسن صرف الكلام، أي فصل بعضه عن بعض، وهو من صَرْف الدراهم وقيل لمن يميّز صَيْرَف...)[2] و (النَّيْرَب" الرجل الجليد، ورجل نَيْرب وذو نَيْرب أي ذو شرّ ونَميمَة)[3].

ولم تذكر الكتب اللغوية سبب ذلك، ونرى أن سبب ذلك أي فتح عين صيغة "فَيْعَل" في الصحيح هو أن كسرها يؤدي إلى حدوث ثقل في نطقها جراء كسرها، لصعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينها ياء ساكنة.

---

(1) ينظر الأنصاف 469/2.

(2) لسان العرب "صرف".

(3) لسان العرب "نرب".

4- مصدر الفعل المعتل العين غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع:

مما لاشك فيه أنّ مصادر الأفعال غير الثلاثية هي قياسية بحتة، ولا يشكل المسموع فيها إلا قليلاً، من ذلك أنّ الفعل غير الثلاثي على وزن "أفْعَل - يُفْعِل" فإنّ القياس العام له يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره قال سيبويه (هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة - فالمصدر على أفْعَلت إفْعَالا أبدا وذلك قولك - أعْطَيتُ إعْطَاء وأخْرَجت إخْراجاً...)[1]، يلاحظ من كلام سيبويه أنّ القياس واحد لجميع الأفعال غير الثلاثية التي تبدأ بهمزة قطع نحو "أكْرَم - يُكْرِم - إكْرَاما" أي أنّ الميزان الصرفي النهائي للمصدر هو "إِفْعَال". ولكن علينا أن نسأل السؤال الآتي هل يستقر هذا الوزن على ما هو عليه لكلّ فعل غير ثلاثي يبدأ بهمزة قطع أم يصيبه بعض التحوّل؟ مما لاشك فيه أنّ هذا الوزن "إِفْعَال" لا ينطبق على الأفعال غير الثلاثية المعتلة العين، إذ لو طبقنا هذا الوزن على أي فعل معتل العين يبدأ بهمزة قطع، لأدى ذلك إلى تغير في الوزن نفسه إذ ينتج جراء ذلك ميزان آخر، فلو أخذنا الفعل "أَصَاب" والألف فيه منقلبة عن "واو" إذ أصل الفعل "أَصْوَب" فيحدث فيه إعلال بالتسكين فيكون الفعل بعد ذلك "أصَوْب" ثم حدث بعد ذلك إعلال بالواو لتحرك ما قبلها بالفتح ومصدره على القياس العام "إِفْعَال" هو "إِصْوَاب" ثم يحصل أيضاً في المصدر إعلال بالتسكين بين "الصاد" و "الواو" إذ تنقل الفتحة إلى الصاد والسكون إلى الواو "إِصَوْاب" ثم تقلب الواو إلى ألف لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فكانت النتيجة "إِصَاْاب" ثم تحذف إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين ويعوض عنها بـ "التاء" فكان المصدر النهائي للفعل هو "إِصَابة".

نلاحظ من هذا أن الميزان الصرفي، قد أصابه بعض التغيّر، وهذا أدى إلى تغير الميزان الصرفي الأصلي إذ ينتج ميزان جديد نتيجة حذف الألف، وقد اختلف الصرفيون في الألف المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ ألف

---

(1) الكتاب 78/4، وينظر التبصرة والتذكرة 772/2.

المصدر هي المحذوفة، لأنّها زائدة، قال سيبويه (فأمّا الإقامة والاستقامة فإنما اعتلّتا كما اعتلَّت أفعالها لأنَّ لزوم الاسْتِفعَال والأَفْعَال لاسْتَفْعَل وأَفْعَل، كلزوم يَسْتَفْعِل ويُفْعِل لها ولو كانت تُفَارِقان كما تُفَارِق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة في مصادرها لتمَّت كما تتمّ فُعول منهما ونحوه...)[1]، وقال المبرد (فإن بنيت منه مصدراً قلت - إقَامة وإرادة وإبانة، وكان الأصل إقْوَامة، وإبْيَانة، ولكنّك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو أو الياء على ما قبلها، فصارت ألفاً، لأنّها كانت مفتوحة، وإلى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فأما سيبويه والخليل فيقولان - المحذوفة الزائدة...)[2] نستنتج من هذا أن الخليل وسيبويه يذهبان إلى أنّ وزن مصدر المعتل العين المبدوء بهمزة قطع يكون على زنة "إِفعَلَة" على اعتبار أنّ الذي حذف من المصدر هو "ألف المصدر".

أما الأخفش ويؤيده في ذلك الفراء والزمخشري[3] فيذهبون إلى أنّ الألف التي هي عين الفعل هي المحذوفة قال الرضي الاسترباذي ("وقوله في الإقامة والاستقامة هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدراً قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبانة مذهب الأخفش أولى قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنا...)[4]. فعلى ما ذهب هؤلاء اللغويون فإنّ المحصلة النهائية للوزن الصرفي للمصدر على وزن "إفَالة"، وأن الألف التي تمثل العين هي المحذوفة.

نخلص من هذا أن الإعلال الذي يحصل في المصدر السابق الذكر والذي أدى إلى الحذف في الميزان الصرفي قد نتج عنه وزنان "إِفْعَلة وإِفَالَة"،

---

(1) الكتاب 354/4-355.

(2) المقتضب 104/1-105.

(3) ينظر التبصرة والتذكرة 776/2، وشرح المفصل 58/6.

(4) شرح الشافية 151/3.

ففي الوزن الأول ظهر أن المحذوف عين الفعل وفي الثاني ألف المصدر وأن نستبعده لأنّ ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي، لأنها من العناصر الرئيسة التي جعلت الفعل يتحول إلى مصدر. وأنّ هذا الحذف له غاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير حذف لأدى ذلك، إلى صعوبة الانتقال من الكسر إلى الفتح وبينها السكون، فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ "التسكين"، وأدى هذا إلى حدوث في تغير في الميزان الصرفي، لأنّ الوزن الأصلي هو "إِفْعَال" أما الوزن الجديد فهو أما "إِفَالة" أو" إِفَعْلة".

5- جمع القلة للاسم الناقص "الواوي واليائي":

إنّ جموع القلة في الكلام لها أربعة أوزان قال سيبويه (واعلم أنّ لأدنى العدد أبنيةً هي مختصة به وهي له في الأصل، وربما شَرِكَهُ فيه الأكثرُ كما أنّ الأدنى ربما شَرِكَ الأكثرَ، فأبنيةُ أدنى العدد "أفْعُل، نحو أكْلُب وأَكْعُب و "أفْعَال" نحو أجْمَال وأَعْدَال وأحْمَال و "أَفْعِلة" نحو أجْرِبةٍ وأَنْصِبة وأَغْرِبة "وفِعْلَة" نحو غِلْمَة وصِبْيَة وفِتْنة وإِخْوَة ووِلدة...)[1].

ومما لاشك فيه أنّ لكل من هذه الجموع ضوابطه الخاصة التي تندرج تحته لكي نصل من خلال ذلك إلى الجمع القياسي الخاص لكل مفردة في الكلام ففي الوزن الأول لجموع القلة الذي هو "أفْعُل" تندرج تحته عدّة ضوابط ومن هذه الضوابط أنْ يكون الاسم المراد جمعه جمع قلة على زنة "أفْعُل" صحيح الفاء والعين غير مضعف على وزن "فَعْل" نحو كَلْب أكْلَب، ونَسْر أَنْسُر[2]، يبعد عن هذا القياس ما كان معتل الأول والثاني والمضعف، ويدخل فيه ما كان معتل الآخر أي الاسم المنقوص، ولكي يبقى السؤال الآتي

(1) الكتاب 490/3.

(2) ينظر المذهب في علم التصريف /183.

هل يبقى الوزن الصرفي "أَفْعُل" على ما هو عليه إن كان الاسم ثلاثيا ناقصا على زنة "فَعْل"؟

بطبيعة الحال أن الوزن الصرفي لا يستقر على ما هو عليه، إذ تحول حركة عين الصيغة من الضمة إلى الكسرة، قال ابن جني "وأما تشبيهه (اليَمى بأدلٍ) فمن قبل أن أصل "اليمى - اليَمو" فانقلبت الواو ياء، لانكسار ما قبلها وكذلك "أدْلٍ - أدْلوُ" لأنّها "أفْعُل" فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً مضموما ما قبلها، فصارت في التقدير "أدْلي، ثم أبدلت من الضَّمَة في اللام كسرة لتصحّ اللام، فسارت "أُدْلي" ثم عمل بها ما عمل بـ "غازٍ" ونحوه، فإنما جمع بين "اليمنى، وأدْلٍ، لانقلاب لامهما"[1].

نستنتج من كلام ابن جني أن هذا التحول من حركة عين الميزان الصرفي "افعل" كان مقصوداً، حسب المخطط الآتي:

1- كلمة "دَلُو" ← أفْعُل ← أدْلُو ← تقلب الواو إلى ياء لتطرفها وضم ما قبلها ← أدْلـيُ ← ثم تقلب الضمة إلى الكسرة لتحقيق المجانسة الصوتية، فتكون المحصلة النهائية للكلمة "ادْلِي على وزن "أفْعِل".

2- كلمة "ظبي" ← أَفْعُل ← أظْبُـي ← تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة الصوتية فتكون المحصلة النهائية للكلمة "أظْبي" ثم حذفت الياء منهما وتستعملان استعمال قاضٍ في الكلام.

6- فعل الأمر من الفعل الأجوف "اليائي و الواوي":

مما لاشك فيه أن فعل الأمر يأتي على ثلاثة أوزان في الكلام هي "أفْعِل وأَفْعَل وأفْعُل" نحو "كَتَب - يَكْتُبُ - اكْتُبْ و ضَرَب - يَضْرِب - اُضْرب وعِلِم - يَعْلَم - اعْلَمْ، نلاحظ إذا كان الفعل صحيح الأحرف، فإن التوافق حاصل بين الفعل وأحرف الميزان، وهو توافق لا يستمر ولاسيما إذا كان الفعل أجوفاً يائياً أو واوياً، إذ يحصل نقص في الميزان الصرفي قال ابن جني (.. فالمطرد في بابه

(1) المنصف 102/2.

نحو قولك إذا أمَرت من "قام" وخاف، وباع - قُمْ وخَفْ وبِعْ" فهذا لا ينكسر في بابه وأصله "أقْوُم، أخْوَف، أبيْع" فنقلت الحركة من العين إلى الفاء وحذفت همزة الوصل لتحرّك ما بعدها، وسقطت العين لسكونها وسكون اللام، فإذا قيل لك: - مَثّل هذه الأشياء من الفعل، مثّلت أصولها لأنّ هذا التَّغير الذي فيها مطرّد لا ينكسر، فنقول في "قُمْ:- أفْعُل، وفي خَفْ أفْعَل، وفي بِع افْعِل" ويجوز أن تمثل فنقول في قُمْ: فُلْ وفي خَفْ: فَلْ وفي بِع: فِل...)[1].

نستخلص من كلام ابن جني، أنّ عدم حصول التوافق بين الميزان الصرفي لفعل الأمر، والفعل الأجوف، كان له ما يسوغه، لأننا لو جعلنا الفعل "قَام" على زنة "افْعُلْ" على اعتبار أنّ قام أصل الألف فيها هي واو لكانت النتيجة "أقْوُم" وهو ثقيل على اللسان، فنتخلص من هذا الثقل، وذلك عن طريق الإعلال بالتسكين بين القاف والواو "أقوُمْ" ويؤدي هذا إلى التقاء الساكنين، فتحذف الواو لأنّها حرف علة "أقُمْ" وبما أن ما بعد همزة الوصل أصبح متحركا، فقد انتفت الحاجة إليها فتحذف "قُمْ" فيصبح وزن الفعل بعد ذلك "فُلْ".

والأمر نفسه يحدث مع الفعل الأجوف المفتوح العين "خَاف":- خاف - خَوَف - افْعَل ← اخْوَف ← اخَوْفْ ← اخَفْ ← خَفْ ← "فُلْ".

وكذلك يكون الفعل الأجوف المكسور العين "باع ← بيع ← افْعِلْ ← أبْيِعْ ← أَبِيْع ← ابعْ ← بِعْ ← "فِلْ.

نلاحظ أن هذا التحول الذي حصل في الميزان الصرفي لفعل الأمر من الأجوف، كان مقصوداً لأنّه لو بقي على ما هو عليه من الثبات لأدى إلى التكلم بأفعال ثقيلة على اللسان. ولكي نتخلص من هذا الثقل أدى إلى تغير في وزنه.

---

(1) المنصف 108/2.

7- صيغة "فَيْعَلُولة" للفعل الأجوف، وتغيّر هذا الوزن للأفعال نفسها:

مما لاشك فيه أنّ صيغة "فَيْعَلولة" من المصادر التي ليست قياسية في الكلام، إذ تعد من المصادر المسموعة في الأفعال الثلاثية المعتلة العين "فَعَل - يَفْعُل" و "فَعَل - يَفْعِل" نحو "كان – كَيْنُونَة" وقاد قَيْدُودَة، قال سيبويه "وكان الخليل يقول سيّد فيْعل" وإنْ لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهُمْ قد يخصون المعتلّ بالبناء لا يخصُّون به غيره من غير المعتلّ، ألا تراهم قالوا كَيْنُونة والقَيْدُود، لأنَّه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قادَ يَقُود ألا ترى أنّك تقول جيل مُنْقَاد وأقْوَد فأصلهما "فَيْعَلُولة" وليس في غير المعتل "فَيْعَلُول مصدرا"[1] إن مصادر الأفعال المعتلة العين على زنة "فَيْعَلولَة" قد طرأ عليها بعض التغيّر، وقد وضحه المبرد إذ قال "ويكون في المعتلّ منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنّك لا تجد مصدرا على "فَيْعَلُولَة" إلا في المعتل وذلك شاخ شَيْخُوخة، وصار صَيْرُورَة وكان كَيْكُونَة، إنما كان الأصل كَيَّنُونة وصَيَّرُورة، وشَيَّخُوخة وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف"[2].

فالمبرد يرى أنّنا لو جعلنا الفعل "كان على زنة "فَيْعَلُولة" لكانت النتيجة "كَيْوَنُونة"، وبما أن الواو متحركة والياء ساكنة قلبت الواو ياء فتكون الصيغة "كَيْيَنُونَة" ثم تدغم الياءان فتكون المحصلة النهائية "كَيُّنُونة" ثم تحذف الياء المتحركة فتصبح الكلمة "كَيْنُونة"، فيكون وزن الكلمة قبل الحذف "فَيْعَلوُلة" ووزنها بعد الحذف "فَيْلوُلة" لأن المحذوف عين الكلمة.

أمّا الفراء فقد خالف الخليل وسيبويه والمبرد في وزن هذه الأفعال إذ يرى أن وزنها هو "فُعْلولة" بضم الفاء وسكون العين وضم اللام قال ابن جني (ذهب الفرّاء إلى أنّ هذه المصادر، إنما جاءت بالياء، لأنها جاءت على أمثلة مصادر

---

(1) الكتاب 365/4.

(2) المقتضب 126/2.

بنات الياء في أكثر الأمر نحو: صار صَيْرُورة وسار سَيْرُورة وطار طَيْرُورة وبان بَيْنُونة ونحو ذلك، فأجريَت "كَيْنُونة و قَيْدُودة" مجرى "سَيْرُورة" فقلبت بالياء حملاً على بنات الياء. قال كما قالوا: شكوته شِكاية، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء... قال وأصل "فَعْلولة" هنا "فُعْلولة" بضم الفاء، ولكنّهم كرهوا أن تنقلب الياء في صُيْرُورة وطُيْرورة ونحوها لانضمام ما قبلها، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء لأنّها داخلة عليها...)[1] وقد رفض ابن جني ما ذهب إليه الفراء إذ قال "وهذا عند أصحابنا مذهب واهٍ جداً لانّ الضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العين[2].

أما الأخفش وابن خالويه فقد ذهبا إلى أنّ وزن هذه الأفعال هو "فَيْعُولة"[3].

نخلص مما ذهبنا إليه، أنّ هذه الكلمات قد أصبح لها ثلاثة أوزان مختلفة فيما بينها هي:

أ- فَيْعَلولة - وإن ذكر ما أنّه يكون "فَيْلُولة" بعد التخفيف، وهذا ينسب إلى الخليل وسيبويه والمبرد.

ب- فُعْلُولة أو فَعْلُولة وهذا ينسب إلى الفراء.

جـ- فَيْعُولة وهذا ينسب إلى الأخفش وابن خالويه.

نرى من هذه الآراء أن كلام الفراء دقيق جداً في التعبير عن الصيغة، إذ عنده أن "صَيْرُورة، في الأصل بضم الفاء، وإنما فتحت الفاء كي لا تنقلب الياء واواً، وأما ما ذهب إليه الخليل وسيبويه فهو أصوب لما نطقت به العرب، من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة باستثناء التغيير الذي طرأ عليها وقد ذكر سابقاً.

---

(1) المنصف 12/2.

(2) المصدر نفسه 12/3.

(3) ينظر ليس في كلام العرب / 28.

أما قول الأخفش وابن خالويه فمرفوض، لأنّنا لا نراه يصدق على المصادر التي ذكرت سابقاً، إذ لو أخذنا الفعل "كان" وجعلنا على زنة "فَيْعُولة" لكانت النتيجة "كَيْوُوْنة" ثم تقلب الواو ياء، ثم تدغم الياءان، فتكون المحصلة النهائية "كَيَّونة" ونراها بعيدة وثقيلة عن الأصل الذي نطقت به العرب، ويقال الشيء نفسه مع الفعل "صار" إذ لو جعلناه على زنة "فَيْعُولة" لكانت المحصلة "صَيْيُورةَ" ثم " صَيُّورة" وهذا بعيد جداً، لأن الصيغة ثقيلة، فَفيْعُولة لا يوازن "كَيْنُونة" لأنّ النون تقابل اللام والعين محذوفة، فالأقرب إلى وزن الكلمة هو "فَيْلُولة".

8- الميزان الصرفي لمصدر المرّة، وما يصيبه من تحول:

لقد ذهب اللغويون أنّ مصدر المرة من الفعل الثلاثي يكون على "فَعْلَة" قال سيبويه (وإذا أردت المرّة من الفعل جئت به أبدا على "فَعْلَة" على الأصل لأنّ الأصل فَعْل....)[1]. أمّا الرضي فإنّه يوافق سيبويه ويخالف ابن الحاجب فيما ذهب إليه،لأنّه يرى أن الفعل الثلاثي إذا لم يكن مصدره مختوما بـ" التاء" فإنّ المرة منه يُبنى على "فَعْلَة" أمّا إذا كان مختوما بـ (التاء) فإنّه يستعمل للمرة بلا تغيير وهذا الأمر لم يقل به أحد غيره[2].

ونرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من اللغويين هو الأحسن في هذا المجال، وذلك لأنّ دلالة المصدر بصورة عامة تختلف عن دلالة مصدر المرّة، لأنّ المصدر يدل على الحدث بصورة مطلقة دون التقيد بشيء، أمّا مصدر المرّة فإنه يدل على أن الحدث قد حصل مرّة واحدة. فإذا كان المصدر مختوماً بـ "التاء" فإنّه لا يتحدد بالمرّة في الاستعمال، نحو قولنا "رَحِمته رَحْمة" فإن "رَحْمة" في الاستعمال تدلّ على مطلق الرحمة وليست رَحْمَة واحدة. وإنْ كانت التاء

---

(1) الكتاب 45/4، وينظر المقتضب 372/3، والأصول 140/3، والتسهيل/207، وشرح الشافية 18/1، وتصريف الأسماء/49، والمدخل إلى علم الصرف/77، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه /224.

(2) ينظر في شرح الشافية 179/1.

ملازمة لبناء المصدر الأصلي وعلى زنة "فَعْلَة" فإنّه يوصف بما يدل على الوحدة لكي يتحد بالمرّة والادّل على مطلق الحدث[1].

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أنّ الميزان الصرفي لمصدر المرّة، قد اتفق عليه اللغويون هو "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام ولكن هذا الثبات في هذا الوزن لا يستمر، إذ شذّت كلمتان عن هذا الميزان جاءتا للدلالة على المرّة ولم تكونا على زنة "فَعْلَة"، الأولى هي "حِجَّة" على زنة "فِعْلَة" بكسر الفاء، والثانية "رُؤْيَة" على زنة "فُعْلَة" بضم الفاء، قال ابن خالويه "ليس في كلام العرب المصدر للمرّة الواحدة، إلاّ على فَعْلَة نحو سَجَدْتُ سَجْدَةً واحدةً، قُمْتُ قَوْمَةً واحدة إلاّ حرفين حججت حِجَّة واحدة، ورأيت رُؤْية واحدة، بالضم وسائر الكلام بالفتح، فأما الحال فمكسور لا غير ما أحسن هِمّته ورِكْبته، وحدثني أبو عمر عن رَأْيَةً ابن الإعرابي رأيته رَأْيَةً واحدة بالفتح فهذا على أصل ما يجب..)[2].

نلاحظ أن التغير قد أصاب الوزن الأصلي لمصدر المرة "فَعْلَة"، في حركة الفاء إذ تحوّلت في كلمتين من الفتح إلى الكسر، ومن الفتح إلى الضم، إذ نتج عن ذلك كما ذكرنا وزنان الأول "فِعْلَة" والثاني "فُعْلَة" والكلمتان اللتان اندرجتا تحتهما "حِجَّة" - "فِعْلَة" و "رُؤْيَة" - "فُعْلَة".

ومما لاشك أنّ هذا التحول في الميزان الصرفي "فَعْلَة"، لم يكن اعتباطيا بقدر ما يتعلق بلفظ الكلمة، وذلك لو أننا جعلنا كلمة "رُؤْية" على الميزان الأصلي لمصدر المرّة "فَعْلَة" لكانت النتيجة "رَؤْية"، لأدى ذلك أن تأخذ الهمزة شكل الألف، لأنّها ساكنة ومسبوقة بفتحة وتصبح الكلمة بعد ذلك "رَأْية" وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي على المرّة.

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل 133/1، والحاشية (1) في الصفحة نفسها.

(2) ليس من كلام العرب/26.

أما كلمة "حِجّة" فلو جعلناها على الميزان الصرفي الأصلي لكانت النتيجة "حَجَّة" لأدى ذلك إلى توالي فتحتين وبينهما حرف ساكن "حِجْجَة" إذ إنّ هذا الحرف الساكن يؤدي إلى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي إلى ثقل في نطقها.

9- الميزان الصرفي لصيغة "فُعُول" وما يطرأ عليها من تبدل في حركة الفاء:

إن صيغة "فُعُول" من المصادر الخاصة بالفعل الثلاثي[1] ولكن أحياناً يحصل تبدل في حركة فائِهِ إذ تتحول من الضم إلى الفتح إذ تكون الصيغة بالشكل الآتي "فَعُول" وقد ذهب سيبويه إلى أنّ هذا المصدر قد سُمِع عن العرب وإنْ كان مخالفا لأصله الذي هو عليه "فُعُول" إذ قال "هذا باب من المصادر على "فُعُول" وذلك قولك - تَوضَّأت وَضُوءا حَسَنا وأولعتُ به وَلُوعا، سمعنا من العرب من يقول - وقدت النار وَقُودا عاليا وقَبِله قَبُولا، والوُقُود أكثر والوَقُود الحطب، وتقول - إن على فلان لقَبُولا فهذا مفتوح... فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد...)[2].

نفهم من كلام سيبويه أنّ تحول الميزان الصرفي من "فُعُول" إلى "فَعُول" ليس مطرداً، أي ليس قياساً في الكلام وأنّ قوله "من العرب" يشعر بأن المسألة محددة بقبائل معينة، إذ قد تكون لهجة من اللهجات، وهو يعد "الوُقُود" أكثر استعمالاً وإنْ جاء بالفتح فهو من الأسماء.

أما الأخفش، فيذهب إلى أن "فَعُول" بالفتح هو اسم، وبالضم هو "مصدر" وقد ذكر ذلك في قوله تعالى: (وَقُودها النّاس والحِجَارة)[3] إذ قال "الوَقُود" بالفتح - الحطب، والوُقُود بالضم، الاتّقاد وهو الفعل، ومثل ذلك

---

(1) سنتكلم عن المصادر التي جاءت على زنة "فَعُول" الخاصة بالفعل الثلاثي أو غير الثلاثي، لأنّ الكلام ينطبق على الحالتين، لأنّها صيغة مسموعة في كليهما.

(2) الكتاب 42/4.

(3) سورة البقرة /24.

الوَضُوء وهو الماء والوُضُوء هو الفعل... وزعموا أنّهما لغتان بمعنى واحد، يقال - الوَقُود والوُقُود ويجوز أن يُعنى بهما الحطب ويجوز أن يُعنى بهما الفعل)[1].

أما أبو سهل المروي، فقد ذهب إلى أنّ ما جاء بالضم يعد مصدرا وأنّ ما جاء بالفتح يُعدّ اسما إذ قال (... أو تكون معدّة لذلك وهو "الوَقُود والطَّهُور والوَضُوء والوَجُور يعني الاسم والمصدر بالضم، فالوَقُود بفتح الواو اسم لما توقد به النار من حطب وغيره فإذا ضمت الواو كان مصدرا تقول وقدت النار تَقِد وُقُودا أي اشتعلت والطَّهُور بالفتح الماء الذي يطهر به أي يتوّضأ ويغتسل وتزال الأقذار والنجاسات فإذا ضممت الطاء كان مصدرا تقول طهر الماء وَطُهر يَطْهُر طُهُورا وَطَهارة أي صار طَاهِرا والوَضُوء بفتح الواو اسما للماء الذي يُتَوضّأ به أي يتنظّف ويزال الوسخ فإذا ضممت الواو كان مصدرا تقول وَضُوء الشيء وُضُوءا إذا حَسُن وتنظّف، والوَجُور الدواء نقول وَجَرْت الصبي الدواء وأوْجَرْتُه واسمه الوَجُور والسَحُور والفَطُور والبَّرُود ونحو ذلك، فالسَحُور اسم لما يُؤكل أو يُشْرَب في السحر والفَطُور اسم لما يأكله الصائم عند إفطاره... والبَّرُود اسم لكلّ ما بردت فيه شيئا ومنه قبل للكحل للذي تكحل به العين ليتبرّد من وجعها. وهو حسن القَبُول، أي الرضا وهو مصدر قَبل الشيء بكسر الباء يُقْبَله إذا رضيته، وهو الوَلوُع من أوْلَع بالشيء إذا لازمه وعاود فعله...)[2].

أمّا الصيمري فإنّه يرى أنّ خمسة مصادر جاءت على زنة "فَعُول" فقط ولا يعرف غيرها وهي "الوَضُوء والوُضُوء والطَّهُور والطُّهُور والوَلُوع والوُلُوع والوَقُود والوُقُود والقَبُول والقُبُول..."[3] وهذا ما ذهب إليه الرضي أيضاً[4] وقد ذكر محققو كتاب شرح الشافية إلى أنّ الوَضُوء والوَلُوع والطَّهُور أخذت من

(1) معاني القرآن "الأخفش" 213/1.

(2) التلويح 48-49.

(3) التبصرة والتذكرة 764/2.

(4) ينظر شرح الشافية 159/1-160.

تَوضّأ وأوْلَع وتَطهّر فهي أسماء مصادر أريد بها الحدث سواء أكانت مضمومة أم مفتوحة[1].

نلاحظ من أقوال اللغويين السابقة أنّ التحول الذي أصاب حركة فاء صيغة "فُعُول" وجعلها تتحول إلى صيغة أخرى "فَعُول" جعل الصيغة الثانية، بفتح الفاء تجمع بين المصدرية والاسمية، ولا يتحدد ذلك إلا من خلال الاستعمال وكذلك فإن الصيغ التي اندرجت تحت صيغة "فَعُول" قليلة جداً ولا تشكل ظاهرة يمكن القياس عليها بحيث يمكننا أن نجعل كل ما جاء من المصادر على زنة "فُعُول" بضم الفاء على زنة " فَعُول" بفتح الفاء، إذ إنّها قليلة العدد وإن اللغويين لم يضعوا لها حدا وهم كما رأينا يعدون ما جاء منها "بالضم" من المصادر وما جاء بالفتح من الأسماء وليس لهم في ذلك أي أساس يستندون إليه ما عدا السماع.

وأمر آخر علينا أن نذكره هو أنّ اللغويين لم يذكروا تحت مصادر الفعل الثلاثي ولا غير الثلاثي، مصدرا قياسيا على زنة "فَعُول" فهو إذن من المصادر المسموعة. والمصادر التي عاشت على زنة "فَعُول" لا تتعدى الكلمات القليلة التي ذكرت سابقاً والتي ذكرتها كتب اللغة والمعاجم[2]. والمسألة الأخرى أنّ صيغة "فَعُول" تطرد في الأسماء دون المصادر.

10- اختلاف اللغويين في ميزان صيغة "أشْيَاء":

إنّ القلب المكاني، ظاهرة كبيرة في اللغة العربية، وهي ليست اعتباطية بقدر ما هي حاجة يحتاج الكلام إليها، لأنّ القلب المكاني هو أنّ يغيّر ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقدم بعض أحرفها على البعض الآخر إمّا لضرورة لفظية أو للتوسع، أو للتخفيف[3].

---

(1) ينظر شرح الشافية "الحاشية" 159/1.

(2) ينظر لسان العرب (الجذر الثلاثي لكل مادة).

(3) أبنية الصرف في كتاب سيبويه /121.

نلاحظ أن القلب المكاني يحدث أحياناً في الكلمات لأجل الضرورة، وهو كما ذكرنا كثير في الكلام، يؤدي إلى حدوث تغير في حروف الميزان الصرفي لتحقيق غاية ما. وأمثلته في الكلام كثيرة، ولكن استوقفتني كلمة "أشياء" وما دار حولها من خلاف في ذلك.

يعرف القلب إذا كان تركه في الكلمة يؤدي إلى منع الصرف بغير علّة، وذلك في أشياء على رأي الخليل وسيبويه. إذ قال سيبويه "وكان أصل أَشْياء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُرِه من الواو وكذلك أشاوَى أصلها أشايا، كأنك جمعت عليها إشَاوة شَيئاء، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو كما قالوا - أتيتُه أتوه وَجَبَيْتُهُ جِبَاوةً[1]، فكلمة (أَشْيَاء) عندهما "لَفْعَاء" إذ وجداها ممنوعة من الصرف لغير علة فقررا فيها القلب ليكون أصلها "شَيْئَاء" على وزن فَعْلاء" كحمراء، فلا ينصرف لأنّ لألف التأنيث، وإن كان اسم جمع لا جمعا لـ " شيء" وقد قدمت فيها "الهمزة" التي هي "الام" في موضع "الفاء" وصار "أَشْيَاء" على وزن "لَفْعَاء" فمنعها من الصرف نظرا إلى الأصل "فَعْلاَء"[2].

وهذا الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقدير وزن أشياء "لَفْعَاء" لم نجده عند الأخفش، إذ يقدران وزن "أَشْيَاء" هو "أفْعِلاء" قال ابن جني "وكان أبو الحسن يقول:- أَشْياء:- أفْعِلاء، وجُمِع (شيء) كما جُمِع "شاعر" على "شُعَراء" ولكنّهم حذفوا الهمزة التي هي "لام" الفعل استخفافا وكان الأصل "أشيئاء فثقل هذا فحذفوا"[3]، أي يرى الأخفش أن وزن كلمة أَشْيَاء على "أفْعِلاء" حسب المخطط الآتي:

شَيء - أَفْعِلاَء - أَشْيِئَاء - اجتمعت همزتان وبينهما الألف فأدى ذلك إلى ثقل الكلمة فحذف الهمزة الأولى فكانت النتيجة - أَشْياء .

---

(1) الكتاب 4/380-381.

(2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه /126.

(3) المصدر 2/94.

وأرى أن وزن الكلمة بعد الحذف لا يستقر على "أفْعِلاء". بل على "أفْعِاء" لأننا كما نعرف في الميزان الصرفي يحتمل التقابل بين أصل الكلمة وحرف الميزان فإذا سقط حرف من الكلمة يؤدي إلى سقوط حرف من الميزان الصرفي فعلى ذلك فإن وزن أشْبَاء على رأي الأخفش "أفْعِلاء - أَفْعِاء" - أَفُعَاء.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أن وزن (أَشْبَاء) هو "أَفْعَال" قال ابن جني (...وذهب الكسائي إلى أنّ "أشْبَاء" "أَفْعَال" بمنزلة أبيات وأشْيَاخ، إلا أنها جمعت على "شباوات" أشبهت ما واحدة، على "فَعْلاء". فلم تصرف لأنّها جرت مجرى (صحراء وصحراوات) وهذا إنما حمله عليه، وسوّغه له ارتكابه اللّفظ لأن "أشْبَاء" أشْبَهت "أحياء" جمع حيّ فكما أنّ"أحياء" "أفْعَال" لا محالة فكذلك "أشْبَاء" عنده "أَفْعَال"...)[1]، فالكسائي كما نلاحظ يرى أن وزن "أشْبَاء" على "أفْعَال"، دون حدوث أي تغير في الميزان الصرفي. على اعتبار أنّ مفردها هو "شيء" ثم جعله على وزن "أَفعَال ← أَشْياء".

أمّا الفرّاء فإنه يوافق الأخفش في وزن الكلمة على "أَفْعِلاء" محذوفة اللام، إلا أنّه يختلف عنه في تقدير الكلمة إذ يجعل مفردها محذوفا من "شيّء" حَمْلا على كلمة "هيّن" التي جمعها "أَهْوِناء" على "أَفْعِلاء" قال ابن جني (وأما الفرّاء - فذهب إلى أن "أشياء - أَفْعِلاء" محذوفة اللام - كما رأى أبو الحسن إلا أنّه ادعى أن "شَيئا" محذوف من "شَيِّء" كما قالوا في "هيِّن، هَيْن" فكما جمعوا هيّنا على "أفعِلاء" فقالوا (أهوناء) كذلك جمعوا (شيْئا) على (أفْعِلاء) لأنّ أصله (شيِّء) عنده...)[2] فوزن الكلمة عند الفرّاء هي (أفْعِلاء) ما عدا الاختلاف في المفرد كما لاحظنا ذلك.

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقرير الميزان الصرفي لكلمة "أَشْيَاء - لَفْعَاء" لأنهما لم يسقطا من حروف الكلمة أي حرف، ما

---

(1) المصدر نفسه 2/95-96.

(2) المنصف 2/96، وينظر تفصيل ردّ ابن جني عل هذه المسألة في المنصف 2/94 وما بعدها، وذلك لضيق المقام.

عدا القلب الذي حصل في الكلمة، بعكس الأخفش والفراء، فإنّهما قد اسقطا من الكلمة "لام الكلمة" واللام كما نعرف من أحرف الميزان الصرفي - الأساسية، وكذلك ما ذكره ابن جني في هذا المجال فهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن، ألا ترى أنّه لا يلزمه أن يقول "شيئات" لأنّها ليست بجمع كسِّر عليه "شيء" وإنما هي اسم للجمع. بمنزلة "نفر ورهط" فكما تقول نُفَير ورُهَيط، كذلك جاز أن تقول "أشَيَّاء" فمن هنا قوى قول الخليل وضعف قول أبي الحسن، وهذا الذي يلزم "أبا الحسن لازم للفرّاء، لأنهما جميعا يقولان:- أنّها "أفْعِلاء" ولا يلزم ذلك الكسائي لأنّها عنده "أَفْعَال" و "أَفْعَال""[1].

تلخيصاً لما ورد في البحث - علينا أن نقول، أنّ موضوع التحوّل الذي يحصل في الميزان الصرفي من حذف أو تقديم أو تأخير في أحرفه، يعد مسألة في غاية الأهمية وتستحق الوقوف عليها، وهذه المسألة وجدتها منتشرة انتشاراً كبيراً في الموضوعات الصرفية، إذ لا يكاد يخلو منها أي موضوع صرفي وقد عالجها اللغويون القدماء بحذر كبير، وحاولوا أن يجدوا لها ما يسوغها، وقد حاولت أن أضع بين يديّ على عدد منها، لنضعها بين يدي القارئ الكريم، لننبه من خلال ذلك أنّ الوزن الصرفي العام الذي وضعه القدماء والذي توصلوا إليه من خلال استقراء اللغة، لم يكن ينطبق على كلّ الكلمات، التي يحصل بينها التوافق وبين الميزان الصرفي إذ وجدنا كلمات كثيرة حادت عن ذلك الميزان، وهذا الخروج عن الميزان الصرفي لم يكن اعتباطا، بل كان مقصودا في الكلام، لأنّ الكلمة لو بقيت موافقة للميزان الصرفي العام لها قد تكون ثقيلة على اللسان والعربية تكره الكلمات الثقيلة على اللسان لذلك مالوا إلى تغير أحرف الكلمة وفق قواعد معينة سنّها اللغويون، لتكون الكلمة خفيفة على اللسان وهذا التغير سيؤدي إلى تغير في الميزان الصرفي، وتؤثر اللهجات أحياناً في خروج الميزان الصرفي عما هو مألوف كما لمسنا ذلك

---

(1) المصدر نفسه 101/2.

في صياغة "اسم المفعول" من الفعل الأجوف. إذ أدى ذلك إلى حذف بعض أحرف الميزان الصرفي العام "مفعول".

والحقيقة أنّ التحول الذي يحصل في الميزان الصرفي، كان وفق اعتبارات معينة، ولم تكن هذه الاعتبارات بعيدة عن قواعد اللغة، إذ هو تحول متعمد لكي نحصل على كلمة موافقة للذوق العربي السليم لكي تأخذ الكلمات مجالها في الكلام، إذ لا يصح الاستغناء عنها، وكما ذكرنا فإن هذه الظاهرة كبيرة في اللغة، وإن ما ذكرناه يمثل جانبا معينا منها لضيق المقام.

ثبت المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي/ط1/1965 بغداد.

3- الأصول في النحو/ابن السراج/ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / ط2/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع/1987م/ بيروت.

4- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري / تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد/ط1/ مطبعة الاستقامة /1945/القاهرة.

5- أوزان الفعل ومعانيها / الدكتور هاشم طه شلاش/ مطبعة آداب/ النجف/1971.

6- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك/تحقيق محمد كامل بركات / الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/1967م.

7- التبصرة والتذكرة/ للصيمري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى/ط1/ دار الفكر / دمشق/1982م.

8- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي/ط5/مطبعة وادي الملوك/ 1955م.

9- التلويح في شرح الفصيح / للهروي/ نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي/ ط1/ الناشر مكتبة التوحيد بدرب الجمامير/1949م.

10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط14/ مطبعة السعادة / مصر / 1964م.

11- شرح شافية ابن الحاجب / للرضي الاستربادي/ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين / دار الكتب العلمية / بيروت / 1975م.

12- شرح المفصل / ابن يعش / عالم الكتب / بيروت.

13- كتاب سيبويه / لسيبويه / تحقيق عبد السلام هارون / ط3/ عالم الكتب / بيروت / 1983م.

14- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / بيروت / 1956م.

15- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتح شريف / الناشر مكتبة الشباب - القسم الأول.

16- المدخل إلى علم النحو والصرف / الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر / 1974م.

17- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد / ط1/ عالم الكتب / بيروت / 1985م.

18-المقتضب / لأبي العباس المبرد / تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب / بيروت / 1963م.

19- الممتع في التصريف / لابن عصفور / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه / ط3/ منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت 1978م.

20- المنصف / شرح الإمام ابن الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر / 1954م.

21- المهذب في علم التصريف / الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح الفرطوسي والدكتور عبد الجليل عبيد / جامعة بغداد / 1989م.

الضرورة وأثرها في خروج
بعض الأبنية الصرفية عن المألوف

توطئة:

مما لاشك فيه أن اندفاعي للقيام بهذه الدراسة المتواضعة له أسباب، أذكر أهمها منها أن بعض الأبنية الصرفية ما زالت مغمورة في ركام الدراسة قابعة تحت غبار الزمن على أساس أنها خارجة عن القواعد الصرفية الأساسية من غير مسوغ لهذا الخروج، وهذه محاولة جادة للوقوف على بعضها، لكي ننفض عنها ذلك الغبار لتخرج إلى النور، بعد إزالة ما أشكل عنها.

وقبل أنْ نفصل الكلام في ذلك علينا أن نقف، على "معنى" الضرورة، جاء معنى "الضرورة" في اللغة (والاضطرار الاحتياج إلى الشيء، وقد اضطره إليه أمر والاسم الضَّرَّة... والضرورة كالضَّرّة... الليث: اسم لمصدر الاضطرار، نقول حملتني الضّرورة على كذا وكذا وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا...)[1] نلاحظ من هذا أن الضرورة في اللغة هي الحاجة إلى فعل شيء ما، وفق أحكام معينة.

أما في الاصطلاح، فإنّ مصطلح "الضرورة" يأخذ حيزاً كبيراً في أبواب اللغة، دون أن يكون تحت باب مستقل بحد ذاته، إذ تشكل هذه الظاهرة مجالاً كبيراً في اللغة، وهي ليست محصورة في الأبنية الصرفية فقط بل متناثرة في النحو والأدب، والخروج عن القواعد الأساسية للغة كما هو متعارف عليه موجود حتى في القرآن الكريم، وهو من مزايا النحو القرآني وسأذكر بعضاً من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر، فمثلاً نحن نعرف أن

---

(1) لسان العرب "ضرر".

من قواعد النحو الأساسية أن الضمير في اللغة يعود على المتقدم لفظاً ورتبة[1] بشرط أن يحصل التوافق بين المتقدم والضمير نحو قولنا "جاء زيدٌ وصاحبُه" أما في القرآن الكريم، فهناك آيات قرآنية خرجت عن هذا القياس وهي كثيرة وسأذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر منها:-

1- قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[2] ففي هذه الآية الكريمة أنّ عود الضمير من "ينفقونها" يشعر القارئ أنه قد عاد على "الفضة"، ولكن حقيقة الأمر أنه قد عاد على "الذهب والفضة" على اعتبار أنهما أموال، على حسب ما قاله المفسرون[3].

2- قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ ... ﴾[4] ففي هذه الآية الكريمة يشعر القارئ أن "الضمير (ها)" في "وإنّها قد عاد على الصلاة وحقيقة الأمر أنه قد عاد على مصدر الفعل "واستعينوا" الذي هو "الاستعانة"[5].

وهذه الظاهرة كثيرة في القرآن الكريم وكما ذكرنا سابقاً أنها من مزايا النحو القرآني وهذا الأمر لم يكن حصراً في القرآن الكريم، إنما انتقل مداه إلى الشعر العربي والشعر كما نعرف هو المحور الثاني الأساسي في اللغة لاستنباط قواعد اللغة العربية منه ومع ذلك فإن ظاهرة الخروج عن القياس فيه نراها واضحة المعالم وبارزة تشغل حيزاً كبيراً، إذ وردت في أشعار كثير من الشعراء الكبار من الجاهلين أو الإسلاميين أو الأمويين أو العباسيين وسأذكر أمثلة من ذلك "منها قول امرئ القيس":

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل 493/1.

(2) سورة التوبة/34.

(3) ينظر تفسير النسفي 620/1.

(4) سورة البقرة /45.

(5) ينظر تفسير النسفي 68/1.

ألا أيُّهـــا الليـــلُ الطويـــل ألا أنجلـــي

بصـــبح ومـــا الإصـــباح فيـــك بأمثـــل

أي ما الإصباح بخير لي منك، والياء في إنجلي أثبتها في الجزم على لغة طي[1].

وقال الفرزدق:

وعَـضٌّ زمـــانٍ يـــا ابـــنُ مـــروان لم يـــدعْ

مـــن المـــال إلا مُسْـــحَتاً أو مُجلَّـــفُ

ويروى "محرّف" للرفع وجه، وقال أبو عمرو بن العلاء لا أعرف له وجهاً. وكان يونس لا يعرف له وجهاً. قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه قال: لا كان ينشدها على الرفع، وأنشدنيها رؤية ابن العجاج على الرفع().

وقال أبو الحاتم:- كان الأخفش يطعن على بشار في قوله:

والآن أقصـــر علـــى سُـــميّة بـــاطلي

وأشـــار بـــالوجَلَى علـــيّ مُشـــير

وفي قوله:

علـــى الغـــزلى مـــني الســـلامُ فربمـــا

لهـــوتُ بهـــا في ظـــلّ مخضـــرّة زهـــر

وقال لم يسمع من الوجل والغزل "فَعَلى" وإنما قاسهما بشار وليس هذا مما يقاس إنما يعمل فيه بالسماع"[2].

---

(1) الموشح / 31.

(2) الموشح /101.

أما في الصرف، فإننا وجدنا أن خروج بعض الأبنية الصرفية عن القاعدة الواحدة يشغل حيزاً كبيراً، وبطبيعة الحال إن لهذا الخروج ما يسوغه، ويزيل عنه ما أشكل، وذلك لأن الظاهرة الصرفية هي ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، وهذه الاستقلالية لا تعني أنها تصدق على جميع الأوزان الصرفية التي تنطوي تحتها، وإن كان لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية، إذ تجعلها بارزة ومحددة المعالم في الكلام، إذ هي قاعدة افتراضية تصدق على الكم الكبير من الكلمات في اللغة العربية، وإن وجدت كلمات لا تنطبق عليها تلك القاعدة، نعتت تلك الكلمات بالشذوذ، والحقيقة أن لهذا الشذوذ ما يسوغه، إذ هو ليس اعتباطاً بقدر ما مقصود في الكلام، ومن خلال استقرائي لهذه الأبنية التي سأذكر عدداً منها على سبيل المثال لأنها كثيرة جداً، لاحظنا أن الضرورة هي التي دفعت هذه الأبنية للخروج عن بعض الأحكام الخاصية للأبنية الصرفية، أي القاعدة القياسية التي وضعها الأقدمون وفق أحكام معينة والعدول عنها إلى أحكام أخرى، اقتضتها الضرورة أي الحاجة والحقيقة أن لهذه الضرورة أسباب عدّة، إذ ليست متماثلة، إذ لكل بناء خرج عن القاعدة الأصلية له ما يبرره، وهذا ما سنلمسه من خلال الذي سنفصله عن عدد من هذه الأبنية الصرفية التي دعتها الضرورة إلى الابتعاد عن القاعدة الأصلية من ذلك:

1- مجيء مصدر الفعل المعتل العين من "فَعِل" اللازم على زنة "فَعَال" إذا كان دالاً على لون

إنّ الفعل الثلاثي إذا كان على زنة "فَعِل" بفتح الفاء وكسر العين، فقياس مصدره هو "فَعَل"[1] ولكن هذا القياس لا يستقر في الكلام على نمط واحد، إذ يستثنى منه ما دلّ على حرفة، فمصدره على "فِعَالة" نحو "وَلِي وِلايةً" وما دل على لون فقياس مصدره على "فُعْلة" نحو "شَهِب شُهْبة، وكَهِب

(1) ينظر الكتاب 17/4.

كُهْبَة"[1] هذا إذا لم يكن الفعل معتل العين، أما إذا كان الفعل كذلك جاء مصدره على وزن "فَعَال" وقد عد سيبويه هذه الصيغة سماعية في جميع ما أتت عيه إذ قال "أما الألوان فإنّها تُبنى على أَفعل ويكون الفعل على "فعِل يفعَل" والمصدرُ على "فُعْلَةٍ" أكثر... وذلك قولك أدم يأدُمُ أدْمَة... وقالوا:- البَيَاض والسَّواد كما قالوا الصّباح والمساء لأنّهما لونان بمنزلتهما لأنّ المساء سَوادٌ والصَّباح وضَحٌ..."[2].

وأرى أنّ عدم مجيء الفعل المعتل العين على وزن "فُعْلة" له ما يسوغه إذ يحدث إعلال في الصيغة وهذا الإعلال يبعد الكلمة على الصيغة الأصلية المرادة من ذلك وهي المصدر، إذ لو جعلنا مادة "بيض" على وزن "فُعْلَة" لكانت "بُيْضَة"، وإذا كانت الياء ساكنة وكان ما قبلها مضموماً قلبت واواً[3] فتصبح "بُوْضَة" وهذا ما لم يسمع عن العرب، والأمر نفسه يحدث مع "سَوِد" وإن لم يحدث إعلال في الكلمة فلو وضعنا الفعل "سَوِد" على "زنة فُعْلَة" لكانت المحصلة النهائية هي "سُودَة" وهذا غير وارد عن العرب أيضاً.

2- عدم مجيء الأفعال المعتلة العين اللازمة على زنة "فُعُول":

إنّ قياس مصدر الفعل اللازم الصحيح "فَعَل" بفتح العين على زنة "فُعُول"[4]، ولكننا وجدنا أن هذا القياس لا يصدق على الأفعال المعتلة وبطبيعة الحال إن هذا الخروج كان لأجل الضرورة، فلو أخذنا الفعل "صَام" وجعلناه على زنة "فُعُول" لكانت النتيجة "صُوُوْم" وهو ثقيل على اللسان، ولكي تتحقق الخفة الصوتية في نطق هذه الأفعال حادت إلى أوزان أخرى تجعل من هذه الكلمات أكثر مرونة وخفة على اللسان إذ قال سيبويه "قالوا:-

---

(1) المصدر نفسه 25/4.

(2) نفسه 24/4-26.

(3) ينظر المنصف 158/2-163، الأصول 261/3-267.

(4) ينظر الكتاب 9/4-15، شرح ابن عقيل 124/2-125، أوضح المسالك /427، شرح الأشموني 248/2، همع الهوامع 167/2.

قامَ يَقُوم قِيَام، وصَام يَصُوم صِيَاماً، كراهية للفُعُول، وقالوا آبَت الشَّمْسُ إياباً وقال بعضهم أُؤُوبا... وقالوا... نَاح يَنوحُ نِياحة وعَافَ يَعِيف عِيَافة، وقافَ يَقُوفُ قيافة، فراراً من "الفُعُول" وقالوا صاحَ صِيَاحاً وغابت الشمسُ غِياباً كراهية للفُعُول... وقالوا حَاضَت حَيْضاً وصامَتْ صَوْماً، وحالَ حَوْلاً كراهية الفعول، ولأنّ له نظيرا نحو سَكَت يسكُتُ سَكْتا وعَجَز يعجِز عَجْزاً ومثل ذلك مَال يميلُ مَيْلا...[1] نستخلص من كلام سيبويه أن العرب قد لجأت إلى وزنين هما "فَعْل وفِعَال" لتحقيق الخفة الصوتية لأجل نطق الفعل المعتل العين اللازم، والابتعاد عن صيغة "فُعُول" التي تؤدي إلى ثقل في نطق هذه الأفعال.

3- فتح فاء "فَعْلال" في مصدر الفعل الرباعي المضعف:

إنّ للفعل الرباعي المجرد في اللغة العربية وزنا واحداً هو "فَعْلَلَ - يُفَعْلِلُ" ويطرد هذا الوزن مصدران هما "فَعْلَلة: نحو دَحْرَجَ دَحْرَجَة"[2] وقد يأتي مصدر هذا النوع من الأفعال على زنة "فِعْلال" مع صيغة "فَعْلَلة" نحو: "حَوْقَل حَوْقَلة، وحِيْقَالا[3] وقَلقَل، قَلْقَلة وقِلْقَالا ودَحْرَجته دَحْرَجة ودحراجا ولا يجوز لنا فتح فاء "فِعْلال" إلا إذا كان المصدر من النوع المضعف الرباعي، وذلك مقصدا للتخفيف لأنّ التضعيف ثقيل والكسرة ثقيلة، فالانتقال من الكسرة إلى الفتحة هو للضرورة وذلك لجعل الصيغة خفيفة على اللسان عند نطقها[4]. وإن جاء في اللسان أن الكسر يحدد الصيغة بـ "المصدرية" والفتح يجعلها من الأسماء"... وقال أبو إسحاق... وليس في الكلام فَعْلال بفتح الفاء إلاّ في المضاعف نحو الصَّلْصَال والزَّلْزال قال والزِّلْزال بالكسر المصدر والزَّلْزال

---

(1) الكتاب 4/51-52.

(2) ينظر / الكتاب 4/58، التبصرة والتذكرة 2/772، شرح الشافية 1/178.

(3) أصل المصدر هو "حَوْقَل - حِوْقالا، ولكن قلبت الواو إلى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها".

(4) ينظر التبصرة والتذكرة 2/773، وشرح الشافية 1/178.

بالفتح الاسم وكذلك الوِسْواس المصدر والوَسْواس الاسم..."[1]. نلاحظ مما ذكرنا أن التحول من الكسر إلى الفتح لتحقيق مطلبين هما: الأول الخفة الصوتية للمصدر المضعف إذ يبقى مصدراً سواءً أكان مفتوحاً أم مكسوراً في أوله والمطلب الثاني هو تحديد هذه المصادر في حالة الفتح بـ "الاسمية" أي إذا أردنا استعمالها كمصدر فإن فتح الفاء أو كسرها سواء فيها، أما إذا أردنا استعمالها كأسماء امتنع الكسر وجاز لنا الفتح فقط.

4- حذف عين مصدر الفعل المعتل العين المبدوء بهمزة قطع:

إذا كان الفعل على وزن "أفْعَل - يُفْعِل" فإنّ قياس مصدره يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره نحو:- أكْرَم إكْرَاماً وأعْفى إعْفَاء"[2] وهذا القياس بطبيعة الحال ينطبق على هذه الأفعال ولا يؤدي إلى تغير في الميزان الصرفي للمحصلة النهائية للمصدر ولكن هذا لا يستمر، إذ لا ينطبق على الأفعال المعتلة العين، لأنّ تطبيق هذه القاعدة يؤدي إلى تغير في الوزن الصرفي للكلمة، إذ ينتج جراء ذلك ميزان آخر وهذا الوزن أيضاً فيه اختلاف بين الصرفيين فلو أخذنا الفعل "أقام" والألف في "أقام" منقلبة عن واو وأصل الفعل "أَقْوَم" ومصدره "إِقْوَام" ثم يحصل في المصدر إعلال بالتسكين إذ نقلت الفتحة إلى الفاء ونقلت السكون إلى الواو "إِقَوْام" ثم قلبت الواو إلى الألف لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها "إقاأم" ثم حذفت إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين وعوض عنها بـ "التاء" فكان المصدر هو "إقَامة". وقد اختلف اللغويون في الألف المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ المصدر هي المحذوفة لأنّها زائدة، ويكون المصدر على زنة "إِفَعْلَة" ويذهب الفراء والأخفش والزمخشري إلى أن الألف التي تمثل عين الفعل هي المحذوفة فيكون

---

(1) لسان العرب "وسس".

(2) ينظر الكتاب 78/4، والتبصرة والتذكرة 772/2.

المصدر على زنة "إفَالة"[1]. نلاحظ من هذه التغيرات أن حذف عين الفعل في المصدر أو ألف المصدر وأن نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي لأنها من العناصر الرئيسة التي جعلت الفعل يتحول إلى مصدر، كان لغاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه "إِقْوَام" لأدى ذلك إلى صعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينهما، السكون فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ" التسكين". وأدى هذا بطبيعة الحال إلى حدوث تغير في الميزان الصرفي لأن الوزن الأصلي هو "إفْعَال أما الوزن الجديد فهو "إِفَالة".

5- مجيء الصيغ الآتية "فِعّال وتِفِعّال وفِيْعَال" صيغاً سماعية في الأفعال الثلاثية المزيدة.

مما لاشك فيه أن مصدر الأفعال غير الثلاثية قياسية ومحددة وهذا القياس قد اتفق عليه اللغويون[2]، ويعزى ذلك إلى قلّة الأفعال غير الثلاثية في الكلام بعكس الأفعال الثلاثية فإن المسموع منها يشغل حيزاً كبيراً، وكثرة الشيء تؤدي إلى كثرة التصرف فيه إذ قال الصيمري "ما قل في بابه قل التصرف فيه"[3]، ولكن هذا لا يعني أن المسألة قطعية ولا تقبل غير ذلك، إذ جاءت مصادر قليلة عدت من قبيل المسموع في هذه الأفعال ويقرب عدد من هذه المصادر في الكلام من (14) مصدراً[4]، الذي لفت انتباهي من هذه المصادر هي "فِعّال وتِفِعّال وفِيْعَال" إذ وردت صيغة "فِعّال مسموعة في فعَّل - يُفَعّل و"صيغة تِفِعّال مسموعة في تَفَعَّل - يَتَفَعَّل"وجاءت صيغة "فِيْعَال مسموعة في فَاعَل يُفَاعِل".

---

(1) ينظر:- التبصرة والتذكرة 776/2، وشرح المفصل 58/6، وشرح الشافية 151/3.

(2) ينظر/ الكتاب 85/4 وما بعدها، التبصرة والتذكرة /72/2 وما بعدها وشرح الشافية 178/1 وما بعدها.

(3) التبصرة والتذكرة 772/2.

(4) ينظر المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب/114-117.

وقد وجدت أن لهذا السماع ضرورة، إذ يعد لغة قائمة بحد ذاتها عند بعض العرب إذ قال سيبويه (وقد قال ناسٌ كلَّمتُه كِلاَّما وحملّتُه حِمّالا، أرادوا أنْ يجيئوا به على الأفعال، فكسروا أوّله وألحقوا الألف قبل آخره حرفٍ فيه ولم يريدوا أن يُبْدِلوا حرفاً مكانَ حرفٍ، ولم يحذفوا، كما أنّ مصدر أفعلتُ واستفعلتُ جاء فيه جميع ما جاء فيه استَفعلَ وأفعلَ من الحروف، ولم يُحذَف ولم يُبدل منه شيء، وقد قال الله عز وجل ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً[1] ﴾[2]. وقد ذكر صاحب اللسان نقلا عن الكسائي أن هذا هو لغة يمانية فصيحة نحو "... وفي التنزيل العزيز وجل ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴾... وقال اللحياني قال الكسائي: أهل اليمن... يجعلون مصدر "فَعّلت فِعّال وغيرهم من العرب تَفْعِيلا"[3] أمّا المصدران "تفعال وفيعال" فيعدّان أيضاً لغة لبعض العرب وهذا ما يفهم من خلال كلام سيبويه إذ قال "وأمّا الذين قالوا:- تحمّلت تِحمَّالاً فإنّهم يقولون قاتلْتُ قِتالاً، فيوفّرون الحروف ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم كلمتُه كِلاّما"[4]، ويخيل إليّ أن هذين المصدرين أيضاً من لغة أهل اليمن والدليل على ذلك قول سيبويه "... على مثال قولهم كلمتُه كِلاّما " ونحن نعرف أنّ "فِعّال" هي من لغة أهل اليمن، كما جاء في اللسان نقلا عن الكسائي.

(1) صورة النبأ آية 28.

(2) الكتاب 79/4.

(3) لسان العرب "كذب".

(4) الكتاب 80/4.

6- مجيء مصدر المرّة على زنة "فُعْلَة، وفِعْلَة":

مما لاشك فيه أن اللغويين قد اتفقوا على قياس مصدر المرّة من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، إذ يكون من الثلاثي على زنة "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكون العين نحو "شَرِبَ شَرْبَةً وَضَرَب ضَرْبَة" أمّا من غير الثلاثي فبزيادة تاء في آخر المصدر نحو "انْطَلَق أنْطِلاقة واحدة"[1].

وقد شذّت عن هذا القياس كلمتان هما "رُؤْيَة"، إذ جاءت على زنة "فُعْلَة" بضم الفاء وسكون العين، والأخرى هي "حِجَّة" إذ جاءت على زنة "فِعْلَة" بكسر الفاء وسكون العين. إذ قال ابن خالويه "ليس في كلام العرب المصدر للمرة الواحدة إلا على فَعْلَةَ نحو سجدت سَجْدَة واحدة، قمت قَوْمَة واحدة إلا حرفين، حججت حِجَّة واحدة، ورأيت رُؤْية واحدة بالضم وسائر الكلام بالفتح، فأما الحال فمكسور لا غير ما أحسن هِمّته ورِكْبَته، وحدثني أبو عمر عن ابن الأعرابي رَأيته رَأْيَة واحدة بالفتح - فهذا على أصل ما يجب"[2].

ويخيل إلي أنّ هذا الخروج كان مقصودا، وذلك لو أنّ كلمة "رُؤْية" كانت على الأصل أي بفتح الفاء "رَؤْية"، لأدى ذلك أن تأخذ الهمزة شكل الألف، وتصبح الكلمة بعد ذلك "رَأْيَة" وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي دلالتها على المرة.

أما كلمة "حِجّة" فلو افترضا أنّها أتت على القياس على زنة "فَعْلة" أي "حَجَّة" لأدى ذلك إلى توالي فتحتين وبينهما حرف ساكن "حَجْجَة"، إن هذا الحرف الساكن يؤدي إلى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي إلى ثقل في نطقها.

---

(1) ينظر الكتاب 45/4، والتذكرة التبصرة 776/2، وشرح الشافية 178/1، وشرح ابن عقيل 132/2.

(2) ليس من كلام العرب / 26.

7- أسماء آلة اتت على القياس ولكنّها ليست مشتقة من أفعال ثلاثية:

إن اسم الآلة يأتي في الكلام على زنة "مِفْعَال" ومِفْعَل ومِفْعَلة" من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم بصورة قليلة جداً ولا يعد قياسا إنما من قبيل المسموع في الكلام[1].

ولكن هذا القياس لا يعني أنّها لم تشتق إلا من الفعل الثلاثي، فقد وجدت أسماء آله أتت على القياس، لكنها لم تشتق من أفعال ثلاثية بل من أسماء الأجناس ومن هذه الأسماء "المخدة فأنّها مشتقة من الخدّ وهو جانب الوجه، جاء في اللسان" الخّد في الوجه والخدّان جانبا الوجه... ومنه اشتق اسم المِخَدّة بالكسر وهي المِصْدَغة لأنّ الخدّ يوضع عليها..."[2]. وأيضاً المِمْطَر والمِمْطَرة فإنّهما مشتقان من "المَطَر" وكذلك المِحْبَرة من الحبر والمِقْلَمَة من القلم والمِئْبَر من الإبرة والمِزْود من الزاد[3].

إن هذا الأمر كان مقصودا والسبب في ذلك أن العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك اشتقت من أسماء الأجناس.

وكذلك أتت في الكلام أسماء آلة على القياس ولكنّها لم تشتق من أفعال ثلاثية بل كانت مشتقة من أفعال غير ثلاثية، والسبب أيضاً كما ذكرنا أن العرب لم تتكلم بأفعالها الثلاثية بهذا المعنى ولذلك اشتقت من أفعال مزيدة نحو "المِصْبَاح" فقد اشتق من الفعل المزيد "اسْتَصبح" جاء في اللسان "والمِصْبَاح السِّراج، وهو قُرْطه الذي تراه في القنديل وغيره والقِرَاط لغة، وهو قول الله عز وجل ﴿ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ

---

(1) ينظر الكتاب 94/4، الأصول 151/3، والمخصص 198/4-199 تصريف الأسماء (الطنطاوي) /130 المدخل إلى علم الصرف/110 وأبنية الصرف في كتاب سيبويه /290.

(2) لسان العرب "خدد".

(3) ينظر لسان العرب "الجذر الثلاثي لكل مادة".

دُرِّيٌّ ﴾[1] والمِصبَح المِسْرَجة واسْتَصبح به اسْتَسرج.."[2]. وكذلك المِسْرَجَة فقد اشتقت من الفعل "أسْرج" جاء في اللسان "المِسْرَجة التي فيها الفتيل وقد أَسْرَجْتُ السِّراج إِسْراجا والمَسْرَجَة بالفتح التي يجعل عليها المِسْرَجة والشمس سِراج والنهار، المِسْرجة التي توضع فيها الفتيلة...)[3].

8- ما جاء مخالفاً للقياس من اسم الفاعل:

بصورة عامة يأتي اسم الفاعل الثلاثي على زنة "فاعل" نحو "كَتَب - كَاتِب وَضَرب ضَارِب"، أما من غير الثلاثي فإنّه يكون بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر[4]. ولكن هذا القياس لا ينتهي عند حدّ معين فقد وردت في اللغة أبنية تخالفه وهذه الأبنية هي:

1- مجيء اسم الفاعل من "فَعَل" الثلاثي على زنة "مُفْعِل" وهذه الصيغة كما نعرف قياسية في "أفْعَل - يُفْعِل" وهذه الكلمات هي "عَمّ فهو مُعِمّ، ولمّ فهو مُلِمّ" والقياس فيها "عام ولام" وحقيقة الأمر أنهما ليستا من الشواذ لحدوث الخطأ في النقل والسمع "لأنّ العرب قد تكلمت بـ "العام واللام" فقد جاء في اللسان " وفي (الحديث بَادِرُوا بالأعمال سِتّاً، كذا وكذا وخُوَيْصة أَحِدكم العامة... أراد بالعامّة القيامة لأنّها تعم الناس بالموت أي بادروا بالأعمال صوت أحدكم والقيامة..."[5]، وكذلك يرى الأستاذ محمد بهجت الأثري أنّه وقع في الكلمتين خطأ وتصحيف فقد ضم أول اللفظتين وكسر ثانيهما[6] والصواب فيها هو "مِعَم ومِلَمّ" بكسر الأول وفتح الحرف الثاني منهما وهذا ما جاء عن الأزهري "... والعرب تقول:- رجل مِعَمّ مِخْوَل، إذا

---

(1) سورة النور آية/ 35.

(2) لسان العرب (صبح).

(3) لسان العرب (سرج) وما بعدها.

(4) ينظر / الكتاب 5/4 وما بعدها و 299/4.

(5) لسان العرب "عمم ولم".

(6) ينظر / نظرت فاحصة /90 وما بعدها.

كان كريم الأعمام والأخوال كثيرهم.. قال الليث:- ويقال فيه:- مِعَمّ مِخْوَل، قال الأزهري: ولم اسمعه لغير الليث ولكن يقال مِعَمّ مِلَمّ، إذا كان يعمّ الناس بِبِرِّه وفضله ويلمُّهم أي يصلح أمرهم ويجمعهم..."[1].

2- مجئ اسم الفاعل من "أفْعَل" على زنة "فَاعِل" والقياس "مُفْعِل" وهذه الأسماء هي "أبقل المكان فهو باقل، وأتمروا فهم تامرون، وأحنط فهو حانط، وأشوى السعف فهي شاوية، وأعشبت الأرض فهي عاشبة وأغضّ الليل فهو غاضٍ وأغطب الشجرة فهي غاطبة، وأقربوا فهم قاربون وأمحل البلد فهو ماحل، وأورس الرمث فهو وارس وأورق النبت فهو وارق، وأيفع فهو يافع وأينع فهو يانع...[2] والحقيقة أن هذه الألفاظ ليست شاذة، وقد فصل الكلام عنها الأستاذ بهجت الأثري، فأرجع الأمور إلى حقيقتها، بعد أن وجد أن هناك علة مستكنّة فيها[3]، إذ رأى أنه قد حصل خلط بين أسماء الفاعلين من الثلاثي ومن غثر الثلاثي، وهذه الحقيقة لا يمكن إهمالها لورود ما يؤيد ذلك في المعجم، إذ نطقت العرب بالفعل الثلاثي وغير الثلاثي، ثم حدث الخلط بينهما فيما بعد وسأختار مثالين من ذلك لتوضيح هذه المسألة يمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في المعجم تحت الجذر الثلاثي لكل مادة لتقصي ذلك، إذ جاء في اللسان "وأبقلت الأرض خرج بقلُها قال عامر بن جوين الطائي:

فـــلا مُزْنَـــة وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا

ولا أرض أبْقَـــلَ إبْقَالهـــا

قال ابن جني، مكان مُبْقِل هو القياس، وباقل أكثر في السماع والأول مَسْمُوع أيضاً، الأصمعي أبْقَل المكان فهو باقِل من نبات البقل، وأوْرَس الشجر

(1) لسان العرب "عمّ، ولمّ".

(2) لسان العرب "الجذر الثلاثي لكل مادة".

(3) ينظر نظرات فاحصة / 90 وما بعدها.

فهو وأرس إذا أورق وهو بالألف. الجوهري: أبقل الرمث إذا أدبى وظهرت خُضْرَة ورقة فهو بَاقِل.

قال ولم يقولوا مُبْقِل، كما قالوا أوْرَس ولم يقولوا مُورِس. قال هو من النوادر قال ابن بري وقد جاء مُبْقِل قال أبو النجم:-

يَلْمَحْـــن مـــن كـــل غِمْـــيس مُبْقَـــل

قال: وقال ابن هرمة:

لرعْـــت بَصـــفْراءِ السّـــحالةِ حُـــرَّةً

لهـــا مَرْبـــعٌ بـــين النبـــيطينُ مُبْقِـــل...[1]

نستنتج من هذا أن "مُبْقِل" هو القياس من أبْقَل وقد جاء ذلك في كلام العرب ولكن الذي شاع هو المسموع الذي هو "باقل".

وقالوا "أغضى الليل فهو غاض" جاء في اللسان "غَاض ومُغْضٍ للفعل أَغْضَى، فقد جاء فيه، وقال ابن بزرج، ليل مُغْضٍ وغَاض ومقام فَاضٍ ومُفْضٍ... وغَضَى الليل وأغْضَى البس كل شيء وأغْضَى الليل أظلم وليل مُغْضٍ لغة قليلة وأكثر ما يقال ليل غاض...[2] ويرى الأستاذ محمد بهجت الأثري أن وجود "غَضى" إلى جانب "أغْضَى" في كلام العرب يقضي إلحاق "غاضٍ" بـ "غضا" و "مُغْضٍ" بـ "أغْضَى"، ويدفع دعوى مجيء "غاضٍ" من "أغْضَى" على غير قياس...[3].

3- مجيء "فاعل" في الفعل "اسْتَفْعَل - يَسْتَفْعِل" والقياس فيه "مُسْتَفْعِل" إذا سمع عن العرب استودقت الأتان وأودقت فهو وادق ولم يقولوا "مُودِق"

(1) لسان العرب "بقل".

(2) لسان العرب "غضو" وما بعدها.

(3) ينظر نظرات فاحصة /93، وينظر بقية الكلمات المذكورة سابقاً تحت الجذر الثلاثي في لسان العرب لكل مادة.

و"مُسْتَوْدِق"[1] لو بحثنا هذا في المعجم لوجدنا ما يخالف ذلك إذ جاء فيه "وقد ودَقت تَدِق وَدْقا وَوُدُوقاً وأودقت وهي مُوْدِق واسْتودقت وهي وَدِيق وَوُدْوق..."[2]، نستنتج أن "مُوْدَق" قد سمعت عن العرب لماذا لا نصير إليها.

4- مجئ اسم الفاعل على زنة "فَعُول" من "أُفْعَلَ - يُفْعِل" والقياس "مُفْعِل" من ذلك "اشصّت الناقة فهي شَصُوص" و "انْتَجَت فهي نَتُوج" و "أعقّت فهي عَقوق" وقد ذهب ابن قتيبة إلى عدم القول "مُعِقّ"[3]، ولو رجعنا إلى المعجم لوجدنا كلمة "مُعِقّ" واردة فيه فلماذا لا نصير إليها إذ جاء فيه "وأعقّت الفرس والأتان فهي مُعِقّ وعَقُوق، وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته، وأنشد لرؤبة:

وقد عَتَقَ الأجْدَعُ بعد رقّ

بقادِح أو زَوْلة مُعِقّ...[4]

نلاحظ أن "لغة عَقُوق" قد جاءت لغة ثانية إلى جانب اللغة القياسية التي هي "مُعِقّ" لماذا لا نعتمدها في الكلام "ونصير إليها".

5- وجاءت أيضاً كلمات في العربية على زنة "مُفْعِل" في "أفْعَل - يُفعِل" والقياس فيها "مُفْعِل" وهذه الكلمات هي "أجْدع فهو مُجْدَع، وأحْصَن فهو مُحْصَن، وأسْهَب فهو مُسْهَب، وأسْهَم فهو مُسْهَم وأَفْعَم فهو مُفْعَم وأفْأَم فهو مُفْأَم وأَلْفَجَ فهو مُلْفَج، وأَهتَر فهو مُهْتَر، وأوْقَرت فهي مَوْقَر..."[5]. وقد أرجع الأستاذ محمد بهجت الأثري الأمر إلى ما كان عليه وأزال ما أشكل عن هذه الكلمات،

---

(1) ينظر ليس في كلام العرب /.93.

(2) لسان العرب "ودق".

(3) ينظر أدب الكاتب /498.

(4) لسان العرب "عق"، وينظر أيضاً مادة "نتج" و "شصص" إذا الكلام ماثل إلى مادة "عقق".

(5) ينظر لسان العرب (الجذر الثلاثي لكل مادة).

وسأختار مثالا واحداً أوضح فيه ما عمله الأستاذ محمد بهجت الأثري ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في مظانها[1]. من ذلك، قالت العرب "أسْهَب فهو مُسْهَب" ويرى الأستاذ الأثري أن ذلك غلط والسبب في ذلك أن العرب قد استعملت هذه المادة لمعانٍ عدّة وخصوا كل معنى بصيغة "فقد قالوا أسْهَب الرجل إذا شَرِه وطَمِع حتى لا تنتهي نفسه عن شيء والصفة في هذا مُسْهِب، بكسر الهاء، وقالوا "أسْهَب" على ما لم يسم فاعله للذاهب فاعله، وللذاهب العقل من لدغ الحيّة، أو العقرب فهو "مُسْهَب" بفتح الهاء وكذلك قالوا: أسْهِب لمن تغير لونه من حبّ أو فزع أو مرض.. مُسْهَبَة بفتح الهاء البعيدة القعر من قولهم، كما رُوِيَ عن ثعلب أسْهَب فهو مُسْهَب إذا حَضَر بئراً فبلغ الماء، وأسْهَبُوا الدابة وإسْهاباً أهملوا ترعى فهي مُسْهَبَة بالفتح، وقال بعهضم من هذا قبيل للمكثار مُسْهَب بالفتح كأنه تُرِك والكلام يتكلم بما شاء، كأنّه وسع عليه يقول ما شاء"[2].

نستنتج من ذلك أن المعاني للمادة قد تعددت، مما أدى إلى تعدد استعمالها فقد أدى ذلك إلى تخبط الناس مما جعلهم يضيقون المسألة إلى أن اسم الفاعل من أَسْهَبَ هو مُسْهَب.

6- مجيء اسم الفاعل من "أفْعَلَلّ - يَفْعَلِلُّ" على زنة "مُفْعَلَلّ" نحو أجْرَأشَّت الإبلَ فهي مُجْرَأشَة[3]. ولو عدنا إلى المعجم لوجدنا أن اللفظة جاءت موافقة للقياس، وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ القصور واضح في سماع هذه الصيغة جاء في اللسان "ورجل مُجْرَئِشٌّ الجنب منتفخة، قال:

إنــك يــا جَبْضــر مــا هــي القلــب
جَــافٍ عَــريضٌ مُجْــرئشٌّ الجَنــبِ

---

(1) ينظر نظرات خاصة 98/ وما بعدها.

(2) ينظر لسان العرب "سهب" ونظرات خاصة /99.

(3) ينظر ليس في كلام العرب / 37.

والمُجْرَئِشُّ أيضاً المجتمع الجنب، وقيل المُجرَئِش الغليظ الجافي، وقال الليث هو المنتفخ الوسط من ظاهر وباطن... أبو الهذيل / أجْرَأشَّ إذا ثاب جسمه بعد هُزّال..."[1].

9- مجيء صيغة "مَفْعُول" من "افْعَل" خلافاً للقياس:

مما لا شك فيه أن صيغة "مَفْعُول" في الكلام قياسية في الفعل الثلاثي، نحو "كُتِب مَكْتُوب، دُرِس مَدْرُوس، ومن غير الثلاثي يصاغ بإبدال ياء مضارعه ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر نحو " أكْرَم - يُكْرِم - مُكْرَم" ولكن جاءت كلمات مخالفة لهذا القياس فقد جاءت على زنة "مَفْعُول" من "أفْعَل" وهذه الألفاظ هي "أبرّ الله حجّة فهو مَبْرُور، وأبرزه فهو مَبْرُوز وأحمّه فهو مَحْمُوم، وأرضه فهو مأْرُوض، وأزعقه فهو مَزْعُوق وأَسْعَده فهو مَسْعُود، وأسلّه فهو مَسْلُول، وأضأده فهو مَضْؤُود وأضعفه فهو مَضْعُوف وأقّره فهو مَقْرُور، وأكربه فهو مَكْرُوب وأكزّه فهو مَكْزُوز، وأكمده فهو مَكْمُود وألقح فهو مَلْقُوح وأملأه فهو مَمْلُوء، وأنبت فهو مَنْبُوت وأهمّه فهو مَهْمُوم واهنّه فهو مَهْنُون وأوجده فهو مَوْجُود وأوْدَعه فهو مَوْدُوع"[2].

وهذه المسألة ليست شاذة بقدر ما فيها من تداخل قد حصل بين الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية لتشابه معانيها، إذ يلتقي الفعل الثلاثي وغير الثلاثي في المعنى، وقد بحث الأستاذ الأثري هذه الحقيقة وأثبتها من خلال تتبعه للمسائل في كتب اللغة والمعاجم[3] وسأختار مثالا واحدا من ذلك ويمكن الرجوع إلى بقية الكلمات في مظانها قالوا "زُكِم فهو مَزْكُوم" جاء في اللسان "وزُكِم الرجل وأزكَمَه الله فهو مَزْكُوم بني على زكم"[4] نرى أن العرب قد نطقت بالفعلين الثلاثي المجرد والمزيد فهذا يدل على أن مزكوم مشتق من الفعل الثلاثي "زُكِم" لوروده عن العرب.

---

(1) لسان العرب "جرش".

(2) ينظر لسان العرب "الجذر الثاني لكل مادة".

(3) ينظر نظرات فاحصة 104، والجذر الثلاثي لكل مادة من لسان العرب.

(4) لسان العرب "زكم".

10- مما لاشك فيه انه عند النسب إلى "فَعِيلَة وفَعِيْلَة"

هناك قاعدة قياسية واحدة تؤدي إلى حذف التاء والياء نحو حَنِيْفة - حَنَفِيّ ومَدِيْنَة - مَدنِيّ، ولكن أحياناً هذه القاعدة لا تنطبق على عدد من الكلمات أي لا تحذف الياء من الكلمة ولاسيما في المضعف والمعتل نحو جَليلَة - جَليليّ وطَوِيلة - طَوليّ"[1] قال سيبويه "وسألته عن شَدِيدة فقال، لا أحذف، لاستثقال التضعيف، كأنّهم تنكّروا التقاء الدَّالين وساء هذا من الحروف... قلت، فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال:-

لا أحذف، لكراهيتم تحريك هذه الواو في فَعَل، ألا ترى أنّ فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره في التضعيف وذلك قولهم في حويزة، حُوَيْزِيّ..."[2].

والحقيقة أن هذا الخروج عن المألوف له ما يسوغه، ففي المضعف لو حذفت الباء في نحو "جليلة وقلنا "جَلِيّ" لكان اجتماع المثلثين مع الياء المشددة ثقيلا ولو حذفت فيما عينه حرف علة:- نحو طويلة، وقلنا طَوِليّ" سيؤدي إلى إعلال الواو، لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصبح "طَالِيّ" وهذا يبعد الكلمة عن صورة المنسوب إليه.

11- إن جموع الكسرة في اللغة العربية تأتي على أوزان كثيرة من هذه الأوزان هي:

صيغة "فُعْل" بضم الفاء وسكون العين، ويطرد هذا الوزن في كل "وصف على زنة "أَفعَل الذي مؤنثه فَعْلاَء، نحو أحْمَر - حَمْرَاء - حُمْر، وأَخْضَر - خَضْراء خُضْر، قال سيبويه:.... وأما "أفْعَل إذا كان صفة فإنّه يكسّر على "فُعْل" كما كسّروا فَعُولا على فُعُل، لأن أفْعَل من الثلاثة وفيه زائدة كما أنّ

(1) ينظر الكتاب 339/3، 339، وينظر أيضاً الأصول 73/3، والعضديات 25/1 والتكملة /56، وعمدة الصرف 217.

(2) الكتاب 339/3.

فَعُولا فيه زائدة وعدّة حروفه كعدة حروف فَعُول إلا أنّهم لا يثقلون في أَفْعَل في الجمع العين إلا أن يضطر شاعر، وذلك أحْمَر وحُمْر وأخْضَر وخُضْر وأبيْضَ وبيْض وأسْوَد وسُوْد، وهو ما يكسّر على "فُعْلان" وذلك حُمْران وسُوْدان وبِيْضَان وسُمْطان وأُدْمَان. والمؤنث من هذا يجمع على فُعْل وذلك: حَمْراء وحُمْر وصَفْراء وصُفْر..."[1] نلاحظ مما ذكره سيبويه أن صيغة "فُعْل" لم تنطبق على الصفة المشبهة "أبْيض - بَيْضَاء" إذا كان جمعها على زنة "بِيْض" "فِعْل" إذا قلبت الضمة إلى الكسرة وبطبيعة الحال أن هذا الأمر كان مقصودا وذلك لو جعلنا "أبْيَض" بَيْضَاء على زنة "فُعْل" لكانت المحصلة النهائية للصيغة "بُوْض". وقد كرهت العرب ذلك لثقلها على اللسان فقلبت الضمة إلى كسرة فكان (بِوْض) وبما أن الواو متوسطة وساكنة ومفردة وقبلهما كسرة فأنّها تقلب إلى ياء فتصبح (بِيْض)[2]، قال والقرّاء "... ﴿ تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾[3] والقرّاء جميعا لم يهمزوا ضَيْزَى، ومن العرب من يقول قسمة ضَمْزَى وبعضهم يقول قسمة ضَأزى وضُؤْزَى بالهمز، ولم يقرأ بها أحد نعلمه وضِيْزَى فُعْلَى. وإن رأيت أولها مكسورا هي مثل قولهم بِيْض وعِيْن كان أولها مضموما فكرهوا أن يترك على ضمته فيقال: بُوْض وعُوْن. والواحدة بَيْضاء وَعْينَاء، فكسروا أولها ليكون بالياء ويتألف الجمع والاثنان والواحدة..."[4].

نستنتج من ذلك أن خروج صيغة جمع (أبيَض - بَيْضَاء) عن الصيغة الأصلية التي سنها اللغويون، له ما يسوغه، لأنها لو بقيت على ما هو عليه أي على الأصل كما لاحظنا ذلك لأدى إلى وجود صيغة ثقيلة على اللسان لأن الياء مضمومة ثم تليها واو ساكنة، ولكي نتخلص من هذا الثقل، أبدلت الضمة كسرة ثم قلبت الواو ياء للسبب الذي ذكرناه سابقاً.

---

(1) الكتاب 664/3.

(2) ينظر: المنصف 314/1 وما بعدها.

(3) سورة النجم /22.

(4) معاني القرآن "الفراء" 98/3.

12- خروج عدد من الفاظ من اسمي الزمان والمكان عن القياس:

مما لاشك فيه أنّ الوصول إلى اسم الزمان والمكان في الكلام، يكون قياساً على وزنين هما الأول على زنة "مَفْعَل" إذ تكون هذه الصيغة قياسية في كل فعل ثلاثي، مفتوح أو مضموم العين في المضارع، وليس معتل الأول، أما الوزن الآخر فهو "مَفْعِل" ويكون قياسياً في كلّ فعل ثلاثي صحيح الآخر مكسور العين في المضارع أو كان مثالاً صحيح الآخر"[1] ولكن هذا القياس لا ينطبق على جمع الأفعال الثلاثية، إذ سمعت صيغة "مَفْعِل" في ألفاظ والقياس فيها الفتح من ذلك "المَطْلِع والمَشْرِق والمَغْرِب والمَسْجِد والمَسْكِن والمَنْسِك.." وجاءت أيضاً ألفاظ بكسر الميم والقياس هو الفتح "المِطْبَخ"، والمِرْبد والمِرْفق" وهناك أيضاً ألفاظ جاءت على وزن "مَفْعُله" والقياس فيها "مَفْعَلَة" نحو "المَقْبُرَة والمَشْرُبة والمَشْرُقة...".

والحقيقة أن هذا التغير الحركي لهذه الصيغ لم يكن اعتباطاً، إذ له أهمية كبيرة في تغير دلالة هذه الألفاظ، فلو أخذنا كل مجموعة من هذه الألفاظ وفصلنا الكلام عليها لاتضح لنا ذلك، ففي المجموعة الأولى جاءت هذه الألفاظ بالكسر "مَفْعِل" والقياس فيها الفتح "مَفْعَل" فقد ذهب سيبويه إلى أنّ ما كسر من هذه الألفاظ فالمقصود به الزمان أو الموضع المخصص للفعل سواء أوقع فيه أم لا، وإن جاءت بالفتح فهي على القياس، والكسر الذي هو خلاف القياس عند سيبويه هي لغة لبني تميم، إذ قال "وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل قالوا:- أتيتك عند مَطْلِع الشمس أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنّهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح، وذلك المِنْبت والمطلع لمكان الطلوع وقالوا البصْرةُ مَسقِط رأسي، للموضع..."[2]

---

(1) ينظر الكتاب 4/89-90 والمصدر نفسه 4/87. والأصول 3/146.

(2) الكتاب 4/90.

وهذا ما ذهب إليه أيضاً ابن سيده، لأنه لا يجوز إبطال قراءة الكسائي ﴿حتى مَطْلِع الفجر﴾[1].

إذ قال: "..... والقول ما قاله سيبويه لأنه لا يجوز أيضا قراءة من قرأ بالكسر ولا يحتمل إلا الطلوع لأنّ حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث والطُلُوع هو الذي يحدث والمطلع ليس بحادث في آخر الليل لأنّه الموضع..." [2]. وقد ذهب ابن خالويه إلى أنّ "مَفْعِل" قد جاءت في معتل اللام كما في مأوى الابل مآقي العين. [3] وقد رفض ابن القطاع ذلك إذ قال "مَأْقِي ومَأوِي فَعْلَى لا "مَفْعِل" وألحق بـ "مَفْعِل" لعدم النظير"[4]، وقال فيها ابن سيده "والذي ذكر مَأْقِي العين غالط عندي، لانّ الميم أصلية في قولنا مَأق وامتاق ومُوْق وأمْوَاق "[5]. ومهما يكن من ذلك فإن الفراء يرى أم مجيء "مَأوَى الابل" بكسر الواو "مَأوِى" هو حالة نادرة ولم يجىء من ذوات الياء والواو "مَفْعِل" بكسر العين إلا "مَأْقِي العين وَمَأوِي الإبل" وهما في اللغات النادرة لأن الأصل فيها "مَأوَى ومأقَى "[6].

أمّا المسْجِد بالكسر فيرى سيبويه أنّه اسم للبيت وليس موضع السجود وموضع جبهتك ولو أردنا ذلك لقلنا "مَسْجَد". أي أنّ المسجِد بكسر الجيم يكون البيت المخصص للسجود أما بالفتح فإنه يكون مطلقاً عاماً لمكان السجود أي موضع في الأرض يكون هو "المسجَد"[7]، وقال الرضي "... لم تذهب بالمسجَدِ مذهب الفعل ولكنّك جعلته اسما لبيت، يعني أنك أخرجته لما

---

(1) الكتاب 90/4.

(2) سورة القدر/ 5.

(3) المخصص 193/14.

(4) ينظر ليس في كلام العرب/ 32.

(5) الافعال "ابن القطاع" 16/1.

(6) المخصص 193/14.

(7) ينظر الكتاب 90/4.

يكون عليه اسم الموضع، وذلك لأنك تقول: المَقْتَل في موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، وكذلك المسجَد فأنك جعلته اسما لما فيه السجود بشرط أن يكون بيتا على هيئة مخصوصة. . ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء أكان في المسجد أو غيره فتحت العين لكونه مبنيا على الفعل ويكون مطلقاً كالفعل... "[1].

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه أنّ لغة الكسر في هذه الألفاظ هي الفصيحة وإن كان القياس فيها هو الفتح، وهذه المجازفة في تغير حركة بنية الكلمة من الفتح الذي هو القياس إلى الكسر، قد غير دلالة الكلمة من العموم إلى الخصوص فالكلمة بالفتح أصبحت تعني عموم المكان وبالكسر أصبحت للكلمة خصوصية معينة، إذ صارت تطلق على مكان معين وهي مقيدة بذلك.

وسمعت بعض الألفاظ على وزن "مَفْعُلة: بضم العين والقياس فيها فتح العين منها "المَقْبُرة والمَشْرُبة والمَشْرُقة والمُدُقْ والمُدْهُن..." وقد عدّها سيبويه أماكن وأوعية مخصصة لوقوع الفعل[2]. جاء في اللسان "فالمدهن: نقرة في الجبل يستنقع فيه الماء وفي المحكم، والمدهن مستنقع الماء وقيل هو كل موضع حفرة سبل أو ماء وأكف في حجر... المَقْبُرة بفتح الباء وضمها موضع القبور، قال سيبويه المَقْبُرة ليس على الفعل ولكنّه اسم..."[3] وقال الرضي "فكل ما جاء على "مَفْعِل" بكسر العين فإن مضارعه يَفْعُل بالضم، فهو شاذ من وجه وكذا "مَفْعَلة" مع فتح العين وكذا "مِفْعَل" بكسر الميم وفتح العين "مَفْعِلة" كالمَظِنه أشد و "مَفْعُلَة" بضم العين كالمَقْبُرَة أشد إذ قياس الموضع إما بفتح العين أو كسرها وكذا كل ما جاء من "يَفْعِل" المكسور العين على "مَفْعَل" بالفتح شاذ من وجه كذا "مَفْعِلة" بالتاء مع كسر العين "ومَفْعَلة"

---

(1) شرح الشافية 1/183-181.

(2) ينظر الكتاب 4/91.

(3) لسان العرب "دهن" و "قبر".

بفتحها أشد لكل ما أثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريق الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس..."[1].

ولا تختلف الألفاظ التي جاءت بكسر الميم والقياس فيها الفتح عن الذي ذكر سابقاً، وهذا الغير في الحركات لم يكن اعتباطاً بقدر ما يرمي إلى تغيير في دلالة الكلمة وقد فسّر سيبويه هذه الألفاظ على أنّها أماكن مخصصة لوقوع الفعل إذ قال ("ويجيء المِفْعَل اسما كما جاء في المسجِد والمنكِب وذلك المِطبخُ والمِربَد وكل هذه الأبنية تقع اسما للتي ذكرتا في هذه الفصول لا لمصدر ولا لموضع العمَل)[2] أي أنّها أماكن أو أوعية محددة لوقوع الفعل جاء في اللسان " المِطْبَخ: الموضع الذي يطبخ فيه وفي التهذيب المَطْبَخ بيت الطباخ والمِطْبَخ بكسر الميم، قال سيبويه ليس على الفعل مكانا ولا مصدرا ولكنه اسم كالمِرْبَد والمِطْبَخ آلة الطبخ)[3] وجاء أيضاً " والمِرْفَق والمَرْفَق ما استعين به: ... وفي التنزيل ﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقاً﴾[4]، من قرأه مِرْفَقاً جعله مثل مِقْطَع ومن قرأه مَرْفَقا جعله اسماً مثل مَسْجِد ويجوز مَرْفَقا مثل مَطْلِع ولم يقرأ به. التهذيب: كسر الحسن والأعمش الميم من مِرْفَق ونصبها أهل المدينة وعاصم، فكأنّ الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء أرادوا أن يفرقوا بين المَرْفِق من الأمر وبين المِرْفَق من الإنسان، قال: وأكثر العرب على كسر الميم من الأمر من مِرْفَق الإنسان قال:- والعرب أيضاً تفتح الميم من مَرْفِق الإنسان - لغتان في هذا... "[5].

نلاحظ من هذا أن القياس والسماع يسيران جنبا إلى جنب، فالقياس كما نعرف له ضابطه في ذلك والسماع على اعتبار ما شاع بين العرب وأصبح

---

(1) شرح الشافية 1/184-185.

(2) الكتاب 4/92. وينظر الأصول 3/144.

(3) لسان العرب "طبخ".

(4) سورة الكهف/ 16.

(5) لسان العرب "وفق".

له خصوصية معينة تختلف عن لغة القياس، لما له من أهمية من تحديد دلالة الكلمة.

13- ابنية مبالغة جاءت من "أفْعَل - يُفْعِل":

بصورة عامة إنّ صيغ المبالغة تشتق من الفعل الثلاثي في اللغة العربية ولكن الأستاذ محمد طنطاوي ذهب إلى أن هناك أبنية مبالغة قد جاءت من "أفْعَل - يُفْعِل" المزيد على صيغة "فعّال" منها "درّاك" و "حسّاس" من "أدرك" و"أحسّ" وعلى "فَعِيل" نحو "نَذِير" من "أنذر" و سَميع من "أسمع"[1]، والحقيقة أن المسألة قد فسرت على أنها لغة أو ازدواج وهي لغة قليلة في الكلام ولو تتبعنا أسبابها لوجدنا لكل مثال منها علّة خاصة به، إذ ليست الأسباب متماثلة، ويخيل إلي أن لهذا الأمر ما يسوغه إذ هو مقصور في الكلام وإن اختلفت أسبابه وهذا ما نلمسه من خلال ما جاء في لسان العرب عن هذه الكلمات وهي على النحو الآتي:

1. جاء في "درّاك" ورجل دَرّاك مُدْرِك كثير الإدراك، وقلما يجيء "فعّال من أفْعَل" الإدراك من أدْرَك من أجبره على الحكم... قال ابن بري:- جاء دَرَاك ودرّاك وفَعَال وفَعّال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعلا ثلاثي وإن كان قد استعمل منه فعل ثلاثي وإن كان قد استعمل منه الدَّرَك..."().
2. أما سميع من أسمع فقد جاء "قال الأزهري: والعجب من قوم فسَّروا السميع بمعنى المسْمِعِ فراراً من وصف الله تعالى بأن له سَمْعا وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه فهو سَمِيع ذو سَمْع بلا تَكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سَمْعهُ كسَمْعِ خلقه، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكليف، قال ولست أنكر في كلام العرب أن يكون السميع سامِعا ويكون مُسْمِعا... والظاهر الأكثر في كلام العرب أنْ يكون السميع بمعنى السامِعِ مثل عَلِيم وعالِم وقَدير وقادِر.."[2].

---

(1) ينظر تصريف الأسماء "الطنطاوي"/187.

(2) لسان العرب (سمع).

أما النذير فقد جاء فيه "قال أبو منصور ... والنذير يكون بمعنى المُنْذِر وكان الأصل وفعله الثلاثي أميت، ومثله السَّميع بمعنى المُسْمِع والبديع بمعنى المبدِع... "[1].

نلاحظ من الذي ذكرناه أن سبب استعمال العرب أبنية المبالغة من "أَفْعَلَ" المزيد له ما يسوغه، إذ لاحظنا أن "أدْرَكَ" لم تستعمل العرب منه فعلها الثلاثي فلذلك اضطروا إلى العدول إلى الفعل المزيد هو "أدرك"، أما السميع من "أسمع" فأنّ التداخل واضح جداً بين صيغة الثلاثي "سَمِعَ" وغير الثلاثي "أسْمَعَ".

أمّا النذير فنرى أنّ فعله الثلاثي "نذر" قد أميت وبقي الفعل المزيد "أَنْذَرَ".

تلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا نقول:- أنّنا وجدنا موضوع "الضرورة الصرفيّة، تعد نقطة إيجابة حسنة تستحق الوقوف عليها في اللغة العربية وهي ليست قصراً على الموضوعات التي ذكرت سابقاً بل من الممكن أن نجدها في كلّ الموضوعات الصرفية، الذي لفت نظري من خلال استقرائي لها في خلال الموضوعات الصرفية أنّها لم تكن تتسم بالخصوصية، إذ عالجها اللغويون من خلال موضوعات اللغة، وهذا الأمر هو الذي دفعني إلى إخراج بعضها إلى النور، لنضعها بين يدي القارئ الكريم، والحقيقة التي التمستها من خلال معالجتي لهذه المسألة اللغوية المهمة أن القاعدة الصرفيّة هي قاعدة عامة وضعها اللغويون بعد استقراء اللغة وهذا يعني أنها تنطبق على أكبر عدد من الكلمات في اللغة، وإن حادت بعض الكلمات عن هذه القاعدة نعتت بالشذوذ، ثم شاع الأمر على أنّ لكلّ قاعدة شذوذ، والحقيقة ومن خلال هذا البحث المتواضع رأيت أن كلمة "شذوذ"، يمكن أن تفسر على أنها ضرورة دفعت العربي إلى التحايل بعقلية ذكية على الكلمة بحيث يجعلها متوافقة مع

---

(1) لسان العرب (نذر).

ذوقه السليم، لأنّ الكلمة لو بقيت على ما هي عليه مع القاعدة التي سنها اللغويون، لأصبحت الكلمة ثقيلة على اللسان، من هنا ولكي يحقق العربي كلمة تتسم بالسهولة الصوتية على لسانه، تحايل قليلا على القاعدة الصرفية وفق اعتبارات معينة ولم أجد هذه الاعتبارات غريبة أو بعيدة عن قواعد اللغة. والمسألة الأخرى أن الدلالة كانت أحياناً تؤثر على الصيغة الصرفية لكي تخرج عن القياس وهذا يعد خروجا متعمداً لان الدلالة الصرفية لها أهمية كبيرة في توجيه الكلمات لكي تأخذ حيزها في الكلام لأن الدلالة الصرفية ظاهرة مستقلة ولها اعتبارات معينة تستطيع ان تتحكم بكثير من الأوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام.

والأمر الآخر الذي نلمسه بهذا الخصوص أن تداخلا كبيرا قد حصل بين الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية لتشابه معانيها، وأحياناً أخرى أن الفعل الثلاثي لا تتكلم به العرب أو قد أميت فيضطر العربي إلى اشتقاق صيغة أخرى من فعل غير ثلاثي لكي تغطي جانبا من كلامه.

وأخيراً نقول إن الضرورة الصرفية هي مقصودة في الكلام وليست ضرورة اعتباطية، لكي تحقق السهولة الصوتية للكلمة فتأخذ مجالها في الكلام ما عدا الأسباب الأخرى التي ذكرت سابقاً.

المصادر والمراجع

1- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي/ط1/1965 بغداد.

2- أدب الكاتب / لابن قتيبة / تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد/ط4/ مطبعة السعادة 1963 / مصر.

3- الأصول في النحو/ ابن السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي/ط2/مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / 1987م/ بيروت.

4- الأفعال / لابن القطاع الصقلي /ط1/ دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد الدكن.

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام الأنصاري / نشر عبد العال الصعيدي دار العلوم الحديثة / 1982م / بيروت.

6- التبصرة والتذكرة/ للصيمري/ تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى/ ط1/ دار الفكر دمشق/1982م.

7- تصريف الأسماء/ الأستاذ محمد طنطاوي/ط5/ مطبعة وادي الملوك/ 1955م.

8- تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)/ عبد الله بن محمد بن محمود النسفي/ مراجعة وضبط وإشراف الشيخ إبراهيم محمد/ط1/1989م.

9- التكملة / لأبي علي الفارسي/ تحقيق الدكتور شاذلي فرهود/ مطبعة دار التأليف / ط1/ مصر/ 1969م.

10- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ابن عقيل / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط14/ مطبعة السعادة / مصر / 1964م.

11- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / الأشموني / تحقيق محيي الدين عبد الحميد / مطبعة عيسى البابي الحلبي / القاهرة.

12- شرح شافيه ابن الحاجب / للرضي الاستربادي / تحقيق محمد نور الحسن وآخرين دار الكتب العلمية/ بيروت/ 1975م.

13- شرح المفصل/ ابن يعيش/ عالم الكتب/ بيروت.

14- عمدة الصرف/ الدكتور كمال إبراهيم / ط2 / مطبعة الزهراء / بغداد/1957م.

15- كتاب سيبويه / لسيبويه/ ط3/ عالم الكتب / بيروت/ 1983.

16- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر/ بيروت/ 1956م.

17- ليس في كلام العرب / لابن خالويه/ ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي الدكتور محمد أبو الفتح شريف / الناشر مكتبة الشباب - القسم الأول.

18- المخصص / لابن سيده / ذخائر التراث العربي / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت.

19- المدخل إلى علم النحو والصرف/ الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر /1974م.

20- المسائل والعضديات / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري عالم الكتب/ ط1/ بيروت/1986م.

21- معاني القرآن/ الفرّاء/ تحقيق محمد علي النجار وأبو الفضل إبراهيم / ط1983/3 عالم الكتب/ بيروت.

22- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب / خديجة زبار/ رسالة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية التربية الأولى / جامعة بغداد/ 1995م.

23- المنصف / شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر 1954م.

24- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء / للمرزباني / عنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة / المطبعة السلفية.

25- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تأريخ الأدب العربي / الأستاذ محمد بهجت الأثري / دار الشؤون الثقافية العامة بغداد / 1990م.

26- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية / السيوطي / ط1 / القاهرة 1327هـ.

صيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة تحليلية وفق الاستعمال المعجمي

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه الكريم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فموضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان (صيغ المبالغة بين القياس والسماع دراسة تحليلية وفق الاستعمال المعجمي). وقد يسأل سائل لم البحث في مثل هذا الموضوع؟ مما لاشك فيه أن البحث في مثل هذا لا يتسم بالسهولة، إذ يتطلب إحصاء كاملاً لصيغ المبالغة لكي يتحدد من خلالها مسألة استعمال صيغ المبالغة في الكلام ومجالات هذه الصيغ والصيغ الأكثر استعمالاً في الكلام، ودواعي ذلك من خلال هذا البحث المتواضع.

1- حدّ صيغ المبالغة بين القدامى والمحدثين:

لم يضع اللغويون القدماء حداً لصيغ المبالغة في الكلام، إنما الذي ذكروه أننا إذا أردنا أن يدل اسم الفاعل على الكثرة والمبالغة حول إلى صيغ معينة في الكلام لقصد ذلك قال سيبويه (وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعول، وفعّال، ومِفْعال، وفَعِل وقد جاء كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير...)[1].

وقال المبرد (اعلم أن الاسم على (فَعَل) فاعل نحو قولك: ضَرَب فهو ضارب... فإن أردت أن تكثّر الفعل كان للتكثير أبنية، من ذلك (فعّال) تقول:

---

(1) الكتاب: 110/1.

رجل قَتَّال إذا كان يكثر القتل. فأما قاتل فتكون للقليل والكثير لأنه الأصل...)[1].

وهذا ما ذهب إليه الزمخشري[2]، وابن مالك[3]. وابن الحاجب والرضي[4]، وابن عقيل[5] ومن تلاهم من اللغويين.

أمّا المحدثون فليس الأمر عندهم كذلك، فقد وضعوا حداً لصيغ المبالغة في الكلام، قال الأستاذ محمد الطنطاوي (هي الأبنية التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كماً أو كيفاً لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة)[6]

وقال الدكتور عبد الرحمن شاهين (تحوّل صيغة (اسم الفاعل) من الفعل الثلاثي المتعدي أو اللازم إلى أوزان أخرى تدل على الكثرة والمبالغة كيفاً أو كماً في اتصاف الذات بالحدث، وتسمى (صيغ المبالغة)، نحو: كذّاب أبلغ من كاذب في دلالتها على كثرة الكذب...)[7].

أي نخلص مما ذكره الأقدمون والمحدثون، إننا إذا أردنا الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حوّل اسم الفاعل إلى صيغ مختلفة يطلق عليها (صيغ المبالغة).

---

(1) المقتضب: 110/1.

(2) ينظر: المفصل، 119.

(3) ينظر: التسهيل، 136 وما بعدها.

(4) ينظر: الكافية في النحو 202/20.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 111/2.

(6) تصريف الأسماء، الطنطاوي: 87.

(7) في تصريف الأسماء (شاهين): 187-188، وينظر المنهج الصوتي للبنية العربية، 115، والمدخل إلى علم الصرف، 86.

2- اشتقاق صيغ المبالغة:

لنا أن نؤكد من خلال بحثنا هذا مسألة في غاية الأهمية، وهي: تصاغ أبنية المبالغة من الأفعال المتعدية أم من الأفعال اللازمة؟ أم هي مقصورة على الفعل المتعدي أو الفعل اللازم؟

نقول إنها تشتق من الفعل اللازم والمتعدي، ذلك لأن سيبويه قد ذكر أمثلة تدل على ذلك منها شرّاب ولبّاس وركّاب ومِفساد[1].

وقال القلّاخ:

أخا الحرْب لبّاساً إليها جلالها ... وليس بوَلاج الخوالف أثْقلا[2]

وذكر السيوطي نقلاً عن ابن خالويه في شرح الفصيح صيغاً للمبالغة مأخوذة من اللازم والمتعدي من ذلك: فسَاق وغُدَر وغَدَّار ورواية، وخائنة وبقّاقة ومجزامة[3].

وذكر الرضي الاسترابادي أيضاً أمثلة لصيغ المبالغة تداخل فيها المتعدي واللازم من ذلك شرّابون وفسِّيقون، ومدعَس وصنّاع، ومِحضير، ومِهْذار وغير ذلك[4].

نلحظ أنّ صيغ المبالغة جاءت مسموعة من المتعدي واللازم وليس لها ضابط في ذلك يمكن الاستناد بهذا الخصوص فالمسألة ما دامت كذلك لنا أن نقول أن صيغ المبالغة تؤخذ من اللازم والمتعدي، وهو موافق لما قمنا به من إحصاء للأمثلة التي جاءت في لسان العرب، إذ جاءت هذه الصيغ مأخوذة من الأفعال اللازمة والمتعدية من ذلك:

---

(1) ينظر: الكتاب 110/1.

(2) ينظر: الكتاب 110/1.

(3) ينظر: المزهر 243/2.

(4) ينظر: شرح الشافية 178/2 وما بعدها، وينظر الاشتقاق (لعبد الله أمين)، 25 إذ ذهب إلى تساوي المسألة بين المتعدي واللازم في الوصول إليها.

1- جاء في اللسان (ورجل شاربٌ وشَرُوب وشرّاب وشرِيّب، مولع بالشرب كخمِّير، التهذيب: (الشريب المولع بالشراب...)[1] والفعل (شرب) هو فعل متعد.

2- جاء في اللسان (ورجل لُوْمه، يَلُومه الناس وَلُومَة يلُوم الناس مثل هزْأ وهزأة، ورجل لوَمة: لوّام...)[2] والفعل (لام) متعد.

3- جاء في اللسان (ورجل سكِّير، دائم السُّكر وسِكير وسَكير وسكُور كثير السكر... الأخيرة عن ابن الأعرابي)[3] والفعل (سكِر) فعل لازم.

4- جاء في اللسان (ويقال للرجل إذا كان أهوج الطّول طُوال وطُوّال وامرأة طُوالة وطوّالة...)[4] والفعل (طال) هو فعل لازم. نلحظ أن العرب قد تكلمت بصيغ مبالغة أفعالها متعدية ولازمة.

3- القياس والسماع في صيغ المبالغة:

أمّا مسألة القياس والسماع في صيغ المبالغة يعد مسألة مهمة جداً تتحدد من خلالها ماهية صيغ المبالغة في الكلام. نحن نعرف أن القياس يجب أن يكون هناك ضابط يمكن الارتكاز عليه في الوصول إلى الصيغة، ولكن نلاحظ هنا أنّ مسألة القياس والسماع غير واضحة فيها، إذ لم نجد هناك أيّة إشارة واضحة عند الأقدمين في تحديد ذلك، قال سيبويه (وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، لأنه يريد أن يحدث عن المبالغة،فما هو الأصل

(1) لسان العرب (شرب).

(2) لسان العرب (لوم).

(3) لسان العرب (سكر).

(4) لسان العرب (طول).

الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول وفَعَّال ومِفعال وفَعِل وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسَميع وبصير...)[1].

نلحظ أنّ سيبويه لم يقل إنها قياسية أو سماعية، ولكن قوله (أكثر) يوحي أنها قد تكون قياسية لكثرة مجيء الصبغ في الكلام، ولكن هذا الأمر لا يدفعنا إلى أن نجعل صيغ المبالغة قياسية. يقول الرضي (وقال المبرد: فَعَال في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقال قَوَام قَعاد، من قُمْ واقْعد إذ ليس لأصل أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا ـ في أبنية المبالغة أن نقيس ولا أن نقول في شاكر وغافر شِكِّير وغِفِّير...)[2].

فلو تتبعنا ما جاء من صيغ المبالغة في لسان العرب لاتضحت لنا هذه المسألة فقد وردت أفعال كثيرة لم ترد لها صيغ مبالغة من ذلك (رَجَع وشرُف، وعاد، ولفظ، وهجر، وتعب، وحجب، وسخف، وأبى، وثار، وفصح...)[3] وغير ذلك من الأمثلة، وهناك أمر آخر هو أن معظم ما ذكر من صيغ المبالغة كان عن طريق علماء من ذلك:

1- جاء في لسان العرب (وقاع كِراع... وفرس مِحْضير الذكر والأنثى في ذلك سواء وفرس مُحضير ومِحضار بغير (ها) للأنثى إذا كان شديد المَحْضَر وهو العدو: قال الجوهري: ولا يقال مِحْضار وهو من النوادر، وهذه فرس مِحْضير وهذه فرس مِحْضير...)[4].

---

(1) الكتاب: 110/1.

(2) شرح الكافية (للرضي): 76/2.

(3) ينظر: لسان العرب (رجع، وشرب، وعود، ولفظ، وهجر، وتعب، وحجب، وسخف، وأبى، وثور، وفصح...).

(4) لسان العرب (حضر).

2- جاء في لسان العرب (قال أبو منصور، وسمعت بعض العرب يقول للبعير الذي يؤخر حمله مؤخره مِزراق، ورأيت جملاً عندهم يسمى مزراقاً، لتأخيره أداته وما حمل عليه...)[1].

3- جاء في لسان العرب (ورجل رَكُوب ورَكّاب، الأولى عن ثعلب، كثير الركوب والأنثى ركّابة...)[2].

4- جاء في لسان العرب (ورجل صخَّاب وصَخِب وصَخَوب وصَخْبَان، شديد الصخب كثير... صَخْبان عن كَراع...)[3].

ويذهب الأستاذ كمال إبراهيم إلى أنّ صيغة (فاعل) يمكن أن تكون على خمس صيغ إذا أردنا بها الكثرة والمبالغة، وهي (فَعَّال) و (مِفْعَال) و (فَعُول) و (فَعِيل) و (فَعِل) زيادة على صيغ أخرى سمعت أيضاً هي... مِفْعِيل، وفُعَلَة، وفَعَال، وفاعول...[4].

نستنتج من هذا الذي ذكرناه أن صيغ المبالغة وأمثالها متناثرة لا تخضع لقياس محكم، ومن خلال قراءتنا معجم لسان العرب، وجدنا أفعالاً كثيرة لم تسمع منها صيغ مبالغة.

وقد ذكر السيوطي نقلاً عن ابن خالويه أنّها ترد على اثني عشر بناء إذ قال: (قال ابن خالويه في شرح الفصيح: العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء: فَعَال كفَسَاق، وفُعْل كغُدْر، وفَعّال كغَدّار، وفَعُول كغَدُور، ومِفْعيل كمعطير، ومِفْعَال كمعطار، وفُعَلَة كهُمَزَة لُمَزَة، وفَعُولة كملُومة،

---

(1) لسان العرب: (زرق).

(2) لسان العرب: (ركب).

(3) لسان العرب: (صخب).

(4) ينظر: عمدة الصرف: 184، وينظر أيضاً: الاشتقاق، عبد الله أمين لم يشر إلى قياسية أو سماعية صيغ المبالغة، إذ يذكر الصيغة معتمداً على قلة الورود وكثرته.

وفَعَّالة كعلّامة، وفاعِلة كراوية وخائنة، وفعَّالة كبقّاقة للكثير الكلام، ومِفْعَالة كمجزامة... [1].

وهذا العدد الذي ذكره السيوطي نقلاً عن ابن خالويه لا يعني كلّ صيغ المبالغة فمن خلال تتبعنا لصيغ المبالغة في لسان العرب وجدنا عددها أكثر من ذلك بكثير إذ كانت تزيد على الثمانين صيغة[2] وهي على النحو الآتي:

1- فَعَّال: إن الأمثلة التي ذكرت في اللسان، تدلّ على أن هذا البناء يكثر مجيئه من الفعل المتعدي والفعل اللازم من ذلك قوله (... وكذلك قَوَّال وقَوَّالة، من قوم قَوَّالين...)[3] و (... نقول: غَدَر إذا نقض العهد ورجل وغَدَرَ وغَدَّار وغِدِّير وغَدَار...)[4]. وقد قرر مجمع اللغة العربية جعلها صيغة قياسية من مصدر الفعل اللازم والفعل المتعدي وقراره هو (يصاغ فَعَّال من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي)[5] ولا نستطيع أن نقول أنها قياسية لأننا لم نجدها تطّرد في كلّ فعل ثلاثي.

2- فَعُول: من ذلك (.. ورجل ضَارِب وضَرُوب... شَديد الضّرب أو كثير الضرّب)[6] و (رجل شَارِب وشَرُوب... مولع بالشرب... ورجل شرّاب: شديد الشرب)[7].

3- مِفْعَال: ومن ذلك (... وامرأة مِضْحاك كثيرة الضحْك)[8].

---

(1) المزهر: 243/2.

(2) نظراً لكثرة الأوزان سنكتفي بذكر مثال واحد أو مثالين فقط في هذه الصيغ.

(3) لسان العرب: (قول).

(4) لسان العرب: (غدر).

(5) مجلة المجمع: 35/2-53-62.

(6) لسان العرب: (ضرب).

(7) لسان العرب: (شرب).

(8) لسان العرب: (ضحك).

4- مِفْعَل: من ذلك (ورجل مِطْعَن ومِطْعَان: كثير الطَّعْن للعدو وهم مَطاعين...)[1].

5- فَعِل: من ذلك (ورجل حَذر... متيقظ شديد الحذَر والفَزَع متحرّز..)[2].

6- فَعِيل: من ذلك (وعليم: فَعيل من أبنية المبالغة...)[3].

7- مِفْعيل: من ذلك (... قال أبو الحسن: يعني أن مِفْعِيلاً يقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو مِحْضير ومئشير، وإنما يكون ذلك ما دامت الصيغة للمبالغة...)[4].

8- فَاعِل: من ذلك (شُغْل شَاغِل، على المبالغة: مثل لَيْل لائِل...)[5].

وأتت أيضاً صيغة (فاعل) مفردة ودلت على المبالغة من ذلك (ورجل قَائِل من قوم قُوّل وقُيّل وقَالةٍ...)[6]

9- فَعَال: من ذلك (وامرأة حَصَان بفتح الحاء، عفيفة بينة الحصانة والحُصْن...)[7].

10- فُعَل: من ذلك(قال ابن الأثير: غُدَر مَعْدُول من غادر للمبالغة ويقال للذكر غُدَر والأنثى غَدَار، كقَطَام...)[8].

11- فُعَلة: من ذلك (... ورجل نُوَمة، بالتحريك: ينام كثيراً...)[9].

---

(1) لسان العرب: (طعن).

(2) لسان العرب: (حذر).

(3) لسان العرب: (علم).

(4) لسان العرب: (سكن).

(5) لسان العرب (شغل).

(6) لسان العرب: (قول).

(7) لسان العرب: (حصن).

(8) لسان العرب: (غدر).

(9) لسان العرب: (نوم).

12- فَعُولة : نحو ذلك (ورجل فَرِق وفَرُق وفَرُوق وفَرُوقة وفرُّوق وفَروَّقة وفارُوق وفَارُوقة، فَزِع شديد الفرق، الهاء في كل ذلك ليست لتأنيث الموصوف بما هي فيه إنما هي إشعار بما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة...)[1].

13- فَاعول.

14- فَاعُولة.

15- فَعُّول.

16- فَعُّولة.

17- فَعَّالة : نحو ذلك (وعلاَّم وعَلاَّمة إذا بالغت في وصفه بالعلم أي عَالم جداً والهاء للمبالغة..)[2].

18- فَاعلة : من ذلك (... يقال روَّأت في الأمر، وقيل هي جمع رَاوِية[3] للرجل الكثير الرواية والهاء للمبالغة...)[4].

19- مِفعَالة : من ذلك (ورجل مِجْذام ومِجْذامة: قاطع للأمور فيصل، قال اللحياني" رجل مِجْذامة للحرب والسيِّر والهَوَى أي يقطع هواه ويدعه..)[5].

20- فُعَال : من ذلك .(... ويقال للرجل: إذا كان أهْوَج الطُّول طُوَال وطُوَّال،.

21- فُعَّال : وامرأة طُوَالة وطُوَّالة...)[6].

22- فِعِّيْل : من ذلك (... ورجل سِكِّير: دائم السكر...)[7].

---

(1) لسان العرب: (فرق).

(2) لسان العرب: (علم).

(3) يقصد بذلك (والرويَّة).

(4) لسان العرب: (روي).

(5) لسان العرب: (جَذَم).

(6) لسان العرب: (طول).

(7) لسان العرب (سكر).

23- فُعَّل : جاء في اللسان (والزُّمَل والزُّمَل والزِّميل والزُّمَيْلة والزُّمال: بمعنى الضعيف الجبَان الرَّذل. وقالت أم تأبط شراً: وابناه! وابن الليل ليس بُزَّميل: شروب للقيل، يضرب بالذيْل كقُرَب الخيل...[1]

24- فُعَّيل.

25- الفعيْلة.

26- فُعَّالة : من ذلك (وقد كَرُم الرجل وغيره بالضمّ كرماً وكَرامة فهو كَرِيم وكريمْة.. وكُرَّام وكُرَّامة...)[2].

27- فَيْعُول : نحو (قَيُّوم) كما في قوله تعالى: (الله لا إله إلا هو الحيّ القيُّوم)[3] جاء في اللسان (... وفي رواية (قيّم) وفي أخرى (قَيُّوم) هي من أبنية المبالغة ومعناها القيام بأمور وتدبير العالم...)[4].

28- فُعُّول : بضم الفاء وتضعيف العين، ويأتي أحياناً بفتح الفاء (فَعُّول) ولكنه ليس كثيراً جاء في اللسان (ويقال القَدُّوس فَعُّول من القدس، وهو الطهارة، وكان سيبويه يقول سَبُّوح وقَدُّوس، بفتح أوائلها، قال اللحياني: المجتمع عليه في سُبُّوح وقُدُّوس الضم وإن فتحه جاز، قال، ولا أدري كيف ذلك، قال ثعلب، كل اسم على فَعُّول فهو مفتوح الأول مثل سَفُّود وكَلُّوب وسَمُّور... إلا السُّبُّوح والقُدُّوسُ، فإن الضم فيهما الأكثر... قال الأزهري: لم يجئ في صفات الله تعالى غير القُدُّوس وهو الطاهر، المنزّه عن العُيُوب والنقائص وفُعُول بالضم من أبنية المبالغة وقد تفتح القاف وليس بالكثير...)[5]

29- تِفعَال: جاء في اللسان (ورجل كَاذِب وكَذَاب وتِكْذَاب مثال هُمَزة...)[6].

---

(1) لسان العرب: (زمل).

(2) لسان العرب: (كرم).

(3) سورة البقرة: آية 255.

(4) لسان العرب: (قوم).

(5) لسان العرب: (قدس).

(6) لسان العرب: (كذب).

30- تِفْعَالة : جاء في اللسان (ورجل تِكْلام وتِدكْلامة وتِكلاَّمة وكلّماني جيد الكلام فصيح حسن الكلام منطيق...)[1].

31- تِفِعَّالة.

32- فُعُلّ : جاء في اللسان (الليث: القُمُدّ: القويّ الشديد، ويقال: إنّه لقُمُدّ)[2].

33- فَعُل : جاء في اللسان (ورجل حَذِر وحَذُر... متيقظ شديد الحَذَر والفَزَع...)[3].

34- فُعُل : جاء في اللسان (والفُرُج الذي لا يكتم السرِّ. قال ابن سيده: وأرى الفُرُج بضم الفاء والراء، والفِرِج لُغتين عن كراع...)[4].

35- فِعَّل : جاء في اللسان (والخِضمّ على وزن الهِجَف، السيد الحَمُول الجَوزَاد المِعْطاء الكثير المعروف والعطية ولا توصف به المرأة والجمع خِضَمّون ولا يُكسَّرُ...)[5].

36- فِعِلٌّ : جاء في اللساء (والطِّمِرُّ.. الفرس الجَوْد، وقيل المُشمِّر الخلق، وقيل هو المستفزُّ للوثب والعَدو... وقيل: المستعدُّ للعدو والأنثى طِمِرَّةٌ...)[6].

37- فَعَلى : جاء في اللسان (والقَفَطى والقَيْفَط كلاهما: الكثير الجماع، القيفط على فَيْعَل من القفط مثل خيطَفَ من الخَطْف...)[7].

38- فَيْعَل.

39- فَعَالاء : جاء في اللسان (ورجل طَباقَاء، أحمق... وقيل هو الذي يعجز عن الكلام فتنطبق شفتاه...)[8].

---

(1) لسان العرب: (كلم).

(2) لسان العرب: (قمد).

(3) لسان العرب: (حذر).

(4) لسان العرب: (فرج).

(5) لسان العرب: (خصم).

(6) لسان العرب: (طمر).

(7) لسان العرب: (فقط).

(8) لسان العرب: (طبق).

40- فِعْوَل : جاء في اللسان (والسِّرْواط: الأكُول، عن السيرافي. والسِّرْوَط كل شيء يبتلعه...)[1].

41- فِعْوَال.

42- فَيْعَال : جاء في اللسان (... وحكى ابن الإعرابي: من أكثر أهذر أي جاء بالهذر... ورجل هَذر...وهَيْذار...)[2].

43- الفُعْلُل : جاء في اللسان (القُعْدُد والقُعْدَد: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم.... والقُعْدُد: الخامل...)[3].

44- الفُعْلَل.

45- فُعَالل : جاء في اللسان (وحِمار صُلْصُل وصُلاصِل وصَلْصَال. وصوت صلْصَال: حاد الصوت دقيقُة...)[4].

46- فَعْلال.

47- فَعَلُول : جاء في اللسان (ورجل خالب وخلاّب وخَلَبوت، الأخيرة عن كراع: خَدَّاع كَذَّاب...)[5].

48- فِعْليل جاء في اللسان (قال أبو زيد: سمعت رجلاً من قيس يقول: هذا رجل سكْتِيْت بمعنى سِكِّيت...)[6].

49- فَعَلْعَل : جاء في اللسان (قال الفراء: يوم: عَصِيْب وعَصَبْصَب: شديد وقيل هو الشديد الحرّ...)[7].

---

(1) لسان العرب (سرط).

(2) لسان العرب (هذر).

(3) لسان العرب (قعد).

(4) لسان العرب (صلل).

(5) لسان العرب (خلب).

(6) لسان العرب (سكت).

(7) لسان العرب (عصب).

50- أفْعُول : جاء في اللسان (ورجل أسْحُوبٌ أي أكول شروب، قال الأزهري: الذي عرفناه وحصلناه، رجل أُسْحُوت، بالتاء إذا كان شديداً أكولاً شروباً...)[1].

51- إفْعِيل : جاء في اللسان: (... اللحياني: امرأة إبريق إذا كانت برّاقة...)[2].

52- أُفَاعِل : جاء في اللسان: (ورجل أُدَابر: الذي يقطع رحمه مثل أُبَاتِر ... ورجل أُدَابر، لا يقبل قول أحد ولا يُلْوِي على شيء...)[3].

53- أُفْعُلاَن : جاء في اللسان (وكذلك أُلْعُبَان مثل به سيبويه وفسره السيرافي، كثير اللعب...)[4].

54- تِفْعَلَة : جاء في اللسان (... وكذلك قَوَّال وقَوَّالة من قوم قَوَّالين ... وتِقْوَلَة..)[5].

55- تَفْعُول : جاء في اللسان (وتمر حَمْت وحَمِيْت وتَحْمُوت: شديد الحلاوة...)[6].

56- يَفْعُول: جاء في اللسان (واليعْبوب: الفرس الطويل السريع وقيل الكثير الجري... واليعبوب: الطويل...)[7].

57- فَعَلُوت : جاء في اللسان (وسَلَبُوت: فَعَلُوت منه، قال اللحياني: رجل سَلَبوت وامرأة سَلَبوت كالرجل، وكذلك رجل سلابة بالهاء والأنثى سلابة...)[8].

---

(1) لسان العرب (سحب).

(2) لسان العرب (برق).

(3) لسان العرب (دبر).

(4) لسان العرب (لعب).

(5) لسان العرب (قول).

(6) لسان العرب (حمت).

(7) لسان العرب (عبب).

(8) لسان العرب (سلب).

58- فَعْلان : جاء في اللسان (ورجل كاذب وكَذّاب... مثل هُمزة وكَذْبان...)[1].

59- فَعَلان : جاء في اللسان (... ابن سيده: اللَّهَبان: شدة الحرّ... ويوم لَهَبان شديد الحر...)[2].

60- فَعِّلانة : جاء في اللسان (وامرأة جلاَّبة.. وجِلِّبانة وجُلُبَّانة وجلبْنَانة، وجُلْبانة.

61- فُعْلانة : وَتِكِلابَة: مصوتة صخّابة كثيرة الكلام...)[3].

62- فِعْلِيان : جاء في اللسان (وحكى ابن الإعرابي: من أكثر أهذر... ورجل هَذِر وهِذْرِيان ومِهْذار...)[4].

63- فَيْعَلان : جاء في اللسان (ورجل كَاذب، مثال هُمزة وكَيْذبان وكَيْذُبان ومَكْذَبَان ومَكْذَبانة...)[5].

64- فَيْعُلان.

65- مَفْعلان.

66- فَعَال أَفْعَل : جاء في اللسان (والرَّماد دُقاق الفحم من حُراقة النار... ورَماد أرْمد ورِمْدِد يَمْرَد .. كثير دقيق جداً...)[6].

67- فِعْلِل.

68- فِعْلل.

69- فِنعلان : نحو ذلك (ورجل خِنْذِيان: كثير الشَّر)[1].

---

(1) لسان العرب (كذب).

(2) لسان العرب (لهب).

(3) لسان العرب (جلب).

(4) لسان العرب (هذر).

(5) لسان العرب (كذب).

(6) لسان العرب (رمد).

70- فِعْوَل : جاء في اللسان (العِثْوَل والعَثَوثل: الكثير اللحم...)[2].

71- فَعَوْعَل.

72- فُعْلَنَّة : جاء في اللسان (وامرأة سُمْعُنَّة وسِمْعَنَّة وسِمْعَنة، بالتخفيف الأخيرة عن يعقوب، أي مُسْتَمِعة سَمّاعة...)[3].

73- فِعْلَّنة.

74- فِعْلَنة.

75- فَوْعَل : جاء في اللسان (والكَوْثَر: الكثير من كل شيء... والكوثر: الكثير الملتف من الغبار إذا سطع وكثر... ورجل كوثر: كثير العطاء والخير...)[4].

76- مَفْعُول : جاء في اللسان (ورجل مَكثُور إذا كَثُر عليه من يطلب منه المعروف. يقال رجل مَكْثُور عليه إذا كَثُرت عليه الحقوق والمطالبات...)[5].

77- فِعَل : جاء في اللسان (وفرس خِبَقّ وخِبِقٌّ، سريع، وناقة خِبقّة وخِبَقَ، عن ابن الإعرابي ولم يفسره، قال ابن سيده: وأراها السريعة وناقة خِبِقّى، وسّاع عنه أيضاً....)[6].

78- فِعِلّ.

79- فَعِلّى.

80- فِعْلَلّ : جاء في اللسان (القِهقَمّ الذي يتلع كل شيء...)[1].

---

(1) لسان العرب (رمد).

(2) لسان العرب (خذى).

(3) لسان العرب (عثل).

(4) لسان العرب (سمع).

(5) لسان العرب (كثر).

(6) لسان العرب (كثر).

81- فُعْلُعُل : من ذلك (كُذُبذُب خفيفاً وكُذُّبذب ثقيلاً أي ضعف الذال، وقد ذكرها ابن جني من الأمثلة التي فاتت سيبويه، ومثلها أيضاً (الذُرَّحرح) إذ قال: ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كُذّبذب وذرُّحرح)[2] ولم نجد في اللسان غير هذا، وهي في كلتا الحالتين بتضعيف الذال، تعني الكثير الكذب.

82- فُعْلُعُلان : ولم يجيء منه إلا (كُذُبْذُبان حكاها الثقات)[3] جاء في اللسان (رجل كاذب كذّاب وتِكْذاب وكَذُوب وكذُوبة وكُذَبة، مثال همزة وكذْبان وكَيْذبان، ومَكْذَبان، ومَكْذبانة وكُذُبْذُبان وكُذُبْذُب، وكُذُّبْذب...)[4].

83- فعَاليل : جاء في اللسان (وما سُخن، بضم السين وسكون الخاء، أي حار وماء سخِين ومُسخَّن وسِخِّين وسُخاخين سُخْن، وكذلك طعام سُخاخين.. وماء سُخاخين على فُعاليل بالضم، وليس في الكلام غيره...)[5].

84- نَفْوعل : جاء في اللسان (وجَرو نَخْوَرش، قد تحرك وخدَّش، قال ابن سيده: ليس في الكلام نفْوعل غيره)[6].

85- فِعِّلان : جاء في اللسان (ورجل تِكْلام وتِكلامة وَتِكَلِلاَّمة وكلّماني جيد الكلام فصيح حسن الكلام منطيق، وقال ثعلب، رجل كلّماني كثير الكلام فعبر عنه بالكثرة، قال والأنثى كلّمانية)[7].

---

(1) لسان العرب (خبق).

(2) الخصائص: 207/3/ ولسان العرب (كذب).

(3) المتنع في التصريف: 144/1.

(4) لسان العرب (كذب).

(5) لسان العرب (سخن).

(6) لسان العرب (خرش).

(7) لسان العرب (كلم).

86- تِفِعَّالة : جاء في اللسان (ورجل تِكْلام وتِكْلامة وتِكِلاَّمة... جيد الكلام فصيح حسن الكلام مِنْطِيق.. وقال ثعلب ولا نظير لكلّماني ولا لتكلاّمة قال أبو الحسن: وله عندي نظير وهو قولهم رجل تلّقاعة كثير الكلام)[1].

87- فُعُلاَّن : وهو قليل كما ذكر ذلك ابن عصفور، فالاسم نحو قُمُحّان، والصفة نحو حُمدان ولا يعرف في الصفة غيرهن[2]... جاء في اللسان (ورجل قُمْد وقُمُدّ وقُمْدُر وقُمُدَّان وقُمُدَّاني قوي شديد صُلُب والأنثى قُمُدَّانة، وقُمُّدانيَّة...)[3].

88- فِعْوَل : يكون في الأسماء ولا يأتي في الصفات عن سيبويه[4] جاء في اللسان صيغة مبالغة (والسِّرْوَط الذي يسترط كل شيء ويتلعه)[5].

نلاحظ من هذه الصيغ أن الأمثلة التي اندرجت تحتها قليلة جداً فقد لا يرد على الصيغة الواحدة إلا مثال واحد أ ِ مثلان، فهذا يؤكد لنا أنها صيغ سماعية، ولا تستعمل في الكلام إلا نادراً.

وقد ذهب الأستاذ محمد الطنطاوي إلى أن هناك أبنية مبالغة قد جاءت من (أفعل - يُفْعِل) المزيد على صيغة (فَعَّال) منها (درَّاك) و (حَسَّاس) من (أدرَكَ) و (أحَسَّ) وعلى فعيل نحو نذير وسَميْع وأليم[6]. وقد جاء في اللسان تعليل ذلك أنها لغة أو ازدواج فقد داء (ورجل درَّاك، مُدرك كثير الإدراك، وقلما يجيء (فَعّال من أفْعَل)، الإدراك من أدرك وجبَّار من أجبره على الحكم...)[7]، وقال

(1) لسان العرب (كلم).

(2) الممتع في التصريف: 136/1.

(3) لسان العرب (قمد).

(4) ينظر: الكتاب 274/4.

(5) لسان العرب (سرط).

(6) ينظر: تصريف الأسماء (الطنطاوي) 187.

(7) لسان العرب (درك).

في موضع آخر (قال ابن بري: جاء درَاك ودرّاك وفَعَال وفعّال إنما هو من فعل ثلاثي ولم يستعمل منه فعل ثلاثي وإن كان قد استعمل منه الدَّرك...)[1].

أما سمع من أسمَعَ فقد جاء في اللسان (قال الأزهري: والعجب من قوم فسروا السميع بمعنى السُمْع فراراً من وصف الله له سَمْعاً وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه فهو سَميع ذو سمع بلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ولا سمعه كسَمْع خلقه، ونحن نصف الله بما وصف به نفسه بلا تحديد ولا تكييف، قال ولست أنكر في الكلام العرب أن يكون السميع سامعاً ويكون مُسْمعاً... والظاهر الأكثر في كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع مثل عَليم وعالم وقدير وقادر...)[2]

أما النذير فقد جاء في اللسان (قال أبو منصور... والنذير يكون بمعنى النذر وكان الأصل وفعله الثلاثي أُميت، ومثله السَّميع بمعنى المسمع والبديع بمعنى المبدع...[3] ومثلها أيضاً (جَبّار) من أجبر[4].

نلاحظ من ذلك أن مجيء صيغة المبالغة (فعّال) من (أفعل) قليل في الكلام ولكل مثال منها علة مستكنة، إذ ليست الأسباب متماثلة كما لاحظنا، فهي لغة قليلة لا يمكن الاعتماد عليها في الكلام إلا في حدود أفعالها التي جاءت بها.

نستنتج مما ذهبنا إليه أن صيغ المبالغة لا يرتبط اشتقاقها بفعل معين فقد وجدنا أنها تؤخذ من الفعل المتعدي واللازم، وأنها صيغ سماعية ولا قياس فيها، إذ بلغ عددها في الكلام (88) صيغة.

---

(1) لسان العرب (درك).

(2) لسان العرب (سمع).

(3) لسان العرب (نذر).

(4) ينظر: لسان العرب (جبر).

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- الاشتقاق، الأستاذ عبد الله أمين /ط1/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر /1956م / القاهرة.

3- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك / تحقيق: محمد كامل بركات / الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967.

4- الخصائص / لابن جني / تحقيق: محمد علي النجار / ط4 / مشروع النشر العربي المشترك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة / بغداد 1990.

5- شرح شافية ابن الحاجب /للرضي الاستربادي / تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية / بيروت، 1975م.

6- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب / بيروت.

7- عمدة الصرف / الدكتور كمال إبراهيم / ط2 / مطبعة الزهراء / بغداد / 1975م.

8- في تصريف الأسماء / الدكتور عبد الرحمن شاهين / منشورات مكتبة الشباب / مطبعة مختار / القاهرة / 1977م.

9- الكافية في النحو / لابن الحاجب / شرح رضي الدين الاستربادي / دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان.

10- كتاب سيبويه / لابن بشر عثمان / ط3/ عالم الكتب / بيروت 1983م.

11- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت 1956م.

12- مجلة مجمع اللغة العربية / بالقاهرة / ج1 و ج2.

13- المدخل إلى علم النحو والصرف / الدكتور عبد العزيز عتيق / ط2/ دار النهضة العربية للطباعة والنشر / 1974م.

14- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للسيوطي / شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي / من منشورات المكتبة العصرية / صيدا - بيروت 1987م.

15- المفصل في علم العربية / للزمخشري / عني بنشره محمود توفيق / وطبعه حجازي / القاهرة.

16- المقتضب / لأبي العباس المبرد / تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب/ بيروت / 1963م.

17- الممتع في التصريف / لابن عصفور الأشبيلي / تحقيق: فخر الدين قباوة / ط3 / منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت / 1987م.

18- المنهج الصوتي للبنية العربية / الدكتور عبد الصبور شاهين / مؤسسة الرسالة / بيروت 1980م.

ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة دراسة تحليلية

توطئة:

الحمد لله رب العالمين، الذي علم الإنسان بالقلم، علمه ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد: فإن سائلا قد يسأل لم البحث في موضوع (ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة). إن السبب الرئيس الذي دعاني إلى البحث في مثل هذا الموضوع، أنني وجدت من خلال تدريسي لمادة علم الصرف، ولا سيما موضوع (النسب) واطلاعي على المؤلفات التي تناولته، أن البحث فيه كان بطريقة تنظيرية، أو مجرد عرض القواعد الصرفية التي لها علاقة بموضوع النسب دون التطرق إلى تحليل بنية الكلمة بعد اتصال ياء النسب بها، وهذا الأمر موجود في الكتب القديمة والحديثة، هذا ما سيتضح لنا من خلال تحليل الأبنية الصرفية بعد اتصالها بياء النسب.

إنّ ظاهرة النسب في العربية، تعد من الظواهر الكبيرة فيها ودراستي لهذه الأبنية لهذا البحث المتواضع، ستكون فقط للأبنية التي تطرأ عليها التغييرات جراء ذلك، ونترك بقية الأبنية الأخرى، إذ يمكن الرجوع إليها في مظانها الخاصة بها.

1- التمهيد:

مصطلح النسب لغة واصطلاحاً:

أ- النسب في اللغة هو (ونسبه يَنسُبُه نَسَباً، عَزاه... ونَسَبه:- سأله أن يَنْتَسِبَ، ونَسَبْتُ فلاناً إلى أبيه أَنْسبُه نَسْباً إذا رفَعْتُ في نَسَبه إلى جدِّه الأكبر)[1].

(1) لسان العرب مادة (نسب).

قال ابن فارس (النون والسين والباء كلمة واحدة، قياسها اتصال شيء بشيء ومنه النسب، سمي لاتصاله وللاتصال به نقول نَسْبتُ أنسبُ، ونسيب فلان، ومنه النسيب في الشعر إلى المرأة كأنه ذكر يتصل بها ولا يكون إلا في النساء[1].

أما اصطلاحاً: فقد أطلق عليه سيبويه تسمية الإضافة والنسبة أي تسمية ثنائية، فقد أفرد له باباً بعنوان (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة)[2]، إذ قال (أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك ألحقت ياءي الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إنْ أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيٍّ أو قبيلة...)[3].

نفهم من كلام سيبويه أن طريقة النسب تكون من شيئين اثنين الأول هو الاسم الأصلي المجرد من ياء النسب ويسمى (المنسوب إليه) والاسم بعد اتصاله بياء النسب يسمى (المنسوب)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله (واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتها الأسماء، فإنهم يغيرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن...)[4].

وهذا النسب يجعل الاسم المنسوب دالاً على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي الانتساب إلى الاسم المجرد عنها، فيكون من حيث الوصف كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل، لأن كلا منها يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، والموصوف هو الذي يخصصها وقد أشار إلى ذلك أبو علي الفارسي بقوله (ويصير الاسم للحاق الياءين له صفة تنسب إليه بعد أنْ لم يكن كذلك فلهذا ألحقت التاء

---

(1) مقاييس اللغة (مادة نسب) 323/5.

(2) ينظر كتاب سيبويه 335/3.

(3) كتاب سيبويه 335/3.

(4) كتاب سيبويه 335/3.

المؤنث، وأعمل الصفات في نحو: هذه امرأة تميميّة وتلك عمامة كوفيّة، ومررت برجل هاشميّ أبوه...)[1]. أما اللغويون الذين جاءوا بعد سيبويه، فقد كانوا يسمونه بـ (النسب)[2].

هناك تغييرات تطرأ على الاسم المنسوب هي:

1- **تغيير لفظي**: وهذا التغيير يتعلق ببنية الكلمة قال السيرافي (ياءا الإضافة الأولى منهما ساكنة، ولا يكون ما قبلهما إلا مكسوراً، وهما يغيران آخر الاسم، يخرجانه عن المنتهى ويقع الإعراب عليهما)[3]، وقد تكون هذه التغييرات عامة تشمل كل الأسماء التي ينسب إليها، وهي زيادة ياء النسب المشددة في آخر الاسم المنسوب مع كسر ما قبل الآخر لكي يحصل التناسب بين المنسوب والمنسوب إليه مثل: عراق - عراقيّ، نحو - نحويّ ... إلخ، وهناك تغييرات خاصة تتعلق ببعض الأسماء مثل الحذف والقلب أو ردّ المحذوف، أو إبدال بعض الحركات بعضها مع بعض، وهذا الأمر في غاية الأهمية، لأنها تغييرات ليست اعتباطية بقدر ما تتعلق ببنية الكلمة لأن إلصاق ياء النسب مع الكلمة، قد لا تتحمله أحرف الكلمة مما يؤدي إلى حدوث مثل هذه التغييرات التي سوف نبحثها إن شاء الله.

وهناك تغييرات معنوية تتعلق بكون الاسم المجرد من الياء منسوباً إليه والملحق به الياء منسوباً، وتغييرات حكمية وذلك بمعاملتها معاملة الصفات المشتقة في العمل والمعنى إذ ترفع الظاهر والمضمر[4].

كما ذكرنا سابقاً إن دراستنا للأبنية المنسوبة سوف تكون تحليلية، مع ذكر القاعدة العامة لذلك البناء على وفق ما ذكره العلماء بهذا المضمار

---

(1) التكملة / 50.

(2) ينظر / المفصل / 206، شرح المفصل 145/5، آمالي ابن الحاجب 770/2، حاشية الحضري 169/2، المهذب في علم الصرف / 76، الصرف الواضح / 292.

(3) شرح السرافي / بهامش كتاب سيبويه / 335/3.

(4) ينظر / محاضرات في علم الصرف / 151ظت جامع الدروس العربية 71/2.

والمناسب لمثل هذه الدراسة على وفق التغييرات التي ذكرناها سابقاً هي التغييرات اللفظية، ونترك اللفظ الذي لا تؤثر فيه ياء النسب من الناحية اللفظية. وهذه الأبنية هي:

- ياء النسب وأثرها في حذف بعض أحرف الكلمة.

1- النسب إلى المختوم بتاء التأنيث:

إذا نسب إلى الاسم المختوم بتاء التأنيث حذفت تاؤه قال سيبويه (وذلك قولك في ربيعة: رَبَعِيّ وفي حنيفة: حَنَفِيّ، وفي جَذيمة: جَذَمِيّ، وفي جَهَيْنة، جَهَنيّ، وفي قُتَيْبة: قُتَبيّ... وذلك لأنّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهي الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرُهُ وحذفٌ لزم لزومه حذفُ هذه الحروف...)[1] أي يذهب سيبويه إلى وجوب حذف هذه التاء، لأننا لو أبقينا هذه التاء، وقلنا فاطمتيّ وبصرتيّ في نسبة الرجل إليهما لوجب أن نقول بصرتيّة، فيجتمع في الاسم تأنيثان التاء الأولى للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة وهذا لا يكون في اسم واحد[2]. ويرى الأنباري أنّ هذه التاء لو بقيت لوقعت في حشو الاسم وتاء التأنيث لا تقع في الحشو مطلقاً[3]. فضلاً عن ذلك فإن اجتماع ياء النسب مع تاء التأنيث في كلمة واحدة وفق المخطط الآتي: فاطمة + ياء النسب = فاطميّ، يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة، وهذا ثقل ناتج عن اجتماع التاء المكسورة مع ياء النسب، والأمر الآخر النسب يكون دائماً للمذكر، لذلك يجب أن يجرد من علامات التأنيث عند النسب.

2- النسب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم:

إذا نُسِب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم، تحذف علامة المثنى والجمع من الاسم نحو - كاتبان - كاتبيّ، ومهندسون -

---

(1) كتاب سيبويه 339/3.

(2) ينظر كتاب سيبويه / 335/3- الحاشية.

(3) ينظر أسرار العربية /269.

مهندسيّ، وطالبات - طالبيّ. وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله (هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية: وذلك قولك مُسْلِمونَ ورَجُلانِ ونحوهما، فإذا كان شيءٌ من هذا اسم رجل فأضفتَ إليه حذفتَ الزائدتين الواو والنون، والألف والنون والياء والنون، لأنّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرّان، فتذهب الياء لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما زيدتا معاً ولا تثبتان إلا معاً. وذلك قولك رَجُليّ ومُسْلِميّ ومن قال من العرب: هذه قِنَّسْرُون، ورأيتُ قِنَّسْرين، وهذه يَبْرُون ورأيتُ يَبْرِينَ: - قال يَبْرِيٌّ وقِنَّسْرِيٌّ...)[1]. يعلل سيبويه عدم جواز النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم، لأن الألف والنون والواو والنون علامات إعرابية وياء النسب ستكون في آخر الاسم وعلامة الإعراب ستقع عليها أيضاً، وهذا يؤدي إلى اجتماع علامتي إعراب في اسم واحد وهذا لا يجوز في الكلام. فضلاً عن ذلك أن النسب إلى مثل هذه الأسماء يؤدي إلى ثقل نتيجة اجتماع ياء النسب مع علامات التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم نحو المخدلط الآتي:

طالبان - طالبَانِيّ

طالبات - طالباتِيّ

مهندسون - مهندسونيّ.

ومسألة مهمة جداً تزاد إلى ما ذكرناه من أسباب، نلحظ أن عدد أحرف الكلمتين بعد النسب صار ثمانية أَحْرف، وهذا لا يجوز، لأن أدنى أحرف الاسم في العربية هو سبعة أحرف، والفعل هو ستة أحرف.

3- النسب إلى الاسم المقصور:

إن معنى القصر في اللغة هو (الحَبْس أو المنع، يقال امرأة مقصورة، وقَصُورة وقَصِيرة أي محبوسة في البيت لا تترك أن تخرج)[2] أما في الاصطلاح

---

(1) الكتاب / 3 / 372، وينظر الأصول 68/3.

(2) القاموس المحيط (مادة قصر) 118/2.

فهو (الاسم المعرب الذي تكون في آخره ألف لازمة كالرحَى والمصطفَى وقَفاً وحَصَى، فإذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف فيه بدل وليست زيادة، كزيادة الألف حبلى)[1].

مما لاشك فيه أنه كقاعدة عند النسب إلى الاسم المقصور يجب أن يراعى فيه تسلسل الألف وحركة الحرف الثاني من الاسم وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله (تقول في حُبَارَى: حُبَاريّ وفي جُمادى: جُماديّ وفي قَرْقَرَى: قَرْقَرِيًّ، وكذلك كلُّ اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف...)[2] أي أن الاسم المقصور إذا كانت الألف المقصورة رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم المقصور ساكن جاز في الألف المقصورة عند النسب أمران إما حذفها أو قلبها ياء قال سيبويه (هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف: وذلك نحو مَلْهَى ومَرْمَى وأعْشَى وأعْمَى وأعْيَا فهذا يَجْرِي مجرى ما كان على ثلاثة أحْرف وكان آخرُه ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو حصًى ورحىً)[3] وقال أيضاً (وذلك نحو حُبْلَى ودِفلى، فأحسنُ القول فيه أن تقول: حُبْلِيّ ودِفْلِيّ: لأنها زائدة لم تجيء لتُلحق بَناتِ الثلاثة ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف)[4].

لو نأتي ونعمل مخططاً متكاملاً للنسب إلى الأسماء المقصورة، بحسب القاعدة التي ذكرها سيبويه لاتضح لنا الآتي:

---

(1) محاضرات في علم الصرف /57.

(2) الكتاب 354/3/ ينظر الأصول 74/3-76، والتكملة 54-55.

(3) الكتاب 352/3.

(4) الكتاب 352/3.

كَنَدا - حسب القاعدة تكون النتيجة - كَنَديّ، لأن الألف رابعة وثاني الاسم متحرك. لو نسب إلى الاسم من دون حذف الياء لكانت النتيجة - كَنَدَاِيّ - إذ أدى ذلك إلى كسر الألف والألف لا تتحرك في الكلام لأنها في الأصل ساكنة، لذلك يجب أن تحذف من أجل التخفيف.

نِمْسَا - حسب القاعدة تكون النتيجة - نِمْسيّ أو نمسوِيّ لأن الألف رابعة وثاني الاسم ساكن، نحلل الكلمة الثانية بقلب الألف واواً لأنّ تحليل الكلمة الأولى وهو نفس كلمة (كَنَدا).

نِمْسَا - الألف هنا يجب أن تقلب ياءً - نِمْسَيِيٌّ - ولكن هذا يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة واجتماع ثلاثة أمثال والعرب تكره توالي ثلاثة أمثال، لذلك حادوا من الياء إلى الواو لتتحقق الخفة في الكلمة وإن كان خروجاً عن المألوف، ولا توجد قاعدة إعلالية تدعم قلب الألف واواً هنا.

4- النسب إلى المنقوص:

الاسم المنقوص: هو (الاسم المعرب الذي تكون في آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها تثبت فيه لفظاً وخطاً إذا كان غير منون في أحوال الإعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً)[1].

عند النسب إلى الاسم المنقوص كقاعدة عامة يُنظر في يائه، فإن كانت ثالثة قلبت واواً وفتح ما قبلها، وإن كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً مع فتح ما قبلها وإن كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها قال سيبويه (إذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره، كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه، وذلك قولهم في عَمٍ: عَمَوِيّ.

وفي رَدّ: رَدَوِيّ، وقالوا في الشَّجي: شَجَوِيٌّ، وذلك لأنهم رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل في غير المعتل، كراهية للكسرتين من الياءين ومع توالي الحركات

(1) محاضرات في علم الصرف / 55.

فأقرّوا الياءَ وأبدلوا، وصيّروا الاسم إلى فَعَلٍ، لأنَّها لم تكن لتثبت ولا تُبْدَل مع الكسرة، وأرادوا أن يَجريَ مجرى نظيره في غير المعتل، فلمّا وجدوا الباب والقياسَ في فَعِلٍ أن يكون بمنزلة فَعَلٍ أقروا الياء على حالها وأبدلوا إذا وجدوا فَعِل قد اتْلأَبَّ أنْ يكون بمنزلة فَعَلٍ)[1].

إنّ السبب من هذا الحذف أو القلب هو للتخفيف قال سيبويه (سألتهُ عن الإضافة إلى حيّة فقال حَيَويّ، كراهية أنْ تجتمع الياءات. والدليل على ذلك قولُ العرب في حيّة بن بَهْدَلةَ: حَيَويّ وحُرِّكت الياء لأنّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة)[2].

نأخذ مثالاً واحداً نحلل من خلاله أثر الياء على الاسم المنقوص ولمَ قلب الياء واواً وعدم بقائها على حالها نحو ذلك:

العمى ـــــ نلحق بالاسم ياء النسب ـــــ العَمَيِيّ. نلحظ في هذا المخطط أنّ الكلمة الأخيرة هي القياس التي يفترض أن تستعمل، لكن هناك ما يمنع هذا الاستعمال هو الثقل الحاصل من اجتماع ثلاث ياءات والعرب تكره توالي ثلاثة أمثال. ولتخلص من هذا الثقل يكون النسب على النحو الآتي:

العمي - العَمِويّ - بقلب الياء إلى واو، مع فتح ما قبل الواو تجنباً للكسر، كي لا يحصل ثقل بنطق الكلمة لتتابع كسرتين، مع ياء النسب. ومسألة مهمة أيضاً ينبغي ذكرها، هو أننا نستطيع أن نحذف الياء من الكلمة، كي نحصل على الخفة في نطق الكلمة، ذلك أن الكلمة تصبح أقل من ثلاثة أحرف، وهذا غير ممكن لأن أقصى عدد أحرف الكلمة في اللغة العربية هو ثلاثة أحرف.

---

(1) الكتاب 3/342-343.

(2) الكتاب 3/354.

5- النسب إلى الاسم الممدود:

الاسم الممدود: هو الاسم المعرب الذي تكون في آخره همزة قبلها ألف زائدة والهمزة في الاسم الممدود على ثلاثة أنواع:

1- همزة أصلية مثل إنشاء - من الفعل أنشأ. وقَرَّاء من الفعل قَرَأ.

2- زائدة للتأنيث: مثل صحراء وزرقاء وحمراء.

3- منقلبة عن أصل إما عن واو أو ياء: - قل كساء - كسا - يكسو. هنا منقلبة عن واو، أو عن ياء مثل بناء من الفعل بنى - يبني[1].

سنقصر كلامنا على النوعين الأخيرين ونترك النوع الأول، إذ لا تغيير يطرأ على بنية عند النسب مثل إنشاء - إنشائي، وقَرَّاء - قَرَّائي لأن الهمزة أصلية.

أما النوع الثاني الذي همزته زائدة للتأنيث، فعند النسب إليه نقلب الهمزة واواً قال سيبويه (وأمّا الممدود، مصروفاً كان أو غير مصروف، كثُر عَددُه أو قل فإنه لا يحذف، وذلك قولك في خُنْفُساء: خُنْفسَاوي وفي حَرُمَلاء: حَرْمَلاوِيّ وفي مَعْيُوراء: مَعْيُراوِيّ..)[2]. وفق المخطط الآتي نوضح من خلاله لم تقلب الهمزة واواً عند النسب.

حمراء - لو نسبنا على الأصل دون القلب لكان - حمرائِيّ - ثقيلة لو نسبنا إلى الكلمة مع قلبها ياء لكانت النتيجة - حمراييّ - تتابع ثلاثة ياءات والعرب تكره توالي ثلاثة أمثال. ولا يبقى سوى قلب الهمزة واوا نحو حمراوِيّ لتحقيق الخفة في النطق قال سيبويه (واعلم أنك إذا أضفت إلى الممدود منصرفا فإن القياس والوجهَ أن تُقرّه على حاله، لأن الياءات لم تَبلغ غاية الاستثقال ولأنّ

---

(1) ينظر: الكتاب 539/3 و 540، والتكملة 76-85، وكشف المشكل 224 وما بعدها.

(2) الكتاب 355/3.

الهمزة تجري على وجوه العربيّة غير معتلة مبدلة، وقد أبدلها ناسُ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً...)[1].

أما عند النسب إلى الاسم الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل فيجوز فيها البقاء على حالها أو قلبها واواً دون النظر إلى أصلها قال أبو علي (فإن كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو وهما لامان نحو:- كساء، ورِداء، قلت: كسائِيّ وردائِيّ، ويجوز أنْ تبدل منهما الواو فتقول كساوِيّ ورداوِيّ...)[2].

لو نأتي ونحلل بنية الاسم المختوم بهمزة منقلبة على وفق المخطط الآتي:

لا تّضح لنا لم جواز بقاء الهمزة أو قلبها واواً دون الرجوع إلى أصل الهمزة.

كساء - كسائيّ وفق القياس نلحظ أن بقاء الهمزة لم يشكّل مشكلة في نطق الكلمة إذ أنها خفيفة على اللسان.

كساء - لو قلبت الهمزة ياء وهو الذي يجب أن يكون لكانت النتيجة كسايِيّ - تكون الكلمة ثقيلة على اللسان لذلك يجب أن تقلب واوا - كساويّ.

والأمر نفسه إذا كان أصل الهمزة ياء نحو:-

بناء - بنائِيّ - خفيفة.

بناء - بنايِيّ - ثقيلة.

بناء - بناوِيّ - خفيفة.

نلحظ من ذلك أن عدم الرجوع إلى الأصل ولاسيما في الاسم الذي همزته ياءً، لكان لغاية مهمة جداً هو طلب الخفة في نطق الكلمة.

---

(1) الكتاب 351/3.

(2) التكملة / 59.

6- النسب إلى ما فيه ياء مشددة:

إذا نسب إلى الاسم المختوم بياء مشدّدة، وهذه الياء قد تكون بعد حرفين وبعد حرف أو في وسط الكلمة.

فإذا نسب إلى الاسم المختوم بياء مشدّدة وكانت بعد حرف واحد، ردّت الياء الأول إلى أصلها وقلبت الثانية واواً وفتح ما فيها مثل طيّ - طووِيّ قال سبويه (وسألته عن الإضافة إلى حيَّة - حَيَويّ، وحُرّكت الياءُ لأنه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة فإن أضفت إلى ليَّة قلت لوَوِيّ لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيَّة فلما حرّكتها رددتها إلى الأصل كما تردُها إذا حرّكتها في التصغير. ومن قال: أميَيَّ قال: حَيّيٍّ...)[1] لو نأخذ مثالاً ونحلله لنبين أثر ياء النسب عليه وفق المخطط الآتي:

طيّ - طيْي أصل الياء الأولى واو بدليل فعلها الثلاثي طَوى - يطوي - طوي فتكون الكلمة على الأصل هي - طوْي - ياء النسب - النتيجة طوَوِيّ - وهذا القلب والرجوع إلى الأصل له ما يبرره - لأن حروف الكلمة أصول وهي ثلاثية إذ لا نستطيع أن نحذف منها كي لا يؤدي إلى ثنائية في الكلمة والأمر الآخر إن قلب الياء الثانية إلى واو كي لا يؤدي إلى تتابع ثلاث ياءات والعرب تكره توالي الأمثال.

أما إذا كانت الياء بعد حرفين، فنحذف الياء الأولى وتقلب الثانية واواً نحو عديّ - عدويّ قال سيبويه (... وذلك قولك عَدِيّ: عَدَوِيّ، وفي غَنِيّ: غنويّ وفي قُصَيّ: قُصَوِيّ وفي أُمَيَّة: أُمَوِيّ، وذلك أنهم كرِهوا أن تتوالى في الاسم أربعُ ياءات فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيْم وثَقيف حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواوَ من الياء التي منقوصة، لأنك إذا حذفت الزائدة فإنّما تَبْقى التي تصير ألفاً كأنه أضاف إلى فَعَل أو فُعَل)[2]. نلحظ من كلام سيبويه

(1) الكتاب 345/3.

(2) الكتاب 344/3.

أن الحذف لا يؤثر في الكلمة، فلو نسبنا إلى الكلمة التي يكون فيها ياء النسب على حرفين لكانت النتيجة على النحو الآتي:

غنيّ - غنيْي - تحذف الياء الساكنة وحذفها لغاية مهمة جداً كي لا يحصل ثقل في نطق الكلمة لأن الواو الساكنة حاجز غير أمين عند الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينهما الواو الساكنة - تكون الكلمة غَنِوَيّ - بعد قلب الياء الأخيرة واواً كي لا يحصل تتابع ثلاث ياءات والحذف هنا لا يؤثر على عدد أحرف الكلمة.

أمّا إذا كانت الياء المشددة المكسورة في وسط الكلمة، فعند النسب تحذف الياء المكسورة وتبقى الياء الساكنة قال سيبويه (هذا باب الإضافة إلى كل اسم وَلي آخره ياءين مدغَمةً إحداهما في الآخر وذلك نحو أسُيِّد وحَميِّر ولُبَيِّد، فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل أُسَيِّد لكراهيتم هذه المتحركات...)[1]. نعمل مخططاً يبين أثر ياء النسب على هذه الكلمة التي تحتوي على ياء مشددة مكسورة في وسط الكلمة على النحو الآتي:

طيّب لو نسبنا على الأصل دون حذف لكانت النتيجة طَيِّبيّ نلحظ مدى الثقل في نطق الكلمة نتيجة تتابع أربع ياءات ولاسيما الياء المشددة مكسورة وللتخلص من ذلك يكون على النحو الآتي:

(1) الكتاب 3/370-371.

طيْيب - ياء النسب - طيْبيّ - وذلك بحذف الياء المكسورة لأنها لو أبقينا عليها مع حذف الياء الساكنة لكانت النتيجة طيبِيّ - وهذا يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة نتيجة تتابع كسرتين مع ياء النسب.

7- النسب إلى (فَعيلة وفُعَيلة):

كقاعدة عامة عند النسب إلى (فَعِيلة وفُعَيلة) حذفت التاء مع الياء[1]. ولكن هذه القاعدة لا تستمر إذ أحياناً لا تحذف إلا التاء مع البقاء على الياء ولاسيما إذا كان الاسم على وزن فَعِيْلة معتل العين نحو (طويلة - طويليّ) أو مضعف العين نحو (جَليلة - جليليّ).

قال سيبويه (هذا باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياس: وذلك قولك في ربيعةَ: رَبَعيّ وفي حنيفة: حَنَفِيّ... وسألته عن شديدة فقال لا أحذفُ، لاستثقالهم التضعييف، وكأنهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف... قلتُ: فكيف تقول في بني طويلَة؟ فقال: لا أحذفُ، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل، ألا ترى أن فَعَل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدَلة، فيكْرَه هذا كما يُكرَه التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حَوِيزيّ)[2]. أي الاسم إذا كان على زنة (فَعِيلة) وكانت عينه واواً عند النسب يخرج عن القاعدة والسبب في ذلك إذ إن حذف الياء يؤدي إلى إعلال الواو بقلبها ألفاً كما هو موضح على النحو الآتي:

طويلة لو نسبنا على القاعدة تكون النتيجة - طَوَاليّ - إعلال بقلب الواو إلى ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها فتكون النتيجة طالي، وهذه الكلمة بعد النسب تكون بعيدة كل البعد عن الكلمة قبل النسب.

---

(1) ينظر الكتاب 339/335/3، والأصول 72/3، والتكملة /56 وعمدة الصرف / 217.

(2) الكتاب 339/3.

أمّا كلمة (جليلة) - لو نسبنا على القاعدة فستكون النتيجة - جَلَلِيّ ثقيلة جداً نتيجة تتابع متماثلين مع ياء النسب المشدّدة. لذلك نبقي على الياء لتفصل بين المتماثلين لتحقيق الخفة في نطق الكلمة.

8- النسب إلى الثلاثي المكسور العين:

كقاعدة عامة إذا نسب إلى اسم ثلاثي مكسور العين وجب تحويل الكسرة إلى فتحة. قال ابن السرّاج (إذا نسب إلى اسم على (فَعِلَ) مكسور العين، فإنك تفتحها استثقالاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم فيه حرف غير مكسور إلا حرفاً واحداً وهو النسب إلى النّمِر: نَمَرِيّ وفي شَقِرة: شَقَرِيّ وفي سَلِمة: سَلِميّ...)[1] نلحظ أن التحويل من الكسرة إلى الفتحة هو للتخفيف فلو نسبنا على الأصل لكانت النتيجة على النحو الآتي:

مَلِك - مَلِكِيّ - وهذه ثقيلة على اللسان نتيجة تتابع كسرتين مع ياء النسب المشددة.

نخلص مما ذهبنا إليه في البحث في مثل هذه الظاهرة المهمة جداً في الدرس الصرفي، أن النسب من الظواهر اللغوية المهمة في الكلام، والمسألة ليست فقط إلصاق ياء مشددة بالاسم، لكن علينا بيان أثر هذه الياء وما تلحقه من تغيير في بنية الاسم فضلاً عن أثرها المعنوي إن العربي يتذوق الكلام ويحاول أن يجد ما يميل إليه اللسان العربي من كلام خفيف على الذوق العربي لذلك كان يتحايل على الكلمة وفق القواعد اللغوية التي سنّها القدماء من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة جرّاء ذلك. وهذا ما لمسناه في بحثنا هذا في ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة. وما بحثناه من قضايا تخص النسب، إذ لا تعد شاذة بقدر ما كانت حاجة، وأصبح لهذا الشذوذ طريقاً في الكلام، ويمكن أن نعده قياساً عاماً في الكلام، لتحقيق الخفة في النطق.

---

(1) الأصول 64/3.

المصادر والمرجع

1- أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري ت 577هـ/ تحقيق محمد بهجت العطار / مطبعة الترقي / دمشق 1957م.

2- الأصول في النحو / ابن السرّاج ت 316هـ/ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / ط1/ بيروت 1985م .

3- الأمالي النحوية / لابن الحاجب ت 646هـ / تحقيق هادي حسن حموري /ط1/ عالم الكتب 1985م / بيروت.

4- التكملة / لأبي علي الفارسي / ت 377هـ / تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / ط1/ الرياض 1981م.

5- جامع الدروس العربية / الشيخ مصطفى الغلاييني / المطبعة العصرية / بيروت / ط14 /1974م.

6- حاشية الحضريّ علي ابن عقيل على ألفية ابن مالك / محمد الخضري ت 1287هـ. دار إحياء الكتب العربية د. ت.

7- شرح السرافي / بهامش كتاب سيبويه / تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب / مصر 1975م.

8- شرح المفصل / ابن يعيش / ت 643هـ / دار الطباعة المنيرية / مصر 1968م.

9- الصرف الواضح / عبد الجبار علوان النايلة / دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل /1988م.

10- عمدة الصرف / الأستاذ كمال إبراهيم / مطبعة النجاح / بغداد.

11- القاموس المحيط / الفيروز أبادي / ت 817هـ/ دار صادر. بيروت / 1306هـ.

12- الكتاب. سيبويه (ت 180هـ). تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب / مصر 1975م.

13- كشف المشكل في النحو / الحيدرة (علي بن سليمان 599هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية مطر. مطبعة الإرشاد. ط1. بغداد. 1984.

14- لسان العرب / ابن منظور / ت 711هـ / دار صادر. بيروت. 1955.

15- محاضرات في علم الصرف / الدكتور علي جابر المنصوري والدكتور علاء الدين هاشم الخفاجي / مطبعة التعليم العالي / الموصل.

16- المفصل / للزمخشري ت 538هـ / تحقيق د. علي بو ملحم / مكتبة الهلال / ط1 /1993.

17- مقاييس اللغة / لابن فارس ت 395هـ / ط1/ دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي / 1369هـ.

4

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم

دراسة صرفية دلالية

- المبحث الأول: شجرة الزقوم
- المبحث الثاني: شجرة الزيتون

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم

شجرة الزقوم في القرآن الكريم

دراسة صرفية دلالية

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد البر الأمين، وعلى آله الغُر الميامين وصحابته الطيبين الطاهرين.

لقد تميز القرآن الكريم عن بقية الكتب السماوية بكثرة الإشارات العلمية فيه، ثم صحة كل هذه الإشارات فهو كتاب الله الحق الذي لم يقع فيه تحريف وبالتالي لا يصطدم مع العلم الحق عن صنع الله (عز وجل).

فقد شكلت الطبيعة جانباً مهماً في النص القرآني لوضوح دلالتها وسهولة التفسير بها، ولقربها من الواقع الإنساني، فاقتضت الحكمة الإلهية الاستعانة بها عند الخطاب، فلا يخفى علينا أن الإنسان في كل وقت بحاجة إلى المدلول الحسي لقربه من الإدراك والتصور، إذ وردت أكثر من مئة إشارة لعالم الطبيعة ولاسيما النبات في القرآن الكريم تدعو إلى الانتباه والتفكر فيها فقد حاولنا في هذا البحث المقتضب أن نقف على إشارات القرآن الكريم لشجرة خاصة هي (شجرة الزَّقَوم) مستصحبين بعض ما توصل إليه اللغويون والمفسرون في هذا المجال لنخلص إلى شيء من الدقة والحكمة في هذه الإشارة إلى هذه الشجرة. وما دام القرآن من عند الله تبقى إشارته للطبيعة حقاً مطلقاً وعلماً يقيناً وكل ما يحتاجه المسلمون هو سبر أغوار هذه الآيات والتعمق في النظر والتأمل والبحث العلمي فتكتشف لهم العلوم بإذن الله.

فقد حاولنا في هذا البحث المتواضع أنْ نستقصي لفظة (شجرة الزَّقُوم) وما اشتق منها، ودلالتها في القرآن الكريم عن طريق ما كتبه المفسرون وربطها بالقوانين الصرفية، وبالاستعانة بمعجم لسان العرب في تقصي الكثير ما دار حول هذه اللفظة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على مجالين:

1. المجال الصرفي للتعرف على أصل لفظة (الزَّقُوم).
2. المجال الدلالي لتبيان معاني هذه الشجرة في القرآن الكريم.

لقد ورَدَ ذكرُّ شجرة الزَّقُوم في القرآن الكريم ثلاث مراتٍ وفي سورٍ مختلفة وهي على النحو الآتي:

1. قوله تعالى: ﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُزُلاً أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ ❖ .... ❖ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾(1)
2. قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ❖ طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾(2) (الدخان:44)
3. قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ❖ لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ﴾(3)

أ- الدراسة الصرفية:

مما لاشك فيه أنّ كلمة (الزَّقُوم) هي على زنة (فَعُّول) وهي من أبنية المبالغة في الكلام، ومدلول المبالغة في الكلام، إننا إذا أردنا أن يدل اسم الفاعل على الكثرة والمبالغة حوّل إلى صيغ معينة في الكلام لقصد ذلك. قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعِل لأنَّهُ يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث

(1) سورة الصافات 62-65.

(2) سورة الدخان 42-43.

(3) سورة الواقعة 52-53.

عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول وفَعّال وَمِفْعَال، وفَعِيل.... "[1].

وهذا ما أشار إليه المبرد أيضاً إذ قال: "اعلم أن الاسم على "فَعَل" فاعِل نحو قولك: ضَرَبَ ضَارِب... فإن أردت أن تكثر الفعل كان للتكثير أبنية من ذلك (فَعّال) تقول: رَجل قَتّال إذا كان يكثر القتل... "[2].

من خلال ما ذكره سيبويه والمبرد نستدل على أنَّ اللغويين القدامى لم يضعوا حدّاً لصيغ المبالغة في الكلام، وقد تبعهم بذلك عددٌ من اللغويين مثل الزمخشري[3]، ابن مالك[4]، ابن الحاجب والرضي[5] وابن عقيل[6].

أما اللغويون المحدثون فالاتفاق حاصل بينهم في وضع تعريف متكامل لصيغ المبالغة، إذ حدها الدكتور عبد الرحمن شاهين: "تحول صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتعدي أو اللازم إلى أوزان أخرى تدل على الكثرة والمبالغة، كيفاً أو كماً في اتصاف الذات بالحدث، وتسمى صيغ مبالغة نحو "كذّاب أبلغ من كاذب في دلالتها على الكذب""[7].

ونستنتج مما ذكرناه أنّ صيغ المبالغة هي نوعٌ من أنواع المشتقات المعروفة في الكلام إذ تدل على اتصاف الذات بالحدث، ولكن هذا الاتصاف يكون على شكل مستويات في الذات والمستوى الذي كانت عليه صيغ المبالغة أنّها

---

(1) الكتاب 110/1.

(2) المقتضب 113/2.

(3) ينظر: المفصل 119.

(4) ينظر: التسهيل 136 وما بعدها.

(5) ينظر: الكافية في النحو 202/2.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل 111/2.

(7) في تصريف الأسماء 187-188.

وينظر تصريف الأسماء 187، المدخل إلى علم الصرف 86، المنهج الصوتي للبنية العربية 115.

تجعل من يتصف بها يدل على الكثرة والمبالغة على شكل صيغ معينة في الكلام.

والباحث في هذه الصيغ يذكر مسألتين مهمتين، الأولى تخص اشتقاق صيغ المبالغة - بصورة عامة - في الكلام، أي أن صيغ المبالغة هل تشتق من الفعل اللازم أو المتعدي، وهل بالإمكان أن تشتق من الاسم الجامد (اسم العين)؟ ولاسيما أنّ الأخير يتعلق باشتقاق "شَجرة الزَّقُوم".

لقد خاض اللغويون في مسألة اشتقاق صيغ المبالغة من الفعل اللازم أم المتعدي، فقد ذكر ابن خالويه صيغ مبالغة مشتقة من أفعالٍ لازمة ومتعدية من ذلك: فَسّاق، وغُدر، وغدّار، ورواية، وخائنة، وبقاقة، ومجزامة[1]. وكذلك الأمر نفسه عند الرضي الاستربادي مما ذكره من أمثلة نحو: شرّابون، وفِسِّيقُون، ومِدعس، وصَنَاع، ومِحضير، ومِهذار... إلخ[2].

وذكر الأستاذ عبد الله أمين إلى أنَّ صيغَ المبالغة تُشتقُ من الفعل اللازم والمتعدي[3].

وقد تشتق العرب - أحياناً - من الاسم الجامد أبنية متعددة في الكلام، ومما اشتقته أبنية المبالغة، وقد ذكرت الباحثة ابتسام عباس أن العرب اشتقت أبنية للمبالغة من (أسماء الأعيان) ولكن ليس بالكثرة الوافرة محكية عن العرب، ترتبط دلالاتها باسم العين على وجه المبالغة[4].

---

(1) ينظر: المزهر 243/2.

(2) ينظر: شرح الشافية 178/2.

(3) ينظر: الاشتقاق (عبد الله أمين) 25.

(4) ينظر: الاشتقاق من (اسم العين) دراسة في معجم لسان العرب، رسالة ماجستير.

جاء في لسان العرب:

"البَطْنُ من الإنسان وسائر الحيوان: معروف خلاف الظهر... ورجل مِبْطانٌ كثير الأكل لا يهمه إلا بَطْنه وبطينٌ: عظيمُ البَطْنِ... "[1].

و: " التُّربُ والتُّرابُ والتّرْباء ... مكانٌ تَرِبٌ: كثير التُّراب... "[2].

و: " الدّمْعُ: ماءُ العين، والجمع أدمع... ودَمعت العين ودمعت تدمع فيهما، دمعاً ودمعاناً ودموعاً وقيل دمعت دمعاً، وامراة دَمِعة ودَميع، بغير هاء هاء كلتاهما: سريعة البكاء كثيرة دمع العين... وعين دَموع: كثيرة الدمعة وسريعتها..."[3].

نلاحظ من النصوص المذكورة أن أبنية المبالغة واضحة فيها، ففي النص الأول جاءت "تَرِب" وهو على زنة (فَعِل) وفي النص الثاني جاءت صيغة (مِفْعال) وفي النص الثالث جاءت الصيغ الآتية: فَعِلة، وفَعِل وفَعُول وكلها من أبنية المبالغة المذكورة في الكتب اللغوية[4].

فالعرب اشتقت من اسم الذات الكثير من الأبنية اللغوية، الذي دفعنا إلى هذا الكلام أن شجرة "الزَّقُّوم" اسم ذات وقد اشتقت منها العرب عدداً من الأبنية جاءت في اللسان: "الأزهري الزقم الفعل من الزَّقُّوم، والازدقام كالابتلاع، ابن سيدة ازدقم الشيء، وتزقمه ابتلعه، والتزقم: التلقم... والفعل: زقم يزقم ولقم يلقم... وأزدقمته الشيء أي ابلعته إياه... "[5].

نلاحظ أنّ الأبنية التي اشتقها العرب من الزَّقُّوم هي:

---

(1) لسان العرب (بطن).

(2) لسان العرب (ترب).

(3) لسان العرب (دمع). ويمكن الرجوع إلى مزيد من التفصيل عن ظاهرة الاشتقاق من (اسم العين) دراسة في معجم لسان العرب 98 وما بعدها.

(4) ينظر: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب (رسالة دكتوراة) 137 وما بعدها.

(5) لسان العرب (زقم).

1- المصدر (الزَّقْم) على زنة (فَعْل).

2- الفعل المزيد (ازدقم) على زنة (افتعل) ومصدر (الازدقام).

3- الفعل المزيد (تَزَقَّم) على زنة (تَفعَّل)، ومصدر (التَزقم).

4- الفعل المزيد (أزْقَم) على زنة (أفْعَل).

5- الفعل الثلاثي المجرد ومضارعه (زَقَمَ - يَزْقَمُ) على زنة (فَعْل - يَفْعَل).

والأمر الآخر الذي ينبغي ذكره أن شجرة الزقُّوم كما ذكرنا سابقاً هي صيغة مبالغة على زنة (فَعُّول)، وهل هي صيغة سماعية أم قياسية في الكلام؟

مما لاشك فيه أنَّ مسألة القياس والسماع في اشتقاق صيغ المبالغة ليست واضحة عند اللغويين القدامى، إذ إن سيبويه لم يشر إلى أنها قياسية أم سماعية[1]، وقال الرضي: "... فَعَال في الأمر من الثلاثي مسموع فلا يقال قَوام قَعاد، من قُم واقْعَد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس في أبنية المبالغة أن نقيس ولا أن نقول في شَاكر وغَافر شِكّير وغِفّير"[2].

والذي يعزز ما ذكرناه أن هناك الكثير من الأفعال في اللغة العربية لم تذكر لها المعاجم اللغوية مبالغة من ذلك: رجع، وشرف، وعاد، ولفظ، وهجر، وتعب، وحجب، وسخف، وأبى، وثار، وفصح... إلخ[3].

أما المحدثون فقد اعتمدوا في ذكر صيغ المبالغة على قلّة ورود الصيغة أو كثرتها. ولم يشيروا إلى أنها قياسية أم سماعية[4].

---

(1) ينظر: الكتاب 110/1.

(2) شرح الكافية (الرضي) 76/2.

(3) لسان العرب (رجع، وشرف، وعود، ولفظ، وهجر، وتعب، وحجب، وسخف، وأبى، وثور، وفصح).

(4) ينظر: الاشتقاق (عبد الله أمين)، ينظر: عمدة الصرف 184.

نستنتج من ذلك أن شجرة الزّقُوم هي صيغة سماعية في الكلام وجاءت على زنة (فَعُّول) ولم تشتق من فعل ثلاثي إنَّما هي اسم جامد (اسم عين) وقد اشتقت منه العرب عدداً من الأبنية التي ذكرناها سابقاً.

ب- الدراسة الدلالية:

دأب الدارسون للغة العربية والمعنيون بها على النظر في المعنى ملياً ووضع التفسيرات لمجمل الظواهر اللغوية، وهذا يكون بدافع حبهم للغة القرآن الكريم وخدمة لهذا التوجه، وبحثا في قوانينه التي تكشف أسراره وتحديدا الوظائف التي يرونها منوطة به، والأهداف التي يتوخونها منها ومن دراسته علما محضا يرتكز على مستويات اللغة كافة، وهي تتبادل الأدوار في أثناء الأداء اللغوي، إذ إنّ اللغة لا تقوم بغير المستوى الدلالي الذي يُعنى بالعلاقة بين الكلمة ودلالتها[1].

إنَّ علاقة اللفظِ بمعناه لقيت صدى كبيراً بين الدراسات القديمة والحديثة على حد سواء وهذا ما يتعلق بعلم الدلالة، إذ لا تتحقق الدلالة في الكلام ما لم يكن هناك ترابطاً متحققاً ما بين اللفظ والمعنى الذي يؤديه ولا يمكن لنا الفصل بينهما. من هنا فإنَّ (شجرةَ الزَّقُّوم) كما ذكرنا سابقاً جاءت في ثلاثِ آياتٍ، وهي في هذه الآيات الثلاثة حملت وصفاً لطعام أهل النار، زيادة على ذلك أنَّها ردٌّ على محاولة أبي جهل الباطلة عندما أراد أنْ يغرر بالمؤمنين ويردهم عن دينهم بقوله إنّ (الزقُّوم) هو طعام لذيذ يتكون من (زبد وتمر)، قال الطبري: ".... قال أبو جهل لما نزلت إنّ شجرة الزّقُّوم، قال: تعرفونها في كلام العرب، أنا آتيكم بها فدعا جارية فقال: ائتني بتمر وزبد فقال دونكم فهذا الزَّقُّوم الذي يخوفكم به محمد، فأنزل الله تفسيرها أذلك خير نزلاً أم شجرة الزَّقوم إنا جعلناه فتنة للظالمين..."[2] نلاحظ أن أسباب نزول

---

(1) ينظر: اللغة العربية نظامها وآدابها وقضاياها المعاصرة 10.

(2) تفسير الطبري 41/23.

الآية الكريمة أبانت أنها ردٌّ على أبي جهل عندما حاول إغواء المؤمنين، وبعد ذلك فإن الله (سبحانه وتعالى) يصفها بقوله: "طلعها كرؤوس الشياطين" وإنها تنبت في الجحيم، قال الزمخشري: "... إنهم قالوا: كيف يكون في النار شجرة والنار تحرقُ الشجر... قيل منبتها في قعر جهنم، وأغصانها ترتفع إلى دركاتها والطلع للنخلة، فاستعير لما طلع من شجرة الزقوم من حملها، أما استعارة لفظية أو معنوية وشبه برؤوس الشياطين دلالة على تناهيه في الكراهية وقبح المنظر، لأن الشياطين مكروهة، مستقبح في طباع الناس لاعتقادهم أنه شر محض لا يخلطه خير... "[1].

لقد وصف الله سبحانه وتعالى هذه الشجرة وصفاً دقيقاً جزاءً للكافرين ترهيباً وتخويفاً غير أن مشاهد يوم القيامة تختلف عن مشاهد الدنيا إذ لا وجود حقيقي لهذه الشجرة في الدنيا سوى في الآخرة وقد تكون أقبح من هذه الصورة والله أعلم.

وقد ذكر أبو حنيفة شيئا عن هذه الشجرة إذ قال: "... أخبرني أعرابي من أزد السراة قال: الزقُّوم شجرة غبراء صغيرة الورق مدوّرتها لا شوك لها، ذفِرة مرة، لها كعابر في سوقها كثيرة ولها وريد ضعيف جداً يجرسه النحل، ونورتها بيضاء، ورأس ورقها قبيح جداً... "[2].

نلاحظ أن دلالة "الزقوم" في القرآن الكريم، شجرة تخرج من أصل الجحيم قبيحة المنظر تكون طعاما للكافرين، والزَّقوم كما ذكرنا على زنة "فَعُّول" أنَّها من صيغ المبالغة القوية في الكلام وهذه القوة متأتية لها من تضعيف العين، لأن التضعيف يكسب الصيغة قوة ومبالغة في الحدث يقول ابن جني: "ومن ذلك أيضاً قولهم: رجل جميل ووضيء، وإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وضّاء وجُمّال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه... وكأن أصل

---

(1) تفسير الكشاف 46/4.

(2) لسان العرب (زقم).

هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال نحو قطّع وكسّر وبابهما وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطرّد في بابه أشد في اطراد باب الصفة، وذلك نحو قولك: قطع وقطّع، وقام الفرس وقوّمت الخيل ومات البعير وموّت الإبل، ولأن العين قد تضعف في الاسم الذي ليس يوصف نحو قبّر وتمّر وحُمّر فعدل ذلك على سعة زيادة العين، فأما قولهم خطّاف وإنْ كان اسماً فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة... وكذلك الزّمّل والزميل والزمّال... إذ كررت عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعاً وزميلاً"[1].

وذهب الرضي الاستربادي إلى أنَّ زيادة المبالغة في أي صيغة صرفية تكون في تشديد العين، فمثلا أن (طوال) أبلغ من (طويل) وإذا أردنا زيادة في المبالغة شددت العين فنقول (طوّال)[2].

وإن أي زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى؛ أي أنّ الزيادة التي تطرأُ على بُنى الكلمات ليست عبثاً بل لغايةٍ مقصودة يُراد بها إما المبالغة أو التفخيم أو التأكيد... يقول ابن جني: "فإذا كانت الألفاظُ أدلةَ المعاني، ثم زِيدَ فيها شيءٌ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[3].

أضف إلى ذلك أنَّ التحليل الصوتي لـ (لفظة الزقّوم) يقودنا في الحكم إلى أنها ذات جرس موسيقي قوي وهذه القوَّة متأتية مما يحمله صوت الزاي والقاف من صفات، فصوت الزاي[4] صوتٌ صفيريٌّ يتمتع بصفة الجهر والجهر أشد من الهمس، وصوت القاف[5] المشددة التي تتمتع بصفة الشدة، فجرس هذه اللفظة القوي ملائم للوعيد والعقاب الإلهي. لذا فإن دلالة الصوت قد

---

(1) الخصائص 3/269-270.

(2) ينظر: شرح الشافية 2/136.

(3) الخصائص 3/271.

(4) سر صناعة الإعراب 1/207.

(5) المصدر نفسه 1/278.

أعطت دلالة أخرى مضافة لهذه اللفظة تتناسب مع قوة الموقف القرآني ووعيده للكافرين.

وبذا نخلص إلى أن إشارات القرآن الكريم عن شجرة الزّقُّوم كانت ذات مستوى دلالي منظم بدءاً بالأصوات المكونة لها ومروراً ببنيتها الصرفية وانتهاءً بأسباب استخدام هذه اللفظة دون غيرها فهنا يكمن سر الإعجاز القرآني في دقة استخدام الألفاظ واتساقها في العبارات وتناسبها مع المواقف الذي ترد به تلك الألفاظ.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الاشتقاق، الأستاذ عبد الله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1956.
- الاشتقاق من (اسم العين) دراسة في معجم لسان العرب، ابتسام عباس علاوي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2000م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر دار الكاتب لعربي للطباعة والنشر، 1967م.
- تصريف الأسماء، الأستاذ محمد الطنطاوي، الطبعة الخامسة، مطبعة وادي الملوك، 1955م.
- تفسير الطبري، جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1978م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، مشروع النشر العربي المشترك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، 1954م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت 1975م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، لا. ت.

- عمدة الصرف، الدكتور كمال إبراهيم، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد 1957م.
- في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة الشباب مطبعة مختار، القاهرة، 1977م.
- الكافية في النحو، لابن الحاجب النحوي، شرح رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
- الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- لسان العرب، لابن منظور الأفريقي، دار صادرة، بيروت، 1956م.
- اللغة العربية نظامها وآدابها وقضاياها المعاصرة، الدكتور محمود سمارة أبو عجمية، مطابع الدستور التجارية الأردن، 1989م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وآخرين، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1987م.
- المدخل إلى علم النحو والصرف، الدكتور عبد العزيز عتيق، الطبعة الثالثة، دار النهضة للطباعة والنشر، 1974م.
- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، دراسة صرفية دلالية، خديجة زبار الحمداني، رسالة دكتوراة كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1995م.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، عني بنشره محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- دور الكلمة في اللغة، أولمن ستيفن، ترجمة كمال محمد بشر، القاهرة، 1963م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمد الآلوسي أبو الفضل (ت 1270)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1404هـ.
- زاد المسير في علم التفسير / لأبي الفرج البغدادي (ت 597هـ) ط1968/1 المكتب الكلامي للطباعة.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي (ت 821هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م.
- فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، دار الفكر - بيروت، الطبعة 2، 1993.
- فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، لأبي سعيد بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط1، 2000.
- كتاب سيبويه (لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3 1983م.
- كتاب المعرفة - النبات الجزء الثاني، محمد سعيد إمام. لا. ث.
- لسان العرب (لابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، لات.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للسيوطي، تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين / دراسة الفكر، بيروت 1986م.
- النبات والحيوان في القرآن الكريم، حسن مصطفى حسن، وزارة الشؤون الدينية، السودان، 1978م.

شجرة الزَّيْتُون في القرآن الكريم

دراسة صرفية دلالية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين سابغ الخيرات المنعم الكريم، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغُرّ الميامين. وبعد:

فإنَّ عالم الطبيعة عالم عجيب يخاطب العقل والروح لما يزخر من الآيات الدالة على العظمة الإلهية والقدرة والجبروت، فقد حفل القرآن المجيد بمئات الإشارات لهذا العالم ولاسيما النبات، وهدف القرآن دعوة الناس للتفكر بآيات الله والتدبر في معانيه العظيمة عن طريق الكون الفسيح وبالتالي الانتقال من الكون إلى المكون ومن المخلوق إلى الخالق ومن القانون إلى المقنن والوصول إلى ما يقرره القرآن وتسطره أي الذكر الحكيم.

بيد أنّ الإشارات العلمية في القرآن الكريم تحمل في ثناياها قوانين كونية تمثل مادة للبحث في أسرار هذا الكون.

وعلم النبات حظِي بأكثر من مائة إشارة على ذلك، وفي هذا البحث سنحاول أن نقف ونستعرض أهمية شجرة مباركة هي (الزيتون) في القرآن الكريم فقد تشرفت بالذكر في سبعة مواضع، سنذكرها لاحقاً، وهدفنا أولا دراستها صرفياً، الذي دفعنا لذلك أنّ أصل هذه اللفظة قد أغفله سيبويه ضمن الأبنية التي ذكرها على الرغم من أنها لفظة عربية فصيحة، والذي يؤكد ذلك تكرار ورودها في القرآن الكريم، وقد أضفنا وزناً جديداً نراه أنسب الأوزان حملاً على أبنية قالتها العرب وهذا الوزن هو (فَعْلول).

أما دلالياً فأردنا من خلال ذلك أن نبين للقارئ الكريم كيف أن الله (سبحانه وتعالى) حدد موقعها وموطنها وفوائدها وتصنيفها ، وما ذكر في الوقت الحاضر عن شجرة الزيتون كله مستمد مما ذكر عنها في القرآن الكريم.

راجين من الله (سبحانه وتعالى) أن يكون هذا البحث فاتحة خيرٍ ورائداً من رواد التأصيل في مجالات علم الصرف والدلالة اللغوية.

ومن الله التوفيق

الدراسات الصرفية:

الآيات التي وردت فيها شجرة الزَّيتون:

1- قوله تعالى: ﴿ ... وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ... ﴾ (الأنعام:99).

2- قوله تعالى: ﴿ ... وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلا تُسْرِفُوا... ﴾ (الأنعام:141).

3- قوله تعالى: ﴿... يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ... ﴾ (النحل:11).

4- قوله تعالى: ﴿.وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ﴾ (المؤمنون:20).

5- قوله تعالى: ﴿... مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ... ﴾ (النور:35).

6- قوله تعالى: ﴿ وَزَيْتُوناً وَنَخْلاً ﴾ (عبس:29)

7- قوله تعالى: ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ❖ وَطُورِ سِينِينَ﴾ (التين:1-2)

البحث الصرفي:

إنّ دراسة الأبنية له فائدة جمة ذلك أنّ بنية الكلمة تعيننا في تحديد معناها وإلى أي عائلة بنائية تنتمي، وفي هذه الدراسة سنوضح بعض ذلك فقد وردت كلمة (الزّيتون) في المعجم تحت مادتين: زيت، وزتن.

الأولى مادة زَيَتَ

جـاء في لسـان العـرب: (ابـن سـيده: الزَّيـتُ معـروف عصـارة الزَّيتـون، والزَّيتون شجر معروف والزَّيتُ: دُهْنُه واحدته زيتونة...)[1].

الثانية مادة زَتَنَ:

جاء في لسان العرب: (الزَّيتون: معروف، والنون فيه زائدة وهو مثل قَيْعون من القاع كذلك الزيتون شجر الزيت وهو الدُّهن، وأرض كثيرة الزيتون على هذا فَيْعُول...)[2].

وقد يرد سؤال عن سبب تحديد بنية هذه اللفظة بالرجوع إلى المعجم لا إلى كتاب صرفي وذلك أن كلمة (الزيتون) لم يرد ذكر وزنها في كتاب سيبويه وهو كتاب فيه حصرٌ للأبنية العربية والغريب في ذلك أنها كلمة عربية فصيحة ورد ذكرها مرات عدة في القرآن الكريم، إلا أن هذه اللفظة وغيرها قد فاتت عالمنا سيبويه، يقول ابن السراج في ذلك: (.. ما ذُكِر أنه فات سيبويه من الأبنية تِلقِامة، وتِلِعابة، وفِرْناس... مُهْرأنَ، وزَيْتُون، وكُذُّبْذُب، هَزَنْبَزَان...)[3].

وقال ابن جني: (ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب: وهي: تِلقِامة، تِلِعابة، فِرْناس، وفُرَانس... تَرْجُمان، شحم أُمْهُج، مُهْوأن، عُياهِم... زَيْتون، مَيْسُون...)[4].

وقد حاول اللغويون أن يبحثوا عن أسباب عدم ذكر سيبويه هذه الأبنية، ولكن هذه المحاولة لم تستقص جميع الأبنية التي فاتها سيبويه، يقول ابن جني: (وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها،

---

(1) لسان العرب زيت 35/2.

(2) لسان العرب: 196/13 (زتن).

(3) الأصول: 3/224-2255.

(4) الخصائص: 190/3.

وتؤملت حق تأمُّلها، فإنها - إلا ما لا بال به - ساقطة عن صاحب الكتاب. وذلك أنها على اضرب: فمنها ما ليس قائله فصيحاً عنده ومنها ما لم يُسمعْ إلا في الشعر، والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيراً ما يحرّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صِيغها، لأجله...)[1].

وقد حاول ابن جني أن يعلل كل ما فات سيبويه من هذه الأبنية[2].

والذي يعنينا من هذه الأبنية الفائتة هو (الزيتون) إذ ذهب ابن جني إلى أنه فائت لسيبويه على الرغم من ذكره في القرآن الكريم، قال ابن جني: (وأما زيتون فأمره واضح، وأنه فَعْلُون، ومثال فائت والعجب أنه في القرآن وعلى أفواه الناس للاستعمال. وقد كان بعضهم تجشّم أن أخذه من الزتن وإن كان أصلاً مماتاً فجعله فَيْعُولا. وصاحب هذا القول ابن كيسان أو ابن دريد أحد الرجلين...)[3].

وماثل ابن جني في الدفاع عن سيبويه أبو سعيد السيرافي[4] فقد أفرد مؤلفاً كاملاً دافع فيه عن سيبويه معللاً وموضحاً فيه أن سيبويه لم يغفلْ هذه الأبنية بقدر ما حصل تداخل بين الأبنية، إذ يذكر وزناً مثلاً في باب الأسماء وقد لا يذكره في باب الصفات من ذلك: (أما قوله (شَحْمٌ أمْهُجٌ) أي رقيق، فوزن (أُمْهج) أفْعُل)، وقد ذكر سيبويه[5] (أُفْعُل) في الأسماء دون الصفات، والاستدراك عليه: أن (أُمْهُج) صفة فللمحتج عن سبيويه، أن يقول: ربما وصفوا بالأسماء، كما قالوا: (مررت بنسوةٍ أربع)، و (أربع) اسم، و (أُمْهُج) مأخوذ من

---

(1) المصدر نفسه: 191/3.

(2) ينظر: نفسه 191/3 وما بعدها.

(3) الخصائص: 206/3.

(4) اسم هذا الكتاب هو (فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب) لأبي السيرافي (ت 368هـ) دراسة وتحقيق دز محمد عبد المطلب البكاء، من مطبوعات دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000.

(5) انظر: الكتاب 245/4.

(المُهْجَة) وهي دم القلب، فشبه الرقيق بدم القلب لأنه أرق الدم، وأصفاه، والمعروف المحفوظ: (أُمْهُجان)، أن يقال: لبن أُمْهُجان وما هِج..)[1].

ولكن الشيء اللافت للنظر في هذا المؤلف أنّ أبا سعيد السيرافي لم يعلل أو يعلق على كلمة (الزَّيْتُّون) لِمَ فاتها سيبويهِ، فقد ذكرها عندما عدد ما فات سيبويه من الأبنية نقلاً عن ابن السراج[2].

نرى أنَّ بناء لفظة (الزَّيتُّون) يتأرجح بين بنائين قالتها العلماء، فقد ذكر ابن جني كما أسلفنا أنّ وزن (زَيْتُون) هو (فَعْلُون) وأن جذره الثلاثي هو (زَيَتَ)، وان الواو والنون من الزوائد وأمّا الوزن الثاني هو (فَيْعول)، وقد نسبه ابن جني إلى ابن كيسان أو ابن دريد وهذا الوزن جذره الثلاثي هو (زتن). وقد يكون لفظ (الزَّيْتون) ينتمي إلى الجذر الرباعي (زَيْتَن) وهو أقرب إلى بنية الكلمة وتكون (الواو) زائدة فيه، وقد وردت في اللغة ألفاظ على هذا البناء وهو (فَعْلَل) وبذا يكون وزنَ (الزيتون) (فَعْلُولا)، وقد ذكر السيوطي هذا الوزن: (وكل ما كان على وزن فُعْلُول فهو مضموم، مثل: عُصْفُور، ويستثني منه أربعة ألفاظ: اثنان فتحهما مشهور واثنان فتحهما قليل، فالأولان صَعْفُوق، وهو الذي يحضر السوق للتجارة ولا نقد معه، وليس له رأس مال، فإذا اشترى أحد شيئاً دخل معه، وبنو صَعْفوق: خَوَل باليمامة، وبَعْصوص: دويّبة. والآخران بَرْشوم، وهو ضرب من الثمر، وغَرْنوق لغة في الغُرنوق وهو طير من طيور الماء، ويقال أيضاً للشاب الناعم...)[3].

ويمكن لنا أن نشتق أفعالاً ومشتقات اسمية من لفظ الزَّيْتون لأنه اسم عين وقد أثبت صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان[4]، فيمكن لنا أن نقول (زَيْتَن) الطعام إذا وضع الزيتون معه على زنة فَعْلَلَ[1].

---

(1) فوائت كتاب سيبويه 75.

(2) المصدر نفسه .

(3) المزهر: 2/114-115.

(4) ينظر: الاشتقاق من اسم العين في معجم لسان العرب، ابتسام عباس علاوي، رسالة ماجستير كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 2000م.

ويمكن لنا أن نقول أرضاً مُزَيْتَنة (مُفَعْلَلَة)، إذا كثر فيها شجر الزيتون[2]. اسم مكان للدلالة على الكثرة في ذلك المكان. يقول سيبويه: (إذا أردت أن تكثّر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأسَدة ومَدْأبة، وليس في كل شيء يقال إلا أن تَقْيَسَ شيئاً وتعلم أن العرب لم تُكلّمْ به. ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضِّفدع، والثعلب كراهية أن يثقُل عليهم ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها، ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدة لقلت مُثعْلبة...)[3].

الدراسة الدراسية:

علم الدلالة من العلوم اللغوية التي حظيت باهتمام العلماء قديماً وحديثاً، ويدور هذا العلم في فلك المعنى، وهو الأساس الذي تُبنى عليه الدراسات الدلالية.

ويعني في مفهوم علم اللغة الحديث (قدرة الكلمة الواحدة في التعبير عن مدلولات متعددة)[4].

وهذا العلم يساعدنا كثيراً على فهم المستويات اللغوية، فمن أجل وضوح الدلالة في الكلام لابد أن تكون هناك علاقة حميمة بين اللفظ والمعنى الذي يؤديه (إذ لا قيمة للفظ لم يجر به الاستعمال، ولا مدلول للفظ شاع باستعمال معين إذا قسر على إيحاء غير معناه الشائع الجاري إنما اللفظ الذي تلتمس دلالته ويستشعر ما بينه وبين دلالته من التناسب الطبيعي....)[5].

---

(1) ينظر: الاشتقاق من اسم العين دراسة في معجم لسان العرب 63 وما بعدها.

(2) ينظر: الاشتقاق بين اسم العين/125 وما بعدها.

(3) الكتاب 94/4.

(4) دور الكلمة في اللغة/129.

(5) الأضداد في اللغة 56.

ومن هنا فإن الألفاظ التي وردت في القرآن، لها دلالات معينة غايتها الإفهام وإيصال الفكرة التي يقصدها الدين الإسلامي، فمن بين تلك الألفاظ لفظ (الزّيتون) إذ حوت أسرارا ودلالات إيمانية عميقة، إذ هي شجرة معروفة للبشر ومنذ زمن بعيد جداً، والشيء اللافت للنظر أن الله (سبحانه وتعالى) بيّنَ للبشر المستويات الدلالية لشجرة الزيتون في القرآن الكريم، يكشف من خلالها أن هذه الشجرة المباركة - التي ورد ذكرها مرات عدة في القرآن - تحمل بين طياتها قوانين كونية تمثل مادة للبحث في أسرار هذا الكون.

وقد حددنا دراستنا لدلالة شجرة الزَّيْتون في القرآن بالإشارات الآتية:

أ- موطن الشجرة:

لقد حدد الله (سبحانه وتعالى) موطن شجرة الزيتون من خلال الآيتين الكريمتين:

1- قال تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ ﴾[1]

2- قال تعالى: ﴿ ... لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ ... ﴾[2]

لكل شجرة موطن أصلي يعرفه الناس، ثم تنتشر زراعتها إلى الأقاليم الملائمة لها، وفي الآيتين الكريمتين المذكورتين أطلعتنا عن شجرة الزيتون، الآية الأولى فإنها تتحدث عن شجرة الزيتون، فقد ذكرت بعد كلمة (تخْرج) وكل كلمة في القرآن الكريم قد وضعت بحكمة بالغة من علام الغيوب وإحكام دقيق وقد فسّرَ الطبري قوله تعالى هذا: القول في تأويل قوله تعالى : ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ﴾ يقول تعالى ذكره: وأنشأنا لكم أيضاً شجرة تخرج من طور سيناء. وشجرة منصوبة عطفاً

---

(1) سورة المؤمنين / 20.

(2) سورة النور / 35.

على الجنات ويعني بها: شجرة الزيتون، وقوله تعالى ﴿ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ يقول: تخرج من جبل يُنْبت الأشجار)[1].

وجاء في التباين في أقسام القرآن: (ومن ذلك إقسامه بالتين والزيتون وطور سنين، وهذا البلد الأمين، فأقسم سبحانه بهذه الأمكنة الثلاثة العظيمة التي هي مظاهر أنبيائه ورسله أصحاب الشرائع العظام والأمم الكثيرة، فالتين والزيتون المراد به نفس الشجرتين المعروفتين ومنبتها هو أرض بيته المُقدّس فإنها أكثر البقاع زيتوناً وتيناً وقد قال جماعة من المفسرين أنه سبحانه أقسم بهذين النوعين من الثمار لمكان العزة فيهما... كما أن طور سيناء مظهر عبده ورسوله وكليمه موسى فإنه الجبل الذي كلمه عليهِ وناجاه وأرسله إلى فرعون وقومه....)[2].

نلحظ أن الله سبحانه وتعالى قال: تخرج أي تنبت ثم أردفها بعبارة من (طور سيناء) أي من جبال في منطقة الشرق الأوسط وقيل عن الطور أنه الجبل الذي فيه الشجر أو الجبل المخضر بالنبات وسيناء هي منطقة معروفة، فشجرة الزيتون قد خرجت إلى الدنيا وعرفها الناس من الجبال قرب البحر الأبيض المتوسط، والمعروف أن شجرة الزيتون البرية تنتج هناك وأن دول البحر المتوسط هي أكثر إنتاجاً للزيتون، ومنطقة طور سيناء وما جاورها تقع في وسط العالم تقريباً فهي (لا شرقية ولا غربية) كما تشير الآية الثانية المذكورة سابقاً، وقوله تعالى هذا (لا شرقية ولا غربية) يشير إلى احتياجات الشجرة إلى الضوء علاوة على مخرجها للدنيا أو موطنها الأصلي والمعروف عن الزيتون احتياجه إلى الجو المعتدل فهو ينمو في مكان دافئ ليس له شتاء قارس البرودة هذه ما تتميز به منطقة وجوده الأول وما جاورها من مناطق كذلك من المعروف عن شجرة الزيتون البري نموها على سفوح الجبال وفي التربة الصخرية الجافة وهذا

---

(1) جامع البيان/18.

(2) التبيان في أقسام القرآن 28/1-29.

أيضاً مشار إليه في: (تخرج من طور سيناء) فالزيتون لا يحتاج إلى تربة معينة ذات خصوبة عالية بل التربة التي لا تجدي في زراعة أي محصول مفيد آخر يمكنها أن تنتج محصولا ذا قيمة من الزيتون[1].

ب- فوائد شجرة الزيتون:

لقد حدد الله سبحانه وتعالى أيضاً فوائد شجرة الزيتون من خلال الآيتين الكريمتين.

قال تعالى: ﴿ شَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ ﴾[2].

قال تعالى: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ .... ﴾[3].

لقد أوضحت الآيتان أعلاه أهم استعمالات شجرة الزيتون وهي ما زالت استعمالات رئيسة الأول هو (الزيت) فنجد قوله تعالى (تنبت بالدهن) فأهمية الزيتون تتمثل أساساً بالزيت ذي القيمة الغذائية العالية التي يستخرج من الشجرة، قال الشوكاني (وُصِفَ المصباح في قوله "يوقد من شجرة مباركة" ومن هذه هي الابتدائية أي ابتداء إيقاد المصباح منها وقيل هو على تقدير مضاف أي يوقد من زيت شجرة مباركة والمباركة الكثيرة المنافع، والزيتون من أعظم الثمار نماءً... وقيل من بركتها أن أغصانها تورق من أسفلها إلى أعلاها وهي إدام ودهان ودباغ ووقود وليس فيها شيء إلا فيه منفعة...)[4].

---

(1) ينظر كتاب المعرفة 45/2.

(2) المؤمنون 20.

(3) النور 35.

(4) الفتح القدير 33/4.

وقال الآلوسي: (والمراد بهذه الشجرة (شجرة الزيتون) وتخصيصها بالذكر من بين سائر الأشجار لاستقلالها بمنافع معروفة وقيل هي أول شجرة تنبت بعد الطوفان وتعمر كثيراً...)[1].

نلحظ مما ذكرنا أن فائدة شجرة الزيتون تتجلى بزيتها إذ هو عظيم الفائدة للإنسان في كل مناحي حياته والفائدة الأخرى لشجرة الزيتون هي الثمار نفسها التي تؤكل مع الطعام وقد أشارت بذلك الآية الكريمة (صبغ للآكلين) إذ تحتوي ثمرة الزيتون علاوة على الزيت على البروتين والسكريات والمعادن والفيتامينات[2].

وتتجلى الفائدة الأخرى في زيت الزيتون إذ أصبح اليوم ينقى كيميائياً كي يستعمل للإضاءة[3].

ج- تصنيف شجرة الزيتون:

1- قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾[4]

2- قال تعالى: ﴿ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾[5]

ومما لاشك فيه أن الاختلاف في أشجار الزيتون ليس في أنواع الجنس أو بين الشجرة البرية والمستزرعة حسب، بل أنّ هناك تبايناً دقيقاً داخل نوع الزيتون نفسه وهذا ما أشارت إليه الآيتان (متشابها وغير متشابه).

وقد ورد في التفسير أن التشابه يكون في مظهر الأشجار والاختلاف في طعم الثمار أو التشابه في الأوراق والاختلاف في الثمار قال الطبري: (يقول

---

(1) روح المعاني 22/18، وللاطلاع على فوائد شجرة الزيتون يمكن الرجوع إلى صبح الأعشى 198/2، 479/4، 229/9، بغية الطلب في تأريخ حلب 60/1.

(2) ينظر النبات والحيوان في القرآن الكريم 75.

(3) ينظر المصدر نفسه 75.

(4) الأنعام 99.

(5) الأنعام 141.

تعالى... أخرجنا أيضاً جنات من أعناب أي بساتين من أعناب ... وقوله (والزيتون والرمان) عطف بالزيتون على الجنات بمعنى أخرجنا الزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه وكان قتادة يقول في معنى متشابه وغير متشابه... مشبهاً ورقه مختلفاً ثمره جائزاً أن يكون مراداً به مشبهاً في الخلق مختلفاً في الطعم ومعنى الكلام شجر الزيتون والرمان)[1]. قال ابن الجوزي: (قوله مشتبهاً وغير متشابه فيه ثلاثة أقوال أحدهما مشبهاً في المظهر وغير متشابه بالطعم... والثاني مشبهاً ورقه مختلفاً ثمره... وهو في معنى الأول والثالث فيه ما يشبه يشبه بعضه بعضاً ومنه ما يخالف، قال الزجاج: إنما قرب الزيتون بالرمان لأنهما شجرتان إن ورقهما يشتمل على الفص من أوله إلى آخره...)[2]. نخلص من هذا هو أن يصل الإنسان بعد هذا التمييز لأشجار الزيتون وغيرها من الأشجار والنباتات الأخرى إلى آيات الله فهي دلالات على وحدانية الله الذي أوجد التشابه وعلى قدرته العظيمة وحكمته فأوجد التمايز بصفات دقيقة مخصصة لكل نوع وسلالة.

وأخيراً فإن شجرة الزيتون هي الشجرة الوحيدة التي وصفت بأنها مباركة، والبركة تعني النماء والزيادة والنفع الكثير وهذا ما وجدناه في شجرة الزيتون، فهي شجرة متوسطة الارتفاع تنمو على الجبال وتتكاثر بسهولة وتنتج الزيت بكل فوائده المذكورة سابقاً وتنتج الثمار للأكل بفوائدها العظيمة، وتعطي الزيت للإضاءة.

وأخيراً نقول بأن الإشارات القرآنية للكون بصورة عامة أو لعالم النباتات بصورة خاصة فيها لفت الانتباه إلى التذكير إلى المشار إليه والوقوف على المعاني الإيمانية فيه.

فهذا الحث على الإيمان أولا وعلى شكر الله على المشار إليه سواء أكان مخلوقاً حياً أو ظاهرة طبيعية، وإذا كانت الإشارة صريحة العبارة إلى قانون محدد اكتشف علمياً فيكون الأمر إعجازاً علمياً يصدق الرسالة ثم فيه ما فيه من الفوائد التطبيقية التي تنفع الناس في دنياهم.

---

(1) جامع البيان 294/7.

(2) زاد المسير 94/3.

ثبت المصادر

- القرآن الكريم.
- الاشتقاق من اسم العين (دراسة في معجم لسان العرب)، ابتسام عباس، ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 3000م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، (ت 316)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1973.
- الأضداد في اللغة، محمد آل ياسين، مطبعة دار المعارف، بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب، ط1، 1394هـ، 1974م.
- بغية الطلب في تأريخ حلب، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي طردة (ت 809)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1988م.
- التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت 751هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، القاهرة، 1992م.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، لأبي جعفر بن جرير الطبري (ت 310هـ)، دار الفكر، الطبعة الأخيرة، 1408هـ - 1988م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4، 1990م.
- دور الكلمة في اللغة، أولمن ستيفن، ترجمة كمال محمد بشر، القاهرة، 1963م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمد الآلوسي أبو الفضل (ت 1270)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1404هـ.

- صبح الأعشى في صناعة الأنشا، أحمد بن علي القلقشندي (ت 821هـ)، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط1، 1987م.
- فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، دار الفكر - بيروت، الطبعة 2، 1993.
- فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب، لأبي سعيد بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط1، 2000.
- كتاب سيبويه (لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
- كتاب المعرفة - النبات الجزء الثاني، محمد سعيد إمام. لا. ث.
- لسان العرب (لابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط1، لات.
- النبات والحيوان في القرآن الكريم، حسن مصطفى حسن، وزارة الشؤون الدينية، السودان، 1978م.